التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2020

مجموعة من الباحثين
تنسيق د. محسن منجيد

بسم الله الرحمان الرحيم

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2020

تنسيق

د. محسن منجيد

التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2020

ردمك: 978-9920-33-021-3

السنة 2021

الإخراج الفني: Mac Sup

المحتويات

تقديم: الاستغلال السياسي للقضاء ولجائحة كوفيد- 19 في أمريكا اللاتينية
9

السياسة الخارجية والدبلوماسية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية ما بين 2000 و2020
أحمد بنصالح الصالحي 13

جائحة كوفيد- 19 وأزمة الديمقراطية والانكماش الاقتصادي في أمريكا اللاتينية
عندالناعيم سعيد ود. محسن منجيد 41

الموجة الاحتجاجية الجديدة في أمريكا اللاتينية
د. محمد نعيمي 61

إفريقيا في السياسة الخارجية الأرجنتينية ما بين 1983 و2019
د. سعيد بنبوكر 77

التعاون بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية: قراءة في الخلفية السياسية والتحديات
عطيف محمد ود. محسن منجيد 101

الاستحقاقات الانتخابية في دول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2021
123

الاستغلال السياسي للقضاء ولجائحة كوفيد- 19 في أمريكا اللاتينية

أدت جائحة كوفيد- 19 خلال سنة 2020 إلى تدهور الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية وباقي دول العالم، كما فرضت سلسلة من التدابير الاستثنائية والاستعجالية في محاولة لمنع انتشار الوباء ومواجهة تداعياته السلبية، لكن الوضع في المنطقة كان استثنائيا أكثر على المستوى السياسي.

لقد استغلت بعض الأنظمة في أمريكا اللاتينية هذه الجائحة لتصفية حساباتها مع الخصوم والمنافسين السياسيين، فيما سخرت أنظمة أخرى القضاء لخدمة طموحاتها السياسية في أفق الاستحقاقات الانتخابية المقررة خلال سنة 2021.

إن هذه المناورات السياسية تضع عدة دول في المنطقة أمام هشاشة بنيوية تنعكس سلبا على صورة وأداء السلطات الثلاث التنفيذية والقضائية والتشريعية، وهو ما يعرض المؤسسات والممارسات الديمقراطية للخطر ويهدد الاستقرار الداخلي للدول.

السلطة التنفيذية في مواجهة التشريعية والقضائية في أمريكا اللاتينية

لقد دخل الرئيس السلفادوري نجيب بوكيلي في محاولات متكررة للصدام مع السلطة التشريعية في بلاده، حيث قام بداية بنشر عناصر من الجيش داخل مقر البرلمان في فبراير 2020 لإرغام النواب على التصويت لفائدة طلب قرض تقدم به لتجهيز القوات المسلحة لمكافحة العصابات، كما قام بعد ذلك بإعلان حالة الطوارئ في البلاد دون المرور عبر مسطرة مصادقة البرلمان وهو ما اعتبرته النيابة العامة انتهاكا لصلاحيات المؤسسة التشريعية.

وفي أفق تجديد أعضاء البرلمان السلفادوري خلال الانتخابات التشريعية التي ستنظم في فبراير 2021، يواصل الرئيس بوكيلي انتقاداته للبرلمان والأحزاب بوصفها جهات مسؤولة عن تخلف البلاد.

وقد استفحلت الأزمة المؤسساتية في السلفادور بتوتر العلاقة بين الرئيس والسلطة القضائية، فقد اتهم مجموعة من القضاة رئيس الجمهورية بانتهاك استقلالية القضاء، حيث تم منع أحد القضاة من ولوج مقر القيادة العامة المشتركة للقوات المسلحة بهدف الاطلاع على

أرشيف الوثائق المرتبطة بالمذبحة التي جرت ضد المدنيين سنة 1981 في قرية El Mozote من طرف كتيبة تابعة للجيش. وقد وجهت هذه المجموعة من القضاة رسالة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاة لإخباره بمختلف الانتهاكات التي تتعرض لها السلطة القضائية في البلاد.

كما ألغت غرفة الشؤون الدستورية في المجلس الأعلى للقضاء قرار الحكومة حول ضرورة التوفر على شهادة تثبت عدم الإصابة بكوفيد- 19 من أجل دخول السلفادور، وقد علل القضاة هذا القرار بانتهاك الحكومة للحق الدستوري لكل المواطنين في ولوج التراب الوطني.

وفي البرازيل دخل الرئيس جايير بولسونارو في مواجهات مع حكام الولايات الفيدرالية بعد معارضته لقراراتهم حول إغلاق المحلات التجارية وفرض الحجر الصحي كإجراءات احترازية لمواجهة انتشار الوباء، وهو ما أدخل البلاد في منعطف مؤسساتي جديد يضع النظام الفيدرالي البرازيلي على المحك في مواجهة غير مسبوقة مع السلطة المركزية.

ويضاعف بولسونارو من تصريحاته ومناوراته العدائية ضد السلطتين التشريعية والقضائية، وقد ذهب منتصف شهر ماي إلى حد الإشارة في اجتماع وزاري إلى المادة 142 من الدستور الفيدرالي التي تنص على تدخل الجيش لفرض النظام في البلاد. وأعادت هذه التصريحات المخاوف من العلاقة المتزايدة بين الرئيس والجيش. فقد قام بولسونارو منذ صعوده سدة الحكم بتعيين عكسريين ضمن تشكيلته الحكومية، كان آخرها تعيين جنرال في منصب وزير الصحة خلال شهر يونيو بعد استقالة وزيرين مدنيين بسبب خلافات مع بولسونارو حول التدابير المتخذة لمواجهة كوفيد- 19.

كما عبر وزير المحكمة الفيدرالية للحسابات عن قلقه من الارتفاع الكبير في عدد عناصر الجيش العاملين في الإدارة العمومية، حيث تمت إضافة أكثر من ثلاثة آلاف عسكري إلى المرافق العمومية ما بين 2016 و2020.

وفي فنزويلا استغل نيكولاس مادورو مرحلة كوفيد- 19 من أجل استعادة السيطرة على الشارع وإيقاف موجة الاحتجاجات المعارضة لنظامه، فقد ساعدته ظروف الحجر الصحي التي أعلن عنها منتصف شهر مارس في كسب المزيد من الوقت متربعا على هرم السلطة في البلاد.

وتعتبر الانتخابات التشريعية التي أجريت في 6 دجنبر 2020 فرصة ماكرة لنظام مادورو لتغيير المكونات السياسية للبرلمان الذي يعد المؤسسة الدستورية الوحيدة التي كانت تسيطر عليها المعارضة، وهو ما سيمكن مادورو من كبح حماس منافسه خوان غوايدو الذي تعترف به عشرات الدول في العالم كرئيس مؤقت لفنزويلا.

تزايد التسخير السياسي للقضاء بين دول المنطقة

تعتبر قضية الرئيس البرازيلي الأسبق لولا داسيلفا المثال الأبرز للتسخير السياسي للقضاء في أمريكا اللاتينية، فقد تم الحكم على لولا بالسجن قبيل تنظيم الانتخابات الرئاسية لسنة 2018، حيث كان آنذاك حسب استطلاعات الرأي المنافس الأوفر حظا للفوز بالانتخابات ضد الرئيس الحالي جايير بولسونارو.

لم تشهد أمريكا اللاتينية مثيلا لهذه المسطرة القضائية التي أطلقت لمحاربة الفساد في البرازيل سنة 2014، وزاد تعيين القاضي سيرجيو مورو المسؤول عن هذه العملية كوزير للعدل في حكومة بولسونارو من قيمة القضاء كسلطة مستقلة حريصة على تطبيق القانون في البلاد. لكن المفاجئة كانت مدوية حينما كشفت مصادر إعلامية بالدليل عن المناورات القضائية التي حيكت بشكل جيد ضد لولا داسيلفا للزج به في السجن دون حجج دامغة.

وتشهد الإكوادور في أفق الانتخابات الرئاسية المقرر تنظيمها بداية شهر فبراير 2021 سيناريو قضائي مماثل للبرازيل، حيث يتهم الرئيس السابق رافاييل كوريا المتواجد في بلجيكا منذ ثلاث سنوات الرئيس الحالي لينين مورينو بتسخير القضاء لمحاكمته سياسيا، فقد تم الحكم على كوريا بالسجن ثمان سنوات بتهمة الفساد وتم تجريده من حق المشاركة في الحياة السياسية لمدة 25 سنة ليلغي بذلك هذا الحكم ترشح رافاييل كوريا لمنصب نائب رئيس البلاد في الانتخابات الرئاسية المرتقبة.

ورغم تعويض كوريا بمرشح بديل، ظل تحالف اتحاد من أجل الأمل الذي يضم حزب رافاييل كوريا يشتكي طيلة سنة 2020 من مضايقات ممنهجة لمنع ترشحه في الانتخابات، فقد سبق للمجلس الوطني الانتخابي أن علق في يوليوز المشاركة السياسية لأربع أحزاب سياسية بما فيها حزب رافاييل كوريا بسبب مخالفات مرتبطة بتسجيل الحزب، ليتم فيما بعد إلغاء هذا التعليق، كما تعرض حزب آخر لضغوطات بغية منعه من الدخول في تحالف سياسي مع حزب كوريا.

ويتضح على بعد أسابيع من إجراء الانتخابات الرئاسية في الإكوادور أن حكومة الرئيس لينين مورينو تهدف بشكل مقصود إلى محاصرة عودة الحزب السياسي المنافس إلى الحكم في البلاد من خلال تسييس القضاء لخدمة السلطة التنفيذية.

التقرير السياسي للعام 2020

يواصل فريق إعداد التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية التزامه العلمي بتحليل أهم القضايا السياسية الدائرة في هذه المنطقة، وقد جاء تقرير عام 2020 ليكشف عن تجارب هذا الجزء من العالم في تدبير جائحة كوفيد- 19 وكيف تم استغلال الظرفية الاستثنائية لتصفية الحسابات السياسية مع المنافسين المباشرين حول السلطة.

وبعد التطرق في تقارير سابقة للعلاقات العربية مع دول أمريكا اللاتينية، نتعرض هذه المرة بحكم انتمائنا للقارة الإفريقية لعلاقاتنا مع دول الضفة الأطلسية المقابلة لنا، وذلك من خلال ورقتين، تتعرض الأولى للتقارب بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية الذي انطلق سنة 2006 في شكل قمة لرؤساء الدول والحكومات وذلك من خلال تحليل الخلفية السياسية والتحديات التي تواجه هذه المبادرة الكبرى، فيما تهتم الورقة الثانية بمميزات السياسة الخارجية الأرجنتينية إزاء إفريقيا منذ رجوع الديمقراطية إلى هذا البلد اللاتيني.

ومن زاوية اجتماعية يهتم التقرير بالموجة الاحتجاجية الجديدة في أمريكا اللاتينية من خلال دراسة الخصائص والعوامل الأساسية للاحتجاجات التي طبعت المنطقة خلال الآونة الأخيرة.

ويرجع التقرير بالتحليل كذلك إلى الدينامية التي طبعت علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية خلال العشرين سنة الأخيرة، من خلال إبراز محددات السياسة الخارجية المغربية نحو هذه المنطقة، وآليات العمل الدبلوماسي المتبعة لتحقيق أهدافها.

السياسة الخارجية والدبلوماسية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية ما بين 2000 و2020

أحمد بنصالح الصالحي
باحث في العلاقات العربية اللاتينية

مقدمة

اهتمت المملكة المغربية بإقامة علاقات دبلوماسية مع أمريكا اللاتينية منذ مطلع استقلالها عام 1956، إلا أنها بدأت تترسخ منذ ستينيات القرن المنصرم وأخذت تتعزز أكثر فأكثر مع أواخر التسعينيات، بداية تغير العلاقات الدولية في العالم، بينما أسرعت في وتيرتها مع اعتلاء الملك محمد السادس عرش المملكة سنة 1999، وذلك ببداية اتضاح معالم سياسة خارجية جديدة للمغرب تجاه أمريكا اللاتينية قوامها الانفتاح وتكثيف الاتصالات وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

أما استدارة المملكة نحو أمريكا اللاتينية فبدأت تأخذ طابعاً مؤسساتياً أكثر اتضاحا منذ 2000 وذلك بالاعتماد على سياسة خارجية تجاه هذه الرقعة الجغرافية في إطار التعاون جنوب-جنوب، باعتباره آلية رئيسية لتحقيق تقارب مع هذه الأطراف، وذلك يتضح عمليا من خلال عدة تجليات. أهمها زيارة الملك محمد السادس عام 2004 لجمهورية الدومينيكان والبرازيل والمكسيك والبيرو والشيلي والأرجنتين، ترتب عنها فيما بعد انضمام المغرب إلى عدد من المنظمات الاقليمية والاتحادات البرلمانية في المنطقة.

وترجع التفاتة المملكة باتجاه أمريكا اللاتينية إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية المغربية، أهمها نهج السياسة الخارجية للملك محمد السادس والقائم على اتخاذ زمام المبادرة تجاه أمريكا اللاتينية وعدم الاستكانة للأمر الواقع وعدم ترك الرقعة الجغرافية فارغة أمام جبهة البوليساريو، فضلا عن إيمان المملكة الراسخ بأن قلب المعادلات أمر وارد إذا ما تم التحرك صوب أمريكا اللاتينية ومحاورة أنظمتها بشأن النزاع الدائر في اقليم الصحراء المغربية وشرح النزاع من وجهة نظر مغربية وابلاغها بموقفها منه.

ويبدوا بأن السياسة الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية اعتمدت على فهم الأنظمة السياسية اللاتينية والعناصر المؤثرة في علاقاتها الدولية، وذلك بالارتكاز على دراسة أمريكا اللاتينية بناء على الايمان بالقوة الناعمة، حيث تبلورت هذه السياسة انطلاقا من قناعة بفتح حوار مع أمريكا اللاتينية ومخاطبة أنظمتها السياسية بلغتها ووفقا لمرجعياتها الإيدلوجية وذلك بالاعتماد على الواقعية السياسية.

وعمليا فقد ارتكزت السياسة الخارجية المغربية على المصلحة والاستفادة المشتركة كفكرة محورية في علاقاتها الدولية اللاتينية، ولتحقيقها قدمت عروضا للتعاون وقامت بتكثيف آليات الحوار وذلك لكسر الجمود والارتقاء بجودة العلاقات البينية، وذلك بالمراهنة على التعاون المتعدد الأبعاد وتنفيذ الأجندات المشتركة المتعلقة بزيادة منسوب التعاون والدعوة إلى استكشاف الامكانيات المتاحة وبحث خيارات جديدة وبديلة لدعم صيغة «رابح-رابح» بين جميع الأطراف في إطار التعاون جنوب-جنوب.

القمم العربية-الأمريكية الجنوبية والقمم الأفريقية-الأمريكية-الجنوبية ومشروع تحالف الحضارات كانت كذلك سبيلا بالنسبة للمملكة لتعزيز علاقاتها بعدد من الجمهوريات اللاتينية، فضلا عن انتهاج المملكة تجاه أمريكا اللاتينية لسياسة خارجية ابتدأت باعتماد سفارات بالعديد من الجمهوريات وافتتاح مكاتب لوكالة الأنباء المغربية بالعديد من العواصم اللاتينية، وذلك لتقريب أمريكا اللاتينية من المغرب وترويج المغرب بأمريكا اللاتينية والتعريف به خلافاً لما تروج له الدعاية المناهضة له.

وعمليا أسفرت مخرجات دينامكية المغرب بأمريكا اللاتينية منذ عام 2000 عن إقامة علاقات بين المغرب وأمريكا اللاتينية تنحصر في نوعين. أولا إقامة المملكة لعلاقات دبلوماسية مع جمهوريات من أمريكا اللاتينية تعترف بجبهة البوليساريو (أقلية). وثانيا إقامة علاقات مع أطراف غير معترفة بالجبهة (أغلبية) ومازالت الأمور تشهد تغييرات ومقبلة على تحولات مستقبلا وفقا للتطورات المستجدة.

وارتباطاً بدينامكية المملكة بأمريكا اللاتينية، فقد أسفرت هذه الأخيرة عن كبح وتيرة الاعترافات اللاتينية بجبهة البوليساريو وإعادة فتح المملكة لسفارتها بكوبا عام 2017 بعدما أغلقتها عام 1985 وجمدت علاقاتها بفنزويلا، بينما قامت بتعزيز علاقاتها السياسية والتجارية بشركائها بالأرجنتين والبرازيل وكسبت علاقات جديدة بأمريكا اللاتينية تتعزز يوما بعد يوم.

فضلا عن كونها قلصت الفجوة بينها وبين جبهة البوليساريو في رقعة جغرافية تعتبر تاريخيا وتقليديا معقلا للجبهة كانت تتحرك فيها بأريحية.

وعمليا، يعود ما حققته المملكة من مكاسب بأمريكا اللاتينية إلى سياسة خارجية، إذا قمنا بتفكيكها وإعادة تركيبها، فسنجدها قائمة على توظيف عدد من الأدوات الدبلوماسية ذات التأثير في مجريات الأحداث، منها توظيف خطاب الموروث المشترك -الحضارة الأندلسية- عند مخاطبة أمريكا اللاتينية. فضلا عن توظيف انضمام المملكة إلى عدد من المنظمات الاقليمية وانضمامها إلى عدد من الاتحادات البرلمانية والتكتلات الاقتصادية ومراهنتها على إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة مع المنطقة وتوظيف الاعلام.

أولا: السياسة الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية

1 - مُحددات السياسة الخارجية المغربية

اقترنت السياسة الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية تاريخيا بمواقف جمهورياتها من نزاع الصحراء، حيث شكل هذا النزاع محددا لعلاقات المغرب الخارجية، حيث استأثر وتحكم في طبيعة وحجم العلاقات مع أمريكا اللاتينية، إلا أنه مع تربع الملك محمد السادس على عرش المملكة سنة 1999، دخلت على الخط محددات جديدة، كالورقة الاقتصادية والتجارية.

فالمملكة أخذت منذ 2007، تاريخ تقديمها للحكم الذاتي كتسوية لنزاع الصحراء، باعتباره واحدا من الآليات الواردة في خيارات تقرير المصير المتعارف عليها دوليا، تبحث مع عدد من الجمهورية اللاتينية، التوقيع على اتفاقيات للتجارة الحرة مع تجمع السوق المشتركة (الميركوسور) والشيلي وكولومبيا والبيرو، وعلى الأرجح مستقبلا مع تجمع «تحالف الباسيفيك»، وذلك لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، وهو ما يفيد بأن المملكة أخذت تعتمد على المراهنة الاقتصادية لتجاوز الوضع القائم.

وبالرغم من استمرار الموقف من نزاع الصحراء ضمنيا كمحدد في السياسية المغربية، إلا أن الدبلوماسية الاقتصادية، أخذت تتعزز تدريجيا في أجندة السياسية الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية، أملا في تغيير المواقف اللاتينية المتشددة من نزاع الصحراء، مراهنة في ذلك على التحولات الإيجابية التي شهدها نزاع الصحراء منذ 2007 لصالح المغرب وتغير العديد من المواقف الدولية خلال الفترة 2000-2020.

المراهنة المغربية على توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كنهج لتغيير موازين القوة لصالحها في أمريكا اللاتينية، مرده العلاقة التكاملية بين اقتصادات أمريكا اللاتينية واقتصاد المغرب، خاصة وأن معدلات الانتاج والاستهلاك ارتفعت بنسب ملحوظة في المغرب وأمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة، وهو ما يفيد بأن التصدير إلى الخارج هو الخيار الأوفر حظا لبيع هذه المنتجات لجلب العملة الأجنبية، وبما أن العادات الاستهلاكية شهدت تحولات كبيرة وشهد الاستهلاك على إثره زيادة ملفتة سواء في المغرب أو أمريكا اللاتينية، فالأرجح أن الاستفادة المتبادلة والمنفعة المشتركة ومصلحة الجميع ستؤثر على المواقف السياسية.

ومن بين الدوافع وراء مراهنة المغرب على الورقة الاقتصادية، اقتناعه على الأرجح بأن أمريكا اللاتينية قد تصبح مستقبلا وجهة لصادراته من الفوسفاط والأسمدة، حيث أن معظم اقتصاداتها زراعية، والمغرب يعد دولة مُنتجة للفوسفاط ومُصنعة للسماد، أحد أهم المغذيات للزراعة العصرية، وأمريكا اللاتينية تعد مستوردا كبيرا للسماد في العالم، وعليه فإن إمكانيات تصدير المغرب للسماد إلى أمريكا اللاتينية تعد واعدة، طالما أن هناك مُستهلكا وسوقا واعدة لتصدير منتجاته من السماد ومشتقاته، يجب فقط دراسة جدواها وإعداد خطة تنفيذية للاستثمار فيها، وذلك من خلال تعاقدات حكومية متوسطة وبعيدة الأمد.

وبالعودة لمحدد الموقف من نزاع الصحراء فالجدير بالذكر إلى أن المملكة قطعت خلال الفترة 2000-2020 مع سياسة المقعد الفارغ بأمريكا اللاتينية، حيث «أقام الملك محمد السادس علاقات مكثفة مع أمريكا اللاتينية، بهدف تحسين وضعيته النسبية بالساحة الدولية والتغلب على القيود التي تفرضها بيئته الإقليمية المباشرة وتحقيق تحييد من نزاع الصحراء خاصة منذ إطلاق مقترح الحكم الذاتي للإقليم» [1]. لذلك سنجد أنه باعتلاء الملك محمد السادس المُلك عام 1999 أقدمت المملكة على تشييد جسور تواصلية مع أمريكا اللاتينية أحدثت تغيرات مهمة بمواقف العديد من الجمهوريات اللاتينية من نزاع الصحراء.

وتاريخيا، فقد تحكمت طبيعة المواقف اللاتينية من نزاع الصحراء في مصير العلاقات المغربية اللاتينية طيلة سنوات، حيث استأثر هذا النزاع بصدارة الأولويات المغربية بأمريكا اللاتينية، باعتبارها كانت معقلاً لجبهة البوليساريو، وذلك خلال فترة الأنظمة الديكتاتورية في الثمانينات والتسعينات ومع بداية صعود الحكومات الاشتراكية اليسارية إلى سدة الحكم مع بداية الألفية

1-Juan José Vagni. Marruecos y su proyección hacia América latina a partir de Mohamed vi. la generación de un espacio alternativo de interlocución con Argentina y Brasil. Universidad Internacional de Andalucí, 2009. P 5.

الجديدة، وهو ما استغله المغرب، بحكم رئاسة الحكومة المغربية آنذاك من طرف المرحوم عبد الرحمان اليوسفي الزعيم السياسي ذو المرجعية الاشتراكية اليسارية، حيث أسهم رحمه الله بعلاقاته القوية في الأممية الاشتراكية والمنتديات الدولية في سحب عدد من الحكومات اللاتينية اعترافاتها بجبهة البوليساريو والجمهورية المعلنة من جانب واحد.

وبالرغم من إقامة المملكة لعلاقات مع عدد من جمهوريات أمريكا اللاتينية منذ الستينيات، إلا أنها شهدت مداً وجزراً بسبب مواقف الحكومات اللاتينية المتعاقبة على السلطة من نزاع الصحراء، ذو الحساسية بالنسبة للمغرب. «فبداية حضور المغرب راجع لسنوات الثمانينات على خلفية نزاع الصحراء الغربية والمعركة الدبلوماسية الشرسة من أجل الاعترافات الدبلوماسية الدولية بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي كانت أمريكا اللاتينية واحدة من مصادر دعمها الأساسية، بحيث فقط أربعة من 20 دولة (الأرجنتين والبرازيل والتشيلي والأوروغواي) لم تكن تدعم الدولة المعلنة من طرف واحد»[1]

امتداد الاعترافات بمسمى «الجمهورية الصحراوية» المعلنة من جانب واحد وغير المعترف بها من طرف الأمم المتحدة تسبب في حدوث تغير بالعلاقات الخارجية المغربية مع أمريكا اللاتينية، بحيث رفعت المملكة من منسوب حضورها في أمريكا اللاتينية، وذلك بقيامها بحملات دبلوماسية بأمريكا اللاتينية أسفرت عن تحييد العديد من المواقف اللاتينية. «تعد أمريكا اللاتينية ساحة معركة ديبلوماسية غير منتهية بين المغرب وجبهة البوليساريو بسبب الاعترافات أو سحب الاعترافات بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية» [2].

هذا التغير نشأ عنه الرفع من وثيرة حملات المملكة بشأن نزاع الصحراء، حيث طرأت مع بداية سنة 2000، تغييرات مهمة بمواقف أمريكا اللاتينية من نزاع الصحراء، حيث سحبت عام 2000 الهندوراس وكوستاريكا وغواتيمالا ونيكارغوا والسلفادور والبارغواي وكولومبيا اعترافاتها، بينما سنة 2002 سحبت جمهورية الدومينيكان وسنة 2004 تلتها الإكوادور وتبعتها لاحقا العديد من الحكومات.

وبالنسبة للمغرب «كانت بادية على سياسته [الخارجية] أولوية الدفاع عن مواقفه بشأن مسألة الصحراء الغربية، حيث غيرت بإستراتيجيتها مسار القضية بهذه القارة بينما كان يستعد

1-Irene Fernández molina, La política exterior de marruecos en el reinado Mohamed VI, (1999-2008): actores, discursos y proyecciones internas, Universidad complutense de Madrid, 2013, p617.

2-Thierry Destrues y Miguel Hernando de Larramendi, Mohammed VI. Política y cambio social en Marruecos. Las claves del proceso de transformación que se opera en el país vecino, Editorial Almuzara, Córdoba, 2011, p152.

للترويج لخطة الحكم الذاتي للإقليم»[1]. ويمكن تفسير هذه الدينامية بمثابة «محاولة لتخفيف أو تعويض الخسارة النسبية لحضور المغرب بأمريكا اللاتينية بعلاقته بنزاع الصحراء الغربية» [2]

الدبلوماسية المغربية لم تستسلم لواقع الأمر بأمريكا اللاتينية، بحيث دفعت الاعترافات المتتالية للعديد من الجمهوريات اللاتينية بجبهة البوليساريو والجمهورية المعلنة من جانب واحد بالرفع من وثيرة تحركاتها باتجاه أمريكا اللاتينية بهدف استدراك غياب تواجدها بها، بحيث أقدمت على «التوقيع على الاتفاقيات الثنائية وعقد الاجتماعات الدورية وانعقاد اللجان المشتركة وإيفاد البعثات التجارية والرسمية. وكانت الحاجة إلى دعم لمسألة الصحراء الغربية عاملا محفزا رئيسيا في المقاربة المغربية للقارة»[3].

2 - رؤية الملك محمد السادس الخاصة بأمريكا اللاتينية

انعطاف المغرب باتجاه أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2000-2020 يجد جوابه في رؤية الملك محمد السادس وذلك بانفتاحه منذ اعتلائه السلطة عام 1999 على عوالم جديدة، من بينها أمريكا اللاتينية، حيث جعلت سياسته الانفتاحية والتفاعلية من المملكة ذات حضور أكثر قوة في أمريكا اللاتينية. وهذه النتيجة بالمناسبة جاءت كثمرة للواقعية والبراغماتية الجديدة لسياسته الخارجية واقتناعها باستدراك غياب المغرب بأمريكا اللاتينية، خصوصا وأن المملكة تجاوبت وتفاعلت مع خطوات رئيس البرازيل آنذاك لولا داسيلفا نحو أفريقيا والعالم العربي ودول الجنوب، وعلى رأسها المغرب.

الاعتبارات المشار إليها انتجت تفاعلا في العلاقات المغربية اللاتينية حيث بدأت المملكة تتقرب تدريجيا من أمريكا اللاتينية. «هذا التقارب يعد حالة فريدة في إطار العلاقات المغاربية اللاتينية»[4] بينما العلاقات البينية ستتعزز يوما بعد يوم، منذ سنة 2004، بزيارة الملك محمد السادس إلى أمريكا اللاتينية، حيث أصبحت العلاقات أكثر مرونة وتنوعا سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو من خلال تجمع الميركوسور أو منظمة الدول الأمريكية أو قمم الدول العربية وأمريكا والجنوبية وقمم أفريقيا وأمريكا الجنوبية»[5].

1-Thierry Destrues y Miguel Hernando de Larramendi, Op. Cit. p622.

2-Ídem. p26.

3-Juan José Vagni, Marruecos y su proyección hacia América latina a partir de Mohamed VI, la generación de un espacio alternativo de interlocución con argentina y Brasil, Universidad Internacional de Andalucía, 2009, p108.

4-Vagni, Juan José, Op. Cit. p4.

5-Vagni, Juan José, Op. Cit. p110.

فأمريكا اللاتينية «القارة التي كانت بمثابة المنطقة ‹المجهولة الكبيرة› بالنسبة للعلاقات الخارجية المغربية بدأت تتلقي في السنوات الأولى من حكم الملك محمد السادس اهتماما متزايدا»[1]. فالجولة الملكية إلى أمريكا اللاتينية تعد انعطافا نوعيا بالنسبة للعلاقة بين المغرب وأمريكا اللاتينية، حيث أن وقع وأثر المقاربة المغربية الجديدة تجاه أمريكا اللاتينية بات جليا قياسا بما كانت عليه العلاقات المغربية اللاتينية قبل عام 2000 «مع جولة الملك محمد السادس للمنطقة في نونبر ودجنبر 2004، ارتفعت وثيرة الزيارات الرسمية في كلا الاتجاهين بالمقارنة مع السنوات السابقة، حيث أثرت على مستويات الحوار السياسي بين الجانبين[2].

ومن جهة ثانية، فاستدارة المملكة نحو أمريكا اللاتينية أملته الواقعية الجديدة لسياستها الخارجية، المتمثلة في عدم ترك المقعد شاغر واتخاذ زمام المبادرة ونهج الدبلوماسية الهجومية. كما أملته كذلك اتقانها توظيف المستجدات الطارئة بأمريكا اللاتينية، أبرزها بدء سقوط العديد من المسلمات بها ودور العديد من الأطراف المؤثرة بها ووقوع اختلالات كبيرة بموازين القوة بها، حيث لعبت هذه التحولات في صالح المغرب.

بالإضافة إلى إتقان المملكة في إبانه للترويج لبداية عهد الملك محمد السادس وانفتاح المملكة على عوالم جديدة، من بينها أمريكا اللاتينية، وإتقانها لتسويق نقاط قوتها في منطقتها الطبيعية، وإبرازها لقدراتها وإمكاناتها العديدة والمتنوعة، وترويجها لموقعها الجغرافي المثير للعديد من الأطماع. فضلا عن نجاحها في إبراز مكانتها الاقليمية وتسويق شراكاتها الاستراتيجية مع أوروبا والولايات المتحدة والصين وروسيا.

الإمكانات المغربية المتعددة ومكانة المملكة الاقليمية وشراكاتها الاستراتيجية جعلت منها محط اهتمام من طرف أمريكا اللاتينية، باعتبارها حلقة بين العالم العربي من جهة وأمريكا اللاتينية من جهة ثانية. «... يمكن للمغرب أن يكون شريكا جديرا بالاهتمام لفتح أسواق جديدة لصادراته، نظرا لموقفه الاستراتيجي والاتفاقات التجارية التي تربطه مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية» [3].

المغرب بدوره استثمر موازين القوة بالقارة «فالبرازيل والأرجنتين تتنافسان على قيادة التقارب بين الدول العربية واللاتينية، وكلاهما يراهن عليه باعتباره المخاطب المفتاح»[4].

1- Anuario Internacional CIDOB 2001, Centro de Barcelona de relaciones internacionales, Barcelona, 2002, p488.

2-Molina Irene Fernández, La política exterior de marruecos en el reinado Mohamed VI (1999-2008): Actores, discursos y proyecciones internas, Universidad complutense de Madrid, 2013, p620.

3-Ídem. p618.

4-Ídem. p627.

فبحسب الملك محمد السادس فإن «المغرب الذي ظل دوماً أرضاً للقاء والحوار وجسراً للتعاون بين العالم العربي والقارة الإفريقية وأمريكا الجنوبية، انطلاقاً من تشبثه بقيم التضامن والالتزام تجاه هذه المجموعات، واعتباراً لثقته فيما تحمله هذه الشراكة التي نعلن انطلاقتها اليوم من أبوجا من آفاق واعدة، لن يدخر جهداً من أجل ترجمة إعلان هذه القمة إلى منجزات ملموسة بما يستجيب للتطلعات المشروعة لدولنا وشعوبنا»[1]

الاعتماد على المغرب في تحقيق تقارب بين أمريكا اللاتينية والعرب وافريقيا جعله مخاطب دولي كبير. «فمنذ التسعينات، أصبحت المملكة مهندسا للتقارب بين الدول العربية وأمريكا اللاتينية، وبمساعيها الحميدة واتصالاتها بالجامعة العربية، اسهمت المملكة في تقريب هاته الفضاءات.»[2]. وللإشارة فطيلة الإعداد والتحضير للقمة العربية-الأمريكية الجنوبية المنعقدة شهر مايو سنة 2005 كان المغرب في طليعة المنظمين، وذلك بانخراطه في مبادرة الرئيس البرازيلي آنذاك لولا داسيلفا «فقد تحرك المغرب بمثابة «عميد» أو «متحدث باسم» العالم العربي وذلك بتشجيعه للدول العربية على المشاركة بتلك المبادرة»[3]

وللتذكير، فقد دعم المغرب المبادرة البرازيلية باستضافته الاجتماع التمهيدي لوزراء خارجية الدول العربية وأمريكا الجنوبية في مراكش يومي 25 و26 مارس 2005 واستضافته شهر مايو من سنة 2007 للاجتماع الثاني لوزراء الاقتصاد، حيث تم اعتماد «إعلان الرباط» و «خطة عمل الرباط» الوثيقتين اللتين أسهمتا بتقارب بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية. كما استضاف كذلك أول اجتماع لوزراء التجارة الخارجية للقمة الأفريقية-الأمريكية الجنوبية بمدينة مراكش في يونيو 2008. واختتم الملك محمد السادس خطابه بقوله «نؤكد على ضرورة إرساء شراكة طموحة تربط بين العالم العربي وافريقيا بأمريكا الجنوبية»[4].

3 - مواقف أمريكا اللاتينية من نزاع الصحراء

السياسة الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية وأدواتها الدبلوماسية حققت لصالح المغرب العديد من النقاط بأمريكا اللاتينية شكلت تحولا نوعيا في مسار وتطور العلاقات المغربية اللاتينية. أبرز هذه النقاط تحييد المملكة لمواقف العديد من الجمهوريات اللاتينية المنحازة في

1 الخطاب الملكي إلى قمة إفريقيا-أمريكا الجنوبية الأولى المنعقدة بأبوجا، نونبر 2006، وكالة المغرب العربي للأنباء.

2-Juan José Vagni, Op Cit. p151.

3- Juan José Vagni, Op Cit. p151.

4-Ídem. P151.

مواقفها تجاه نزاع الصحراء وضمان عدم انحيازها مستقبلا وتحقيق نوع من التوازن بشأن النزاع بالمنطقة، حيث أن معظم جمهورياتها نأت بنفسها عن دعم طرف في النزاع على حساب الآخر، وإنّما تتشبث بالقرارات الأممية وتلتزم باحترام تعهداتها الدولية المتعلقة بالنزاع، بعدما كانت تؤيد علانية طرح جبهة البوليساريو.[1]

القراءة السياسية للتحولات الكبيرة لعدد من المواقف اللاتينية تجاه نزاع الصحراء تعود لمجموعة من الاعتبارات. أولا التزام عدد من الحكومات اللاتينية بعدم محاباة طرف على حساب الآخر. ثانيا رغبتها في الإسهام في التسوية النهائية للنزاع وثالثا نهجها للواقعية السياسية في اتخاذ مواقفها. وعمليا فقد تأتت هذه التحولات بعدما أثبتت المُتغيرات العالمية، الآخذة في التبلور يوما بعد يوم، سقوط العديد من المُسلمات في العلاقات الدولية، كنتيجة تلقائية للتحولات الدولية، خاصة بعدما أصبحت مسألة الحفاظ على الوضع القائم بشأن النزاعات الدولية مُتجاوَزة في العلاقات الدولية الراهنة المتغيرة يوما بعد يوم.

أما حاليا، فلم تعد أغلبية أمريكا اللاتينية تابعة للتحالفات الأيديولوجية المناوئة للمغرب، حيث أصبحت حكيمة في قراراتها الخارجية السيادية وانتقلت في الآونة الأخيرة عمليا من دفاعها عن جبهة البوليساريو إلى تبنيها لخيار تقرير المصير المتعارف عليه بالمواثيق الدولية، بالرغم من توظيف العديد من برلمانات أمريكا اللاتينية وتوريط دبلوماسيتها من طرف «مجموعات الصداقة مع الصحراء الغربية»، وذلك بتمرير توصيات تطالب الحكومات بالاعتراف بمسمى «الجمهورية الصحراوية» المعلنة من جانب واحد.

إلا أن هذه التوصيات ليست في الواقع إلا تعبيرا عن خشية جبهة البوليساريو من تقارب المغرب مع العديد من الجمهوريات اللاتينية وخوفا من زحف الدبلوماسية المغربية على مواقع تعتبر تاريخيا وتقليديا مواقع حصرية للجبهة. لذلك فهذه التوصيات الصادرة عن هذه البرلمانات ليست عمليا إلا مجرد مناورات وحملات دعائية لطروحات الجبهة تقوم بتنفيذها الأطراف المعادية للمغرب ومصالحه بالإقليم.

التحركات البرلمانية المناوئة للمغرب بأمريكا اللاتينية، الاستفزازية بحسب الرباط، ترد عليها المملكة إما عبر سفاراتها المعتمدة بأمريكا اللاتينية أو وزارة خارجيتها أو برلمانها، حيث

1- يمكن الرجوع إلى محسن منجيد، موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2016، ص18-7، متوفر على موقع مرصد أمريكا اللاتينية www.marsadamericalatina.com

يتم توعية رؤساء لجان الخارجية والعلاقات الدولية ببرلمانات أمريكا اللاتينية بخطورة هذه التوصيات وتتم توعيتهم بخلفياتها وتحذرهم من إساءتها للعلاقات الثنائية وفي الغالب ما تنتهي هذه الحملات بإصدار بيان يتم التعبير فيه عن الاتفاق على ضرورة صيانة العلاقات البينية والتشديد على رغبة الطرفين على تعزيزها أكثر فأكثر.

وعمليا فإن تراجع العديد من حكومات أمريكا اللاتينية عن الاعتراف بمسمى «الجمهورية الصحراوية» المعلنة من جانب واحد أو سحب الاعتراف أو تعليقه أو تجميده يُعد نجاحا للدبلوماسية المغربية وبالجهة المقابلة اخفاقا لجبهة البوليساريو بأمريكا اللاتينية، حيث فشلت جبهة البوليساريو بإقناع الحكومة اللاتينية بطروحاتها، ما جعلها تُجرب التقرب من المؤسسات البرلمانية بهدف إرباك هذه العلاقات.

فأمام الواقعية السياسية المغربية والبراغماتية اللاتينية، تراجعت كثيرا جبهة البوليساريو في أمريكا اللاتينية، حيث أن العديد من حكوماتها اليوم لم تعد متحمسة كما كانت عليه الأمور سابقا تجاه نزاع الصحراء، كما لم تعد معنية به وإنما أصبحت تتبرأ منه شيئا فشيئا، وذلك انسجاما مع حركية المتغيرات الدولية وانسجاما مع دعوات المجتمع الدولي والمستجدات الطارئة في العلاقات الدولية المعاصرة.

إلا أن المهم هو أن العديد من الجمهوريات اللاتينية المؤيدة والمناصرة تقليديا وعاطفيا لطروحات جبهة البوليساريو، لم تعد لها أية وصاية على القارة اللاتينية، بعدما كانت حليفا ومساندا قويا لها، خاصة وأن أمريكا اللاتينية لم تتوقف على ما يبدو عند حد الخروج عن طوع التحالفات المناوئة للمغرب والتحرر من تبعيتها، وإنّما راحت بقراراتها السيادية ترسم لنفسها مساراً اعتداليا في مواقفها من النزاع.

فأمريكا اللاتينية تخلت عمليا عن ارتباطاتها العضوية بجبهة البوليساريو، باستثناء تعلقها بها عاطفيا أو انسانيا، خُصوصا بعدما تبين لها افتقارها للاستقلالية في اتخاذ القرار وعدم نضجها سياسيا وعدم انخراطها بجدية في عملية البحث عن التسوية النهائية وإعلانها عن رفضها لخيارات التسوية الواردة بالمواثيق الدولية المتضمنة لمبدأ تقرير المصير وإصرارها على التمسك باستفتاء تقرير المصير.

وعمليا فأمريكا اللاتينية قطعت مع محاباة جبهة البوليساريو ولم تعد تتورط بتنصيب نفسها طرفا في النزاع وأخذت تصطف بجانب الشرعية الدولية وتلتزم بالحياد تجاه نزاع الصحراء، بعدما

تبيّن لها أن كفة النزاع ترجح لصالح المغرب، خاصة وأنه يهمها أن يكون لها حضور بالمنطقة العربية والافريقية.

وعدا استثناءات تؤيد جبهة البوليساريو، فقد تغيرت العديد من المواقف اللاتينية تجاه النزاع، حيث أن أمريكا اللاتينية تتيقظ يوما بعد يوم وتقتنع بتعذر تحقق طرح جبهة البوليساريو، ما يؤشر على انفراط عقد الجبهة بقارة كانت معقلا حصينا بالنسبة لها. فالعديد من الجمهوريات اللاتينية قامت بفك ارتباطاتها بالجبهة وامتنعت عن أية مبادرة أحادية الجانب تجاه النزاع، طالما الأمم المتحدة لم تبث بعد فيه.

وبصرف النظر عن تحييد المواقف اللاتينية من نزاع الصحراء، فقد حققت المملكة مكاسب سياسية عدة في أمريكا اللاتينية، أسهمت في تعزيز حضورها في هذه المنطقة البالغة الأهمية بالنسبة للمغرب، أبرزها حصولها عام 2014 على صفة عضو ملاحظ في نظام اندماج أمريكا الوسطى وحصول البرلمان المغربي على صفة عضو ملاحظ في منتدى رؤساء المؤسسات التشريعية في أمريكا الوسطى والكارايب. فضلا عن انضمام المملكة بصفة ملاحظ إلى تجمع» تحالف المحيط الهادئ» الذي يضم الشيلي والبيرو وكولومبيا والمكسيك[1].

ثانيا: عشرون سنة من الدبلوماسية صوب أمريكا اللاتينية

1 - نهج الدبلوماسية المغربية صوب أمريكا اللاتينية

ولفهم السياسة الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية، يجب فهم كذلك نهج الدبلوماسية المغربية وأدواتها التنفيذية، حيث قامت المملكة منذ عام 1999 ببلورة دبلوماسية تجاه أمريكا اللاتينية اتسمت بتغييرات عدة تضمنت اعتماد سفراء من ذو المعرفة بالقارة تم انتقائهم من صفوة أطر وزارة الخارجية والنخب السياسية والفكرية. كما اعتمدت على نهج دبلوماسية الإقناع القائمة على تفسير موقف المملكة من نزاع الصحراء انطلاقا من توصيات الجمعية العامة وأحكام الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن اعتماد خطاب اقنع العديد من الأطراف اللاتينية بالالتزام بالحياد.

هذا النهج قامت المملكة بتنفيذه، بعدما استدركت خطر ترك أمريكا اللاتينية لجبهة البوليساريو للترويج لطروحاتها الانفصالية، ما دفعها إلى الرفع من منسوب إيقاعها بما يخدم

1- محسن منجيد، المغرب وأمريكا اللاتينية خلال سنة 2014 :تقدم دبلوماسي وسياسي مستمر، تقرير أمريكا اللاتينية لسنة 2014، ص3، متوفر على موقع مرصد أمريكا اللاتينية www.marsadamericalatina.com

مصالحها العليا، حيث رفعت من وثيرة لقاءاتها واتصالاتها بالعديد من الأطراف اللاتينية، سياسية وبرلمانية وحكومية، نجحت في إعادة توازنها بالقارة اللاتينية. كما انتقلت من التسليم بالأمر الواقع بالقارة إلى تغييره حيث تكللت مبادراتها التواصلية بالنجاح في تحييد العديد من الأحكام الدعائية المغلوطة المتعلقة بنزاع الصحراء، كالمغرب «سلطة استعمارية» و «قوة محتلة» وتسوية النزاع تتم بالضرورة بمبدأ «استفتاء تقرير المصير».

هذه التغييرات سجلت بفضلها المملكة نقاطا عديدة لصالحها وتحقق بفضلها نوع من التوازن بشأن نزاع الصحراء. فأولا العديد من الجمهوريات اللاتينية أخذت تلتزم بتعهداتها الدولية وتتبنى مواقف مُتزنة من النزاع، انسجاما مع توجه المجتمع الدولي. ثانيا العديد من الحكومات اللاتينية سحبت أو علقت أو جمدت اعترافها بجبهة البوليساريو و «الجمهورية الصحراوية». رابعا تمكنت المملكة من احراز العديد من الاختراقات وقلب العديد من المعادلات بقارة كانت قلعة منيعة لجبهة البوليساريو، وأخيرا العديد من الأطراف اللاتينية أخذت تتصرف مع النزاع أحيانا بخلفيات واقعية وأحيانا ببراغماتية لخِدمة لمصالحها.

الآن وبعد قيام الدبلوماسية المغربية، المبادرة والفاعلة، بتكييف أدواتها مع خصوصية القارة اللاتينية، نتج عن دينامية المغرب بأمريكا اللاتينية تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الجمهوريات اللاتينية، بفضل هذه الدبلوماسية النابعة من الواقعية الجديدة، بحيث ترتبت عنها تفاعلات مهمة تأتت تتويجاً لمسار عشرين سنة من الاتصالات المتواترة واللقاءات المثمرة بين المغرب وأمريكا اللاتينية نتج عنها تقارب وتفاهم يشهد اليوم عن واقع جديد للمغرب بالقارة الأمريكية اللاتينية ينتج عنه مكسب تلو الآخر.

وعمليا، فقد وظفت المملكة اعتبارات مهمة اسهمت في تقهقر جبهة البوليساريو بأمريكا اللاتينية، أهمها القيام بحملات دبلوماسية مُبَادِرَةٍ مستغلة في ذلك التغيرات الحاصلة في الخارطة السياسية الاقليمية بالمنطقة اللاتينية، منها توار التحالفات الايديولوجية المناوئة للمغرب والمنحازة لجبهة البوليساريو. ثانيا، ظهور مواقف بأمريكا اللاتينية من نزاع الصحراء تتمسك بالمواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتتسم بالحياد وأخيرا حدوث تغيرات بالعديد من السياسات الخارجية اللاتينية، تنسجم مع الشرعية الدولية وتدعوا إلى ايجاد تسوية سياسية وتوافقية.

اليوم، هذه الديبلوماسية ما زالت مستمرة بمبادرتها نحو أمريكا اللاتينية، بحيث ما زالت تتطلع إلى تحييد الأطراف المتطرفة والراديكالية في مواقفها من نزاع الصحراء وتتطلع إلى اقناعها بالالتزام بالحياد أو تناسب مواقفها مع التوجه العام للمجتمع الدولي وتفاد اصطفافها إلى جانب البوليساريو. بالإضافة إلى انفتاحها على عوالم جديدة راغبة بعلاقات دبلوماسية وثيقة مع المغرب وتسريع إيقاع فتح السفارات والعضوية في المنظمات الاقليمية والانضمام إلى الاندماجات الاقتصادية اللاتينية بصفة مراقب.

هذه المكاسب تحقَّقت بالنظر إلى استثمار المغرب للعديد من الفرص وتوظيفه للعديد من الحسابات. فالمغرب قام باستثمار استيعابه المبكر لتغير الحسابات الاقليمية بأمريكا اللاتينية وتوظيف احتدام المنافسة الاقليمية بها واستثمار المتغيرات بها واختلال التوازنات الاقليمية بها بما يخدم مصالحه، وذلك بتكثيف علاقاته مع اللاعبين الجُدد بالقارة وتوطيد علاقاته بالأطراف الصاعدة بها وهو ما أجبر جبهة البوليساريو إلى التقهقر إلى الوراء برقعة اقليمية كانت تاريخيا قلعة منيعة تتحصن بها.

أما شعبية جبهة البوليساريو بأمريكا اللاتينية فقد تراجعت كثيرا واستراتيجيتها الدعائية أصبحت غير مجدية، حيث قابلتها المملكة باستراتيجية تواصلية مُضادة نجحت على العموم في تفنيد مزاعم وخطاب الجبهة القائم على تشويه صورة المغرب وتغليط الرأي العام بأمريكا اللاتينية. أما اليوم، فيبدو قياسا بسنوات التسعينات بأن جبهة البوليساريو لم تعد لها القدرة على استقطاب أمريكا اللاتينية. فبعدما نجحت في استمالتها في فترة معينة فقد انقلبت عليها وقامت بسحب أو تعليق أو تجميد اعترافاتها بها.

وبالأرقام، فيكفي استحضار الجمهوريات اللاتينية التي سحبت اعترافها بجبهة البوليساريو وما يسمى الجمهورية الصحراوية المعلنة من جانب واحد، حيث جمدت بوليفيا اعترافها بالجبهة وجمهوريتها الأحادية الجانب، وفقا لما أعلنته وزارة العلاقات الخارجية لبوليفيا شهر يناير من عام 2020 وإعلانها اعتماد مبدأ "الحياد البناء" بشأن نزاع الصحراء. السلفادور قامت بدورها في 15 من يونيو من عام 2019 بسحب اعترافها نهائيا بالبوليساريو وقطع جميع العلاقات مع ما يسمى الجمهورية الصحراوية.

2 - توظيف خطاب الموروث الثقافي المشترك

أما بشأن الأدوات الدبلوماسية للمغرب لقلب المعادلة لصالحه في أمريكا اللاتينية فعديدة ومتنوعة، ومن بينها توظيف الدبلوماسية الثقافية، حيث استثمر المغرب في سياسته الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية ورقة «الموروث المشترك» بين المغرب واسبانيا وأمريكا اللاتينية، وذلك بتوظيف الحضارة الأندلسية، باعتبارها إرثا مشتركا جماعيا بين المغرب واسبانيا وأمريكا اللاتينية، ما دام اكتشاف أمريكا اللاتينية تم أواخر القرن الرابع عشر للميلاد، انطلاقا من شبه الجزيرة الأيبيرية، حيث كانت قائمة بها آنذاك إمارة اسلامية. هذا الطرح يؤكده الملك محمد السادس في خطابه «إن العلاقات الدبلوماسية القائمة بين البلدين تستمد قوتها وانسجامها من جذورها التاريخية، المتمثلة في التراث الحضاري الأندلسي المشترك بينهما»[1].

المقصود باصطلاح «الموروث المشترك» القواسم المشتركة كالعادات والعمارة والزخرفة والخزف والطبخ والنسيج والفنون والحرف التقليدية وغيرها من جزئيات الحياة اليومية السائدة آنذاك بالإمارة الأندلسية، والباقية أجزاء منها في أمريكا اللاتينية كشاهد على هذه الحضارة. لذلك تأثرت الثقافة اللاتينية بالثقافة الأندلسية، حيث أن الهجرات الأيبيرية إلى العالم الجديد إبان القرن الرابع عشر تضمنت في بعثاتها الاستكشافية أعدادا من أفراد الجاليات الأندلسية تفاعلت مع شعوب وثقافة أمريكا اللاتينية الأصيلة.

استثمار المغرب لخطاب «الموروث المشترك» في سياسته الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية ظهر مع اعتلاء الملك محمد السادس سدة الحكم سنة 1999، إلا أن الفكرة نضجت نهاية سنة 2005 وبلغت أوجها سنة 2007. هذه المقاربة الرامية إلى تحقيق تقارب بين أمريكا اللاتينية والمغرب تجلت في اقدام المملكة على بعث وفود ثقافية وفكرية متحدثة بالإسبانية للتعريف بالمغرب بالقارة والترويج له وذلك بالانفتاح على الإعلام وتنظيم أيام ثقافية مغربية بأمريكا اللاتينية والقيام بحملات تواصلية مع رأيها العام، بهدف تغيير الصورة الذهنية المرسومة عن المغرب، خاصة وأن أمريكا اللاتينية تعد ضحية للدعاية المعادية للمغرب.

هذا الموروث المشترك بين المغرب وأمريكا اللاتينية استند على توظيف المشترك بين المغرب وأمريكا اللاتينية «إن هذه المقاربة [المغربية] تجاه أمريكا اللاتينية تستند على «خطاب ثقافي»

1- الرسالة السامية التي وجهها الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاحتفالات المقامة في إطار تخليد الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والبيرو بتاريخ 23 يونيو 2014، وكالة المغرب العربي للأنباء.

يجد التقارب والتشابه الموروث عن التراث التاريخي والثقافي المشترك (الإرث الأندلسي) ويجد له انعكاسا في المقاربة البرازيلية نحو العالم العربي وإفريقيا، انطلاقا من قمة الدول العربية-أمريكا الجنوبية وقمة افريقيا-أمريكا الجنوبية» [1].

ومن جهتها، قامت المملكة، بمبادرة منها، بهدف الانفتاح على أمريكا اللاتينية، بإنشاء معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية بالرباط [2] بهدف «...تمكين [المغرب] من أداة «للدبلوماسية الثقافية» وفتح قنوات للحوار مع ثقافات البلدان الناطقة بالإسبانية والبرتغالية، كإسبانيا والبرتغال وأمريكا اللاتينية وأفريقيا الناطقة بالبرتغالية، حيث أن المغرب تجمعه مع كافة هذه البلاد التاريخ المشترك والمرجعيات الثقافية وأوجه التشابه الانسانية والاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن القرب من شبه الجزيرة الأيبيرية»[3].

المعهد موضوع الحديث « تم إحداثه بموجب مرسوم ملكي مؤرخ بتاريخ 17 يوليوز 2002، وبدأ أشغاله عام 2005 ويتجلى عمله في الدراسة والبحث في مختلف جوانب الحضارة والثقافة بإسبانيا والبرتغال وأمريكا اللاتينية، بينما تتجلى مهمته في إعادة الاعتبار للتراث التاريخي والثقافي المشترك بين المغرب والعوالم الإسبانية والبرتغالية. كما يتطلع [المعهد] إلى أن يكون أداة «للدبلوماسية الثقافية» ويصبح مركزا للدراسات والأبحاث وطنيا ودوليا وذلك بالتأكيد على دور المغرب كجسر بين الفضاءات الأفريقية والعربية» [4].

وحرصا من المغرب على «إبراز الإرث الحضاري الأيبيري المشترك بين المغرب وشعوب هذه المنطقة وتعزيز التقارب بينهما» [5] وإحداثه للمعهد المذكور سالفا، لم يتوقف المغرب عن توظيف دبلوماسيته الثقافية في سياسته الخارجية، حيث سنتين بعد انشاء معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية، بادرت المملكة مع بداية بروز فكرة «تحالف الحضارات» سنة 2004، بإنشاء مركز محمد السادس لحوار الحضارات بمدينة كويكمبو بالشيلي سنة 2007 حيث أسهمت هذه المعلمة الحضارية في التقريب بين الحضارات والثقافات المختلفة والتعريف بالحضارة المغربية بالتشيلي وإرساء جسور تواصلية بين الثقافتين الشيلية والمغربية.

1-Juan José Vagni, Op. Cit, p5.

2- التقرير الاستراتيجي للمغرب 2006-2010، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ص261.

3-El Instituto de Estudios Luso fonos, Rabat, Boletín N°1 - Enero 2008, p1.

4-Ídem. p2.

5- مباركة بوعيدة، عرض أمام لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الاسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم سنة 2014، متوفر على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

الترويج لخطاب «الموروث المشترك» بأمريكا اللاتينية قامت به صفوة دبلوماسية ذات كفاءة، حيث حملت العديد من الأطراف على الاقتناع بهذا الخطاب. «تجدر الإشارة إلى أن تجربتهم وتكوينهم الإسبانيين جعلهم يبرزون الموروث العربي- الأندلسي واليهودي والأطلسي والأفريقي للمجتمعات المغاربية والأمريكية اللاتينية، وهو ما يظهر في الحوار والتعاون الثقافي بين هذه الفضاءات، ما دفع ببلورة خطاب ثقافي تجاه أمريكا اللاتينية لتقريب هذه الفضاءات، حيث يستلهم هذا الخطاب من التاريخ للإشارة إلى الروابط المشتركة التي تجمع المغرب وأمريكا اللاتينية ومنها التراث الأندلسي بالقارة الأمريكية اللاتينية[1].

هذه الدبلوماسية الثقافية، الحديثة النشأة في أجندة السياسة الخارجية المغربية، أسهمت في تغيير صورة المغرب بأمريكا اللاتينية، حيث نقلت مجريات الحياة المغربية خارج حدود المملكة وعبرت بها إلى أمريكا اللاتينية للتعريف بها وتسويقها وترويجها في أوساطها، وذلك بتكثيف الفعاليات الثقافية المغربية بأمريكا اللاتينية وتنظيم اسابيع ثقافية مغربية وإيفاد بعثات طلابية مغربية إلى أمريكا اللاتينية واستضافة وفود طلابية لاتينية ودعم وتشجيع البحوث التعريفية بالموروث المشترك بين المملكة وأمريكا اللاتينية.

3 - الانخراط بالاتحادات البرلمانية

وبالإضافة إلى الموروث المشترك، انتهجت المملكة في مقاربتها المتعددة الأبعاد تجاه أمريكا اللاتينية، سياسة الانضمام للاتحادات البرلمانية، باعتبارها آلية ذات أهمية ومن شأنها تقوية العلاقات الثنائية وتوفير فضاءات اضافية وبديلة للتباحث والتشاور بشأن العديد من الاهتمامات والتحديات المشتركة، حيث استثمر المغرب هذه الآلية مع أمريكا اللاتينية لصالحه « كان البرلمان المغربي في مختلف مراحل تطوره يمتاز بنشاط مكثف على مستوى الاتصالات الدولية عكسته اللقاءات والمباحثات التي كان يجريها رؤساء البرلمان المغربي مع رؤساء المجالس النيابية الأجنبية ومع العديد من البعثات التي تزور المغرب» [2].

وبالإشارة إلى أدوار البرلمان في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للمملكة فنستحضر دور النخب والأحزاب السياسية في الترافع والدفاع من مصالح المملكة العليا في الخارج، وذلك

1Juan José Vagni, Op Cit. p160.

2 سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، 2012، ص131.

من خلال علاقاتها الدولية ببقية الاتحادات الحزبية العالمية وقواسمها الإيديولوجية المشتركة مع هذه الأحزاب.

انخراط المغرب بالاتحادات البرلمانية اللاتينية، حرصاً منه على بلورة رؤية الملك محمد السادس الرامية إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب، يتجلى في إحداث العديد من مجموعات الصداقة النيابية المشتركة والقيام بالعديد من الزيارات البرلمانية المتبادلة للعديد من الوفود والبعثات، حيث نجد برلمان المملكة ينخرط بالعديد من الاتحادات البرلمانية الاقليمية اللاتينية ويشارك في أنشطتها لجعلها قوة اقتراحية تساهم بجانب الدبلوماسية المؤسساتية الرسمية في تقوية العلاقات بين المغرب وأمريكا اللاتينية.

تجليات انخراط المؤسسة البرلمانية المغربية تظهر في حضور المغرب بالعديد من البرلمانات اللاتينية، إما لحضور تنصيب رئيس جديد أو في إطار زيارة روتينية أو تلبية لدعوات من المؤسسات النيابية اللاتينية. فضلا عن توقيع برلمان المملكة للعديد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم مع العديد من البرلمانات اللاتينية واتحاداتها النيابية بهدف تبادل الخبرات البرلمانية والاستفادة من مختلف التجارب النيابية اللاتينية وتنسيق المواقف بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك بالمنتديات الدولية.

وعمليا نجد بأن المغرب يعد عضوا ملاحظا ببرلمان أمريكا اللاتينية وبمنتدى رؤساء المؤسسات التشريعية بأمريكا الوسطى ودول الكاريبي... «...ووعيا من البرلمان اللاتينو أمريكي والبرلمان الأنديني بدور البرلمان المغربي كهمزة وصل مع العالم العربي منحاه خلال الولاية التشريعية -1992 1994 صفة عضو ملاحظ» [1].

أمّا بالنسبة لمجموعات الصداقة البرلمانية، فنجد بأنها تجمع المغرب بالعديد من جمهوريات أمريكا اللاتينية، كالبيرو وكولومبيا والشيلي وفنزويلا والأرجنتين والمكسيك والبرازيل والباراغواي وغواتيمالا والهندوراس والسلفادور ونيكاراغوا وبوليفيا والإكوادور و الأوروغواي وكوستاريكا...

أما انضمام المملكة إلى عدد من الاتحادات النيابية اللاتينية بصفة ملاحظ، فيعد انعكاساً لمصداقية البرلمان المغربي بأمريكا اللاتينية، حيث أضحى اليوم شريكا مهما في وتعزيز العلاقات المغربية اللاتينية.

1 -سعيد الصديقي، مرجع سبق ذكره، ص153.

وبمعرفة أدوار المؤسسة البرلمانية المغربية في العلاقات المغربية اللاتينية، فإن هذه السلطة ذات الوظائف التشريعية والرقابية، أسهمت في إدارة العلاقات الدولية للمملكة و في التعريف بها في أمريكا اللاتينية وخدمة مصالحها العُليا، حيث دخلت على خط أهم ملف في أجندة أولويات السياسة الخارجية المغربية واقتحمت مجالا محفوظاً لرئاسة الدولة والسلطة التنفيذية، وذلك بلعبها أدواراً متعددة تباينت بين المرافعة والدفاع عن قضية الصحراء أملاً في إيجاد تسوية سياسية وتوافقية وواقعية لها.

وعمليا أخذت تتحدد أدوار المؤسسة النيابية المغربية منذ عام 2007، تاريخ تقديم المملكة لمقترح الحكم الذاتي كأحد أنواع تقرير المصير لتسوية لنزاع الصحراء، حيث أخذت الدبلوماسية البرلمانية تتحرك أكثر فأكثر بأمريكا اللاتينية، وذلك بالتعريف بالمقترح المغربي وشرحه للأحزاب السياسية والبرلمانات والاتحادات النيابية اللاتينية، وذلك على نحو جعلها عنصرا فاعلا ومهما في العلاقات المغربية اللاتينية.

فمن جهة، جدير بالذكر الإشارة إلى مستويات الوظيفة الدبلوماسية النيابية للمؤسسة البرلمانية المغربية في علاقاتها بإدارة السياسة الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية حيث لها مستويات عدة. فمن جهة، تجدر الإشارة إلى موافقتها على الاتفاقيات الدولية ومسائلتها الدبلوماسية الرسمية. ومن جهة ثانية قيامها بالضغط والتأثير، سعياً منها لحشد الدعم لمواقف المملكة وخدمة مصالحها أو تحييد مواقف غير مؤيدة لها أو ضارة بمصالحها، وذلك من خلال عضويتها في العديد من الاتحادات النيابية اللاتينية.

ومن جهة ثانية تجدر الإشارة كذلك إلى مرافعاتها عن مواقف ومصالح المملكة في البرلمانات اللاتينية، حيث أسهمت الدبلوماسية البرلمانية عام 2018 في اتخاذ برلمان الأنديز (بوليفيا وكولومبيا والإكوادور والبيرو والشيلي) بالإجماع لقرار يدعم مقترح الحكم الذاتي المُقدم عام 2007 من المملكة كمقترح لتسوية لنزاع الصحراء، باعتبار أن هذا المقترح يعد واحدا من أنواع تقرير المصير الواردة في التشريعات الدولية.

وعمليا، فقد أسهمت الدبلوماسية البرلمانية في توعية العديد من البرلمانات والاتحادات النيابية اللاتينية بخلفيات نزاع الصحراء القانونية والسياسية، حيث أيقظت العديد من البرلمانات اللاتينية من غفلتها بشأن ملابسات نزاع الصحراء وتوعيتها بشأن مجريات الأمور ميدانيا، حيث أن العديد من الوفود البرلمانية اللاتينية قامت بزيارة اقليم الصحراء بدعوات برلمانية مغربية أو بطلبات من

البرلمانات اللاتينية، وعلى إثر زياراتها قامت بتغيير مواقفها، وذلك طبقاً لما عاينته واستمعت إليه من شهادات حية.

4 - الانضمام إلى التكتلات الاقليمية

وبالإضافة إلى الانضمام إلى الاتحادات البرلمانات اللاتينية، اهتم المغرب كذلك بالانخراط بالتكتلات الاقليمية اللاتينية، حيث بدأت سياسة انخراط المملكة بالتكتلات الاقليمية تتبلور بعدما أظهرت العديد من الجمهوريات اللاتينية اهتماما بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع المغرب. أمّا انضمام المغرب إلى التكتلات الاقليمية اللاتينية فيعود إلى الاستفادة من تجربة هذه التكتلات الجهوية وتقاسم خبرته في التنمية المستدامة بين مختلف الأطراف فضلا عن وضع أجندات مشتركة في إطار تعاون جنوب-جنوب.

وعمليا نجد بأن المملكة انضمت إلى العديد من التكتلات الاقليمية اللاتينية كعضو ملاحظ. أبرزها «منظمة التكامل لأمريكا الوسطى» و «دول تحالف المحيط الهادي» ومنظمة الدول الأمريكية والقمة الإ يبيرو- أمريكية... هذا التحرك صوب أمريكا اللاتينية، الناتج عن انفتاح المملكة على بلدان الجنوب و تزايد اهتمام العديد من الأطراف بالمنطقة بتعزيز علاقاتها الثنائية مع المغرب، يفيد بوجود سياسة مغربية تجاه أمريكا اللاتينية تهدف إلى اعطاء زخم جديدة لوثيرة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذا الاقليم.

وبشأن آخر انضمام للمملكة بالتكتلات الاقليمية الأمريكية اللاتينية فهو عضويتها بصفة ملاحظ في مجموعة الأنديز، حيث ستستفيد المملكة بهذا الانضمام من تعزيز سياستها الاندماجية بأمريكا اللاتينية وتقوية حظوظ استفادتها من التعاون وتبادل الخبرات والتجارب اللاتينية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتعاون جنوب-جنوب، خاصة وأن هذا الانضمام يسمح للمغرب بالمشاركة باجتماعات التجمع كما يمنح للمملكة امكانية تقديم مقترحات لتقوية علاقات الصداقة والتعاون بينها وبين مختلف أعضائه.

وبالمناسبة، فقد قامت المملكة، قناعة منها بتعزيز روابط الصداقة والتعاون مع دول الكاريبي الأعضاء في «الكاريكوم»، باستضافة الاجتماع الأول المغرب-الكاريكوم بشأن التعاون جنوب-جنوب شهر يوليو من سنة 2007. كما قامت وزارة الخارجية المغربية شهر دجنبر من سنة 2012 بالرباط، باستضافة ورعاية اجتماع رفيع تم تخصيصه لبحث ودراسة

تقوية التعاون مع دول تجمع «الكاريكوم» في الميادين ذات الأولوية بالنسبة لتجمع «الكاريكوم» والمغرب خاصة في مجالات السياحة والصيد البحري والزراعة.

أما انضمام المغرب إلى هذه التكتلات فيندرج في إطار زيادة وتيرة تحرير التجارة البينية، أملا في تعزيز العلاقات السياسية، خاصة وأن هذا التوجه نابع من قناعة مغربية بأن مصالحها المستقبلية بالقارة أخذت تتزايد. لذلك انتقلت المملكة إلى الدبلوماسية المتعددة الأبعاد، تفاعلا مع المتغيرات الدولية المتسارعة، وذلك بهدف التعريف بنفسها وترويج إمكاناتها وابراز مكانتها الاقليمية وتعزيز علاقاتها اللاتينية، وذلك انطلاقا مما أصبحت تستدعيه العولمة الاقتصادية والحاجة إلى الانفتاح على أسواق جديدة وبديلة.

وبالنسبة إلى أهداف المملكة فتتراوح بين الاقتصادية والسياسية. أكثرها أهمية التعاقد مع شركاء في أمريكا اللاتينية وإبرام اتفاقيات تجارية وإحداث شراكات مندمجة ومستدامة، وذلك سعيا منه لربح مزايا تفضيلية وأسواقا استهلاكية جديدة وبديلة لتصدير منتجاتها، خصوصا وأن معدلات نمو التجارة العالمية تعود أساسا إلى ارتفاع نسب نمو تجارة التكتلات الإقليمية خاصة وأن أمريكا اللاتينية تشهد ميلاد ثقافة استهلاكية جديدة تكبر يوما بعد يوم، نظرا لتزايد نسب الاستهلاك وكثرة الطلب على المنتجات.

ومن جانب آخر الرفع من حصة المملكة التجارية مع الأطراف الراغبة بالقارة في ظل تعاظم العولمة وتحرير التجارة الدولية وتزايد الاهتمام بالتوقيع على اتفاقيات للتجارة الحرة، وذلك بالنظر إلى تزايد طلبات أمريكا اللاتينية على الفوسفاط والأسمدة الكيماوية ومشتقاتها، للاستجابة لمتطلباتها الزراعية وتأمين احتياجاتها الغذائية وتعزيز صادراتها نحو الخارج، وذلك تمهيدا لعقد اتفاقيات للتجارة الحرة مستقبلا.

أمّا سياسيا فالمغرب ربح نقاط لصالحه، حيث ربح معنويا حياد أمريكا اللاتينية في المنظمات الدولية، خاصة وأنّ الجمهوريات اللاتينية تلعب دورا فعالا وضاغطا في المنتديات الدولية عندما تطرح فيها النزاعات الدولية. كما ربح الانتماء إلى حلف مُضاد ايديولوجيا للتكتلات المناوئة للمغرب بالإقليم. فضلا عن انضمامه إلى إطار اقليمي له وزنه وتأثيره ونفوذه في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومستقبلا سيربح المغرب حلفاء وشركاء له في هذه الرقعة الجغرافية، حيث أن الدبلوماسية المغربية واعية وفقا للتحولات الاقتصادية العالمية بأن التكتلات الاقليمية ستكون بالأمد المنظور أساسا للنظام الدولي الجديد الآخذ بالتبلور يوما بعد يوم، وبالأمد المتوسط ستصبح سلاح للتمدد وبالأمد البعيد ستصبح الآمرة الناهية بالسياسات الدولية، كما عليه الأمر اليوم بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات.

وعمليا، فإن انضمام المملكة إلى التكتلات الاقليمية اللاتينية نابع من رغبتها بمسايرة التحولات والمستجدات اللاتينية والرفع من ايقاع تقوية علاقاتها مع العديد من الأطراف بالقارة للحفاظ على مكاسبها بالقارة وتقويض أية محاولة لقلب المعادلة بالإقليم أو قلب موازين القوة بها على حسابها، خاصة بعدما قامت في العشرين سنة الأخيرة بجدولة أمريكا اللاتينية ضمن أولويات أجندتها الدبلوماسية الخارجية.

وعلى إثره، فإن جزءًا من العلاقات المغربية اللاتينية لم تعد مجرد علاقات جامدة وإنما أصبحت علاقات ديناميكية. فسياسيا، تم توقيع مذكرات تفاهم واعتماد آليات المشاورات السياسية وأنشئت لجان صداقة برلمانية وتم توقيع اتفاقيات وبروتوكولات تعاون ثنائية، وتسير الأمور في اتجاه تجاوز العلاقات التقليدية وتحويلها إلى شراكات ملموسة ببرامج تعاقدية تخدم مصلحة الجميع من منظور رابح-رابح[1].

5 - إبرام اتفاقيات التجارة الحرة

التطلعات الاقتصادية والتجارية بدورها حاضرة بجانب الأهداف السياسية في السياسة الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية، حيث تراوحت هذه التطلعات الاقتصادية بين إقامة شراكات تجارية والتوقيع مستقبلا على اتفاقيات للتجارة الحرة، مثلما عليه الأمر بالنسبة للسوق المشتركة الجنوبية «الميركوسور» والمفاوضات الجارية للتوقيع في الأمد المنظور على اتفاقيات للتجارة الحرة مع الشيلي والبيرو وكولومبيا.

وعمليا فالمفاوضات جارية بين المغرب والبيرو للتوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة، وفقا لما يتم تداوله إعلاميا من تصريحات حكومية. « لقد باشر المغرب والبيرو، خلال الربع الأول من عام 2015 حوارا للتوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة.»[2]. هذا التصريح المعلن عنه بمناسبة

1 يمكن الرجوع كذلك إلى محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2018، ص25-10، متوفر على موقع مرصد أمريكا اللاتينية www.marsadamericalatina.com

2- Perú y Marruecos iniciarán en 2015 diálogo para TLC, 25/06/2020, https://elperuano.pe/.

خمسين عام على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب و البيرو قد سبقته البيرو بمبادرة منها. «إن وزارة التجارة الخارجية والسياحة لجمهورية البيرو تود أن تقترح على المغرب التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة مع بيرو. « [1]

التطلع إلى إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة مع أمريكا اللاتينية بالنسبة للمغرب يعود لسنوات التسعينات. «تحدث المغرب أول مرة عن فكرة طموحة في هذا الصدد، عند الدعوة إلى إقامة تبادل حر مع كولومبيا وذلك عام 1995.» [2] بعد تعثر الأمر مع كولومبيا اتجه المغرب إلى السوق المشتركة الجنوبية، حيث ذهب الطموح بالجانب المغربي إلى إبرام اتفاقية إطار للتجارة الحرة مع الميركوسور، وذلك في 26 نوفمبر 2004.

وللإشارة، فإن اتفاقيات التجارة الحرة تعد في نظريات العلاقات الدولية المعاصرة، واحدة من الآليات المتقدمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادلات التجارية، باعتبارها تعاقداً يتيح بنوداً لرفع الحواجز الجمركية وإتاحة مزايا تفضيلية للمعاملات ويُحدث إطاراً مؤسساتيا لتسوية الخلافات والمنازعات التجارية، للتشجيع على إبرام الصفقات الاقتصادية والعقود التجارية وتحفيز التدفقات الاستثمارية.

استهداف المملكة لهذه الاقتصاديات الصاعدة يهدف إلى كسب عقود مع شركائها بأمريكا اللاتينية، بعد جلسات تفاوضية وتشاورية، وذلك بناء على أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الموقعة في مراكش سنة 1994 والاتفاقية العامة للتجارة والخدمات، والتفاهم بشأن امتيازات وتحفيزات متبادلة، بهدف تشجيع التبادلات التجارية والاستثمارات المتبادلة على نحو يخدم الجميع.

فالمغرب يرغب بشراكات في العديد من القطاعات بأمريكا اللاتينية كالصناعة الغذائية والزراعية والتعدينية كونها تعد أمثلة واعدة بين المغرب وأمريكا اللاتينية، حيث يرتقب أن يشهد رواجها، بتحرير التجارة وإلغاء التعريفات الجمركية، انتعاشا يصب في مصلحة الجميع وفقا للحاجة التكاملية، فضلا عن زيادة حجم المواد والمنتجات المصدرة والمستوردة من وإلى المغرب وأمريكا اللاتينية، قياسا بما عليه الأمر حاليا، خاصة وأن الاحتياجات تشهد ارتفاعا يوما بعد يوم نظرا لزيارة معدلات الاستهلاك.

1- Perú podría negociar TLC con Marruecos, 01/10/2012, https://peru21.pe/

2-التقرير الاستراتيجي للمغرب 2010-2006، مرجع سبق ذكره، ص259.

أما تحرير التجارة البينية بين المغرب وأمريكا اللاتينية والتوقيع على اتفاقيات للتجارة الحرة بين المغرب وعدد من دول أمريكا اللاتينية فمن شأنه زيادة التبادلات التجارية البينية، حيث أن المنتجات الاستوائية اللاتينية وثروتها الحيوانية ومواردها المعدنية تعد قابلة للتصدير إلى الأسواق المغربية والأفريقية.

بالجهة المقابلة، فالزراعة بأمريكا اللاتينية تعد قطاعا انتاجيا مهما للغاية وتحتاج قصد تطويرها لمزيد من تقويتها بالأسمدة والمكملات والمقويات الزراعية لرفع مستوياتها الانتاجية وجودتها، خاصة وأن الطلب على الغذاء يرتفع يوما بعد يوم بارتفاع الديموغرافيا في الأقطار الأمريكية اللاتينية. ولبلوغ هذه الغاية المنشودة فالأمر يتطلب استيراد المقويات الزراعية من المغرب باعتباره رائدا في صناعتها وتصديرها إلى العالم.

ووفقا للسكرتير الخاص للتجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد البرازيلية، فإن البرازيل تسعى لتسريع توقيع اتفاقيات التجارة الحرة بين السوق المشتركة الجنوبية «ميركوسور» (الذي يضم كلا من الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي) والعديد من الدول العربية ، من ضمنها المغرب، وذلك بإشارته بأن البرازيل « تسعى إلى تسريع المفاوضات بشأن اتفاقيات من جيل جديد» لزيادة حجم التجارة البينية، مبرزاً بأن «تجمع السوق المشتركة وقع اتفاقية تجارة حرة مع مصر ويتفاوض حاليا مع لبنان وبدء مفاوضات مع المغرب»1.

توظيف الدبلوماسية الاعلامية في السياسة الخارجية

وبعد استعراض بعض الأدوات التنفيذية للدبلوماسية المغربية ونهجها لسياستها الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية، تحديدا توظيف الموروث الثقافي المشترك والانخراط بالاتحادات البرلمانية والانضمام إلى التكتلات الاقليمية وعقد اتفاقيات التجارة الحرة، قامت المملكة كذلك بتوظيف الدبلوماسية الاعلامية في سياسيتها الخارجية، باعتبارها أحد أهم القنوات الموازية للدبلوماسية الناعمة للمملكة في أمريكا اللاتينية، حيث قامت المملكة بتوظيف هذه الأداة للنفاد إلى أمريكا اللاتينية والترويج لنفسها ومواجهة للدعاية المناوئة لها.

وعمليا قامت بتوجيه النسخة الإسبانية لوكالة الأنباء الرسمية، وكالة المغرب العربي للأنباء، للتعريف بالمغرب وثقافته وتنوعه وخصوصيته في صفوف الرأي العام والإعلام بأمريكا اللاتينية، خاصة وأن دعاية جبهة البوليساريو نشيطة بأمريكا اللاتينية، وذلك بانتهاج سياسة

1-Mercosur : Le Brésil veut signer un accord de libre-échange avec le Maroc, 21 octobre 2020, disponible sur https://www.medias24.com/

إعلامية تواصلية قدمت منتوجا اعلاميا خاصا بالمغرب مغايرا بالمقارنة بالمغرب المُقدم بأمريكا اللاتينية من طرف دعاية جبهة البوليساريو.

وللعلم فقد قامت المملكة بتوظيف مفهوم «جيوبوليتيك الإعلام» اللاعب الجديد في العلاقات الدولية المعاصرة، وذلك في توقيت تشهد فيه الدولة العديد من التحولات المرتبطة أساسا بسياستها الخارجية الجديدة واختياراتها الاستراتيجية المستقبلية وتصورها للعلاقات الدولية المعاصرة، وذلك بتحديثها النسخة الإسبانية لوكالتها الإخبارية، حرصا منها على دعم سياستها الخارجية وتعزيز دبلوماسيتها القائمة على توظيف مُتلازمة اللغة والجيوبوليتيك، تحديدا توظيف اللغة الإسبانية واستهداف أمريكا اللاتينية، وبالضبط استهداف نحو خمسمائة مليون متحدث بالإسبانية واستهداف منطقة تهيمن عليها صورة ذهنية مغلوطة.

اعتماد سياسة اعلامية تجاه أمريكا اللاتينية تعد واحدة من التجليات الكبيرة على عدة تحولات شهدتها السياسة الخارجية المغربية للدلالة على أن المملكة أخذت تعتمد ترتيبات مُوازية لمسايرة سياستها الخارجية بأمريكا اللاتينية، حيث أخذت تشهد مؤخرا أنشطتها تمددا ملحوظا يتعاظم يوما بعد يوم. أما أهداف هذه السياسة الاعلامية فمن ضمنها مواجهة الحملات الإعلامية المناوئة لمصالحه العليا وتصحيح الادعاءات الخاطئة عنه وتكذيب المغالطات المنسوبة إليه وتفنيد الشائعات المروجة عنه بأمريكا اللاتينية.

لذلك نجد المملكة تبادر في الغالب إلى اعتماد نخبة دبلوماسية فكرية ومثقفة ناطقة بالإسبانية في تمثيلياتها الدبلوماسية بأمريكا اللاتينية، كونها الأنسب لتمثيله والأجدر بالدفاع عن مصالحه ولكونها الأكثر أهلية لمواجهة السياسات الدعائية التضليلية المستهدفة للمغرب بأمريكا اللاتينية ولكونها كذلك الأكثر كفاءة لتبليغ مواقف المغرب وشرح وجهة نظره من نزاع الصحراء لمخاطبيهم في أمريكا اللاتينية.

ونسبيا قد حققت هذه الدبلوماسية مكاسب مشرفة، من بينها تعريف المغرب بأمريكا اللاتينية وتقديم صورة مغايرة لمجريات الواقع بالمغرب كالمكاسب والمنجزات والإصلاحات، ديمقراطيا وحقوقيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، قصد التجاوب مع التفاعلات الديناميكية المغربية المعاصرة، حيث لم تمنع المملكة الحواجز اللغوية والثقافية وبعد المسافة من التوجه بثبات صوب أمريكا اللاتينية.

وللإشارة، فإن النسخة الإسبانية لوكالة الأنباء المغربية تمت بلورتها لتنفيذ السياسة التواصلية المغربية مع أمريكا اللاتينية، وذلك على غرار سياسة العديد من القوى الصاعدة المهتمة بأمريكا اللاتينية، حيث تتوفر كلها اليوم على نسخ اسبانية وكالات أنبائها فضلا عن قنوات اخبارية. فروسيا تتوفر على النسخة الإسبانية لقناة «روسيا اليوم» وفرنسا تتوفر على نسخة مطابقة لقناتها الإخبارية الدولية «فرنسا 24» وإيران لها قناة ناطقة بالإسبانية اسمها «إيسبان تيفي» وتركيا لها النسخة الإسبانية لوكالتها الإخبارية «أناضولو».

وارتباطا بالنسخة الإسبانية لوكالة المغرب العربي للأنباء، فيجب استحضار بأن تفاعلات نزاع الصحراء في أمريكا اللاتينية أظهرت، انطلاقا من معاينة لنتائج محركات البحث الناطقة بالإسبانية والمنصات التواصلية الاجتماعية اللاتينية، بأن تغطية نزاع الصحراء في أمريكا اللاتينية لم تعد تهيمن عليها رواية جبهة البوليساريو، بحيث كشفت نتائج المعاينة موضوع الحديث بأن الرواية المغربية أصبح يتم تداولها في التغطيات اللاتينية المتعلقة بنزاع الصحراء، وهو ما أسهم في تغيير الصورة الاعلامية للنزاع في الاقليم.

وعمليا، فقد أسهمت هذه الدبلوماسية الإعلامية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية في ترويج المملكة في هذا الاقليم، حيث أضحت صورة المملكة بالمناسبة تلقى إقبالا في المنصات الاعلامية اللاتينية، وعلى إثره شهدت انتشارا بعدد من منصاتها الاجتماعية ووجدت لها أصداء عند جزء من رأيها العام، بينما لم تعد تحتكر دعاية جبهة البوليساريو صدارة الاهتمامات الاعلامية اللاتينية، حيث لم تعد تلتف إليها الحكومة اللاتينية عند اتخاذ مواقفها من نزاع الصحراء، علما بأن غالبيتها أخذت تتسم بالحياد والواقعية.

وبالنسبة للنسخة الاسبانية لوكالة المغرب العربي للأنباء، بصرف النظر عن تأثيرها من عدمه، فإنها تصدت نسبيا لدعاية البوليساريو وأضحت أداة مضادة لتحييد الدعاية المناوئة للمغرب بأمريكا اللاتينية وأصبحت وسيلة كفيلة بإسماع صوت المملكة بهذا الاقليم لتمرير رسائله وإبراز حضوره. فضلا عن كونها دحضت العديد من الأحكام المسبقة والجاهزة والصور الذهنية الجاهزة الرائجة عن المملكة بسبب الدعاية المناوئة لها في أمريكا اللاتينية، وذلك باعتمادها عن مخاطبة أمريكا اللاتينية ورأيها العام بلغتها، اقتناعا منها لما لشعوب هذه القارة من أدوار مهمة في التأثير في القرارات والمواقف الحكومية للمنطقة.

خاتمة

لقد قطعت المملكة بالنهاية أشواطا مهمة في بسط تواجدها بالقارة اللاتينية مع بداية عهد الملك محمد السادس بالمقارنة مع سابق عهده، كما أخذت تستفيد من موقع أكثر أريحية بالقارة، إلا أن هذه الأريحية ليست مستدامة إذا لم تتم مسايرتها بتحديث التحركات الدبلوماسية لضمان استمراريتها مستقبلا، خاصة وأنها قد تواجه رِدة محتملة، وهو ما يستوجب على الدبلوماسية المغربية مسايرة التحولات الاقليمية بالقارة وذلك بإعداد خطط تنفيذية لمواجهة أية احتمالات متوقعة.

وباستحضار التاريخ، فإن مواقف العديد من الجمهوريات اللاتينية من نزاع الصحراء ليست ثابتة، وإنما متقلبة ومرتبطة بطبيعة الحكومات المتعاقبة على السلطة، حيث أن عددا منها سبق وأن اعترفت بتنظيم جبهة البوليساريو وجمهوريتها المعلنة من جانب واحد، ثم علقت الاعتراف، ثم أعادته، ثم جمدته، ثم اعترفت من جديد، وبذلك فإنها مازالت رقما مهما بمعادلة نزاع الصحراء.

وعمليا، فبخلاف الدبلوماسية المغربية المتمثلة في توظيف الموروث المشترك والانخراط في الاتحادات البرلمانية والانضمام إلى المنظمات الاقليمية والانتماء إلى التكتلات الاقتصادية فنجد بأن جبهة البوليساريو تقوم باستحداث جمعيات غير حكومية تتم تعبئتها ضد المغرب وتقوم باستقطاب أحزاب المعارضة بأمريكا اللاتينية وتقوم باستحداث جمعيات للصداقة تقوم بتوظيفها للتعبئة ضد المغرب.

وبناء عليه فقد حلت ساعة تحديث الأدوات الدبلوماسية المغربية بأمريكا اللاتينية ومنح الحملات الدبلوماسية إيقاعا جديدا ملائما للمرحلة القادمة، لحماية العلاقات المغربية اللاتينية من أية تصدعات محتملة مستقبلا، فضلا عن التفكير في بلورة تصور جديد للسياسة الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية يأخذ في الحسبان تحولاتها المستجدة والمقبلة، للتغلب على العديد من التحديات، بهدف إحداث نقلة نوعية في العلاقات المغربية اللاتينية، وذلك بالتركيز على الأطراف المتطرفة في مواقفها من نزاع الصحراء.

أما بشأن الآفاق المستقبلية للعلاقات المغربية اللاتينية، فالأرجح في غياب مؤشرات تشجع على التوقع، بأنها قد تسير تدريجيا في اتجاه مزيد من الفهم للآخر ومزيد من تفهم لموقف المملكة من نزاع الصحراء ومراعاة أخذه بعين الاعتبار في سياساتها الخارجية ومواقفها

من النزاعات الدولية، إلا أن المملكة ستبقى مطالبة بمواصلة جهود التقارب مع أمريكا اللاتينية وذلك بالاستثمار في آليات مبتكرة وغير مسبوقة.

وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية والتجارية المغربية اللاتينية فما زالت محدودة جدا وتتسم بالتواضع، إلا أنها مرتبطة تحديدا بالتوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة، لتحرير التبادلات التجارية بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية والضريبية، وهذه المسألة ممكنة من وجهة نظر الواقعية السياسية في هذا التوقيت بالذات، حيث العالم يشهد أزمة وبائية عالمية ترتبت عنها تداعيات سلبية على مختلف اقتصاديات العالم، خاصة وأن الأزمات قد تصبح فرصا كذلك إذا تم التفكير في صيغ بديلة للشراكات التقليدية.

أما بشأن المخاوف المغربية المحتملة بأمريكا اللاتينية فشبه منعدمة، باستثناء امكانية قيام الحكومات المقبلة بأمريكا اللاتينية بمُعاملة المغرب وجبهة البوليساريو على قدم المساواة، حيث تجدر الإشارة هنا إلى بداية بروز ظاهرة الاعتراف بالمغرب وجبهة البوليساريو بأمريكا اللاتينية على قدم المساواة ومن دون تمييز وفي إطار الاعتراف بالجميع. فبعدما كان الأمر منحصرا على المكسيك – ثاني قوة اقليمية بالمنطقة بعد البرازيل– برزت مؤخرا بنما حيث أقدمت جبهة البوليساريو على اعتماد سفارة لها ببنما شهر يناير 2016 بموافقة حكومة لبنما، بعدما أعلنت في وقت سابق عن تجميد اعترافها وهذا الأمر قد يتكرر.

جائحة كوفيد - 19 وأزمة الديمقراطية والانكماش الاقتصادي في أمريكا اللاتينية

عندالناعيم سعيد
باحث في طور إعداد دكتوراه
حول العلاقات المغربية اللاتينية

د. محسن منجيد
باحث متخصص في شؤون
أمريكا اللاتينية

ما أن أنهت دول أمريكا اللاتينية سنة 2019 على وقع الاحتجاجات الكبرى والرفض الشعبي المتزايد للأداء الاقتصادي والاجتماعي لحكوماتها، حتى جاءت سنة 2020 محملة بتحديات جديدة. فقد عرف عام 2020 أزمة عصيبة لم تشهد لها أمريكا اللاتينية والعالم مثيلا منذ عقود، حيث فرضت أزمة جائحة كوفيد- 19 وضعا استثنائيا على مختلف المستويات.

لقد سجلت المنطقة أكثر من 8 ملايين حالة إصابة بكوفيد- 19، بنسبة بلغت 30% من الحالات المسجلة حول العالم، إضافة إلى أكثر من 300.000 حالة وفاة، وكانت فيها حصة الأسد للبرازيل بأكثر من 100.000 حالة وفاة، وما زالت هذه الأرقام في تصاعد كبير في انتظار التوصل إلى لقاح ناجع[1].

وبالإضافة إلى الخسائر البشرية، سجلت أمريكا اللاتينية خسائر اقتصادية على إثر ركود اقتصادي يعتبر الأكبر الذي تشهده المنطقة منذ 100 عام[2]. وقد صاحبت هذه الخسائر تداعيات سلبية داخل الساحة السياسية لبلدان المنطقة ظهرت بشكل جلي كتراجعات في مجال الممارسة الديمقراطية والانتخابية، وأزمة في تدبير السياسات العمومية.

أولا: الديمقراطية والسياسات العمومية على المحك خلال أزمة كوفيد- 19

1) الاستغلال السياسي للوضع الاستثنائي في المنطقة

1 - حسب أرقام قسم الإحصاءات بجامعة جونز هوبكينز الأمريكية/https://coronavirus.jhu.edu

Informe de las Naciones Unidas, "El impacto del Covid-19 en América Latina y l Caribe", Julio de 2020, P.2

2- صدفة محمد محمود، هل تؤدي أزمة كورونا لعزل « بولسونارو» في البرازيل؟، 07/06/2020، مركز المستقبل، https://futureuae.com/

إن تميز موقع رئاسة الجمهورية في الأنظمة السياسية لدول أمريكا اللاتينية جعل من أزمة كوفيد - 19 محطة لإبراز الدور المتميز للرئيس في تدبير الأزمات، حيث يسجل تباين كبير في طرق تدبير مرحلة كوفيد- 19 من طرف رؤساء دول المنطقة، فمنهم من تراجعت شعبيته بسبب قراراته العشوائية، ومنهم من تألق بسرعة تفاعله وحسن إدارته للأزمة، ومن الرؤساء من استغل هذه الظروف الاستثنائية لتحقيق تقدم على خصومه السياسيين.

ففي البرازيل تعرض الرئيس جايير بولسونارو لانتقادات كبيرة داخل وخارج البلاد بسبب تقليله من خطورة وباء كوفيد- 19 وتشبيهه بنزلة البرد، كما شكل دعمه لتجمعات جماهيرية في الشوارع تهديدا للصحة العامة للمواطنين بسبب مخاطر انتقال العدوى بين المتظاهرين. ودخل بولسونارو من جهة أخرى في مواجهات مع حكام الولايات الفيدرالية بعد معارضته لقراراتهم حول إغلاق المحلات التجارية وفرض الحجر الصحي كإجراءات احترازية لمواجهة انتشار الوباء[1]، وهو ما أدخل البلاد في منعطف مؤسساتي جديد يضع النظام الفيدرالي البرازيلي على المحك في مواجهة غير مسبوقة مع السلطة المركزية.

وقد أدت مواقف وقرارات الرئيس البرازيلي المتناقضة إلى استقالة وزيرين للصحة في وقت جد حرج، حيث تستمر البرازيل في تسجيل أعلى المستويات في أمريكا اللاتينية من حيث حالات الإصابة بكوفيد- 19 والمركز الثالث عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والهند.

وبسبب تدني شعبيته وحالة عدم الاستقرار التي يتسبب فيها داخل البلاد، تتعالى أصوات من المعارضة والمثقفين والأكاديميين في البرازيل للمطالبة بإقالة الرئيس بولسونارو[2]، وهو مؤشر إضافي يؤكد على افتقاد البلاد للاستقرار السياسي خصوصا بعد تزايد حالات إقالة الرؤساء في التاريخ السياسي المعاصر للبرازيل.

الرئيس السلفادوري نجيب بوكيلي يعاني كذلك من سلبيات تدبيره للأزمة ومحاولاته المتكررة للصدام مع السلطة التشريعية، فبعد نشره لقوات من الجيش داخل مقر البرلمان في فبراير 2020 لإجبار النواب على التصويت لصالح طلب قرض تقدم به لتجهيز القوات المسلحة لمكافحة العصابات، قام بإعلان حالة الطوارئ في البلاد دون المرور عبر البرلمان وهو ما اعتبرته النيابة العامة انتهاكا لصلاحيات السلطة التشريعية.

1-La oposición de izquierdas se une para pedir la destitución de Bolsonaro, mayo de 2020, Agencia EFE www.efe.com/

2- Jueces y magistrados de El Salvador acusan ante la ONU a Bukele de violar la independencia judicial, 23/09/2020, www.europapress.es

وقد استفحلت الأزمة المؤسساتية في السلفادور بسبب تدابير مرحلة كوفيد- 19، حيث قرر قضاة غرفة الشؤون الدستورية في المجلس الأعلى للقضاء إلغاء قرار الحكومة حول ضرورة التوفر على شهادة تثبت عدم الإصابة بكوفيد- 19 من أجل دخول السلفادور، وعلل القضاة هذا القرار بانتهاك الحكومة للحق الدستوري لكل المواطنين في الولوج للتراب الوطني.

كما يتهم مجموعة من القضاة في السلفادور رئيس الجمهورية بانتهاك استقلالية القضاء من خلال منع أحد القضاة من طرف قوات الجيش من ولوج مقر القيادة العامة المشتركة للقوات المسلحة خلال شهر شتنبر، وذلك من أجل الاطلاع على أرشيف الوثائق المرتبطة بالمذبحة التي جرت سنة 1981 في قرية El Mozote من طرف كتيبة تابعة للجيش ضد المدنيين خلال فترة الحرب المدنية في السلفادور. وقد وجهت هذه المجموعة من القضاة رسالة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلالية القضاة والمحامين لإخباره بمختلف الانتهاكات التي تتعرض لها السلطة القضائية في البلاد[1].

وقد زادت صورة الرئيس تدهورا بسبب المعاملة القاسية وغير الإنسانية للمعتقلين من أفراد العصابات في سجون البلاد خلال مرحلة الطوارئ الصحية[2]. وإلى جانب ذلك، تأكد جمعية الصحفيين في السلفادور على تسجيل حالات متتالية من التضييق على حرية الصحافة من طرف الحكومة التي يقودها نجيب بوكيلي[3].

وفي أفق تجديد أعضاء البرلمان السلفادوري خلال الانتخابات التشريعية التي ستنظم في فبراير 2021 يواصل الرئيس السلفادوري انتقاداته للبرلمان والأحزاب الوطنية بوصفها جهات مسؤولة عن تخلف البلاد، وهي كلها مناورات تعرض المؤسسات والممارسة الديمقراطية في البلاد للخطر.

وفي فنزويلا يستغل نيكولاس مادورو مرحلة كوفيد- 19 من أجل استعادة السيطرة على الشارع وإيقاف موجة الاحتجاجات المعارضة لنظامه، فقد ساعدته ظروف الحجر الصحي التي أعلن عنها منتصف شهر مارس في كسب المزيد من الوقت متربعا على هرم السلطة في

1 - Elections and Protests in Latin America: Covid-19's Impact, Social Science Research Council, 28 mai 2020, https://items.ssrc.org/.

2- Pronunciamiento de Mesa de Protección a Periodistas sobre primer año de Gobierno de Nayib Bukele, comunicado del 03/06/2020, https://apes.org.sv/

3- El régimen de Maduro aprovecha el coronavirus y afianza su poder en Venezuela, La Derecha, Junio 2020, https://derechadiario.com.ar/

البلاد، كما تمكن من كبح جماح منافسه خوان غوايدو الذي تعترف به عشرات الدول في العالم كرئيس مؤقت لفينزويلا منذ مطلع سنة 2019 [1].

وقد أعلن مادورو نهاية شهر غشت عن الإفراج عن أكثر من 100 مسؤول سياسي من المعارضة من بينهم أزيد من 20 برلمانيا اتهموا بالتآمر ضد رئيس البلاد، وقد جاء هذا الانفتاح لتهدئة الأجواء السياسية العامة قبيل تنظيم الانتخابات التشريعية المرتقبة في 6 دجنبر 2020، لكن المعارضة أعلنت مقاطعتها لهذه الانتخابات وصادقت داخل البرلمان على إجراء مشاورة شعبية من أجل رفض إجراء الانتخابات بدعوى أنها ستتعرض بدون شك للتزوير بسبب ولاء أعضاء المجلس الوطني للانتخابات لنظام مادورو. وقد تعزز موقف المعارضة بعد رفض هنريكي كابريلس، المرشح السابق للانتخابات الرئاسية ضد شافيز سنة 2012 ثم ضد مادورو سنة 2013، لإجراء الانتخابات في دجنبر، فقد سبق لكابريلس أن أعلن في شتنبر عن موافقته على تنظيم هذه الانتخابات وهو ما شكل مفاجئة سياسية ومؤشرا على تصدع المعارضة من الداخل.

وتعتبر المعارضة والدول الداعمة لها أن الانتخابات التشريعية ستشكل فرصة ماكرة أمام نظام مادورو لتغيير المكونات السياسية للبرلمان الذي يعد السلطة الوحيدة التي تسيطر عليها المعارضة حاليا، غير أن مادورو يعد بتوفير الضمانات الدستورية لإنجاح هذا الاستحقاق بكل نزاهة، كما دعا الاتحاد الأوربي للمشاركة كمراقب في الانتخابات لكن هذا الأخير طالب بتأجيل الانتخابات لمدة 6 أشهر حتى يتمكن من القيام بمهمة المراقب.

غير أن مادورو الذي يعتبر هذه الانتخابات فرصة لتغيير موازين القوى ماض في خطته رافضا مطالب مجموعة من الدول حول تحسين الظروف الديمقراطية والانتخابية في فنزويلا، وهو ما سيطرح خلال مرحلة ما بعد الانتخابات مشكل الاعتراف الدولي بالبرلمان الجديد الذي سينصب في 5 يناير 2021.

ومع نهاية سنة 2020 يظهر أن خيار التغيير من الداخل سواء عن طريق المعارضة أو الانقلاب العسكري ضد مادورو لم يكتب له النجاح كما أن الحصار الأمريكي والضغوطات الدبلوماسية الدولية لم تزحزح النظام القائم. وقد تزامنت زيارة كاتب الدولة الأمريكي في الخارجية للمنطقة خلال شهر شتنبر مع المناورات العسكرية المشتركة الكولومبية الأمريكية التي نظمت شمال كولومبيا، وهو ما اعتبره مادورو مؤشرا إضافيا على وجود خطط عسكرية مسلحة للإغارة على فنزويلا والإطاحة بنظامه، ليتخذ أياما بعد ذلك قرارا بدعم التصنيع والتكنولوجيا

1- Comunicado de la Comisión de seguimiento impulso y verificación a la implementación, 28 de julio de 2020 https://partidofarc.com.co/farc

العسكريتين إلى أعلى المستويات لفائدة القوات المسلحة البوليفيارية رغم العقوبات والحصار الأمريكي.

لقد شكلت حالة الطوارئ والحجر الصحي في كولومبيا فرصة لإنهاء الاحتجاجات في الشوارع ووقف حالات العنف والجرائم خصوصا تلك التي تطال عناصر سابقين من حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) منذ التوقيع على معاهدة الصلح بين الجبهة المسلحة وحكومة البلاد سنة 20161. وبسبب قراراته الحاسمة المرتبطة بتدبير الجائحة خلال الأشهر الأولى من ظهورها انتقلت شعبية الرئيس إيفان دوكي في كولومبيا حسب استطلاعات الرأي من 23% خلال شهر فبراير إلى 52% في شهر أبريل2 وهو ما منح للرئيس فرصة جديدة لتحسين صورته لدى المواطنين الكولومبيين.

غير أنه من المرتقب أن تعرف مرحلة ما بعد كوفيد- 19 توترا سياسيا بسبب العلاقة بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية في كولومبيا، فقد كانت القرارات الصادرة عن رئاسة الجمهورية وعن حكام الجهات متضاربة حول إغلاق أو فتح المطارات وبعض القطاعات الحيوية3.

وفي الشيلي كذلك تمكن الرئيس سبستيان بنييرا من تحسين شعبيته حسب استطلاع رأي أجرى خلال شهر غشت 2020، فقد حصل على 44% من الأصوات الإيجابية حول تدبيره للأزمة الصحية4 علما أن صورته قد وصلت نهاية سنة 2019 إلى أدنى مستوياتها بسبب الاحتجاجات الكبرى التي لم تتوقف رغم الاتفاق على تنظيم استفتاء حول تعديل دستور البلاد. وقد كان من المفترض تنظيم الاستفتاء في 26 أبريل 2020 لكن هذا التاريخ تم تعديله إلى غاية 25 أكتوبر بسبب الوضع الصحي الذي فرضه كوفيد- 19، كما تم تعديل تاريخ الانتخابات المحلية إلى غاية أبريل 20215. ويبقى الوضع في الشيلي غير مطمئن بعد عودة الاحتجاجات والمواجهات مع رجال الشرطة إلى شوارع الشيلي بعد توقف مؤقت بسبب الحجر الصحي.

1- Iván Duque: la aprobación a su gestión sube 29 puntos, 29/04/2020, https://www.semana.com/

2- Érika Rodríguez Pinzón, Colombia impacto económico, social y político de la Covid-19, abril 2020, Fundación Carolina, p2, www.fundacioncarolina.es

3- Encuesta Ipsos: Piñera es el tercer presidente mejor evaluado de América Latina por su manejo de la pandemia del coronavirus, 06/09/2020, www.emol.com

4- Mayumi Yasunaga Kumano, Op Cit, p6.

5- Unión por la Esperanza (UNES)

وقد حطت أزمة كوفيد- 19 الرحال في بوليفيا خلال مرحلة الاستعداد لإعادة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في نونبر 2019 بعد اتهام الرئيس السابق إيفو مورالیس بالتلاعب في نتائجها، حيث تقلدت جيانين أنييز رئاسة البلاد بشكل مؤقت إلى حين تنظيم انتخابات جديدة. غير أن الحكومة المؤقتة وجدت نفسها أمام تحدي الوضعية الوبائية في البلاد، فقد كشفت الجائحة عن ضعف النظام الصحي حيث انتشرت صور الجثث في الشوارع ولم يتمكن المرضى من الولوج إلى المستشفيات حتى في العاصمة لاباز. وقد اضطرت الحكومة المؤقتة في ظل هذه الأوضاع إلى تأجيل الاستحقاقات أربع مرات قبل أن يتم تحديد تاريخ نهائي في 18 من شهر أكتوبر.

وخوفا من فوز حزب إيفو مورالیس الحركة نحو الاشتراكية، الذي ترجح استطلاعات الرأي بقوة فوزه في الانتخابات الرئاسية، دخلت باقي الأحزاب المنافسة في تكتيكات مرحلية من أجل تجميع أصوات الناخبين ضد مورالیس، وهكذا سحبت في البداية الرئيسة المؤقتة جيانين أنييز ترشحها لرئاسة البلاد، وعلى بعد أسبوع من موعد الانتخابات سحب الرئيس البوليفي الأسبق خورخي كيروجا ترشيحه كذلك، لتبقى المنافسة الكبرى بين الرئيس السابق للبلاد اليميني كارلوس ميسا المرشح عن حزب تجمع المواطنة وبين اليساري لويس أرس ممثل حزب الحركة نحو الاشتراكية، بينما المرشحين الأربعة المتبقين لا يتوفرون على حظوظ حقيقية للفوز.

وحسب القانون الانتخابي فإن الفوز في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية يعود للمرشح الحاصل على نسبة 50% من أصوات الناخبين أو الحاصل على 40% من الأصوات مع فارق 10% عن أقرب المنافسين، وفي حال عدم توفر هذه النسب يتم اللجوء إلى الدور الثاني من الانتخابات حيث يعتد بالنسبة الأعلى للفوز برئاسة البلاد.

وكما توقعت استطلاعات الرأي، فاز مرشح حزب الحركة نحو الاشتراكية لويس أرس في الانتخابات ليشكل عودة قوية للساحة السياسية من الدور الأول للانتخابات، فقد حقق نسبة 55% من مجموع الأصوات المعبر عنها بعيدا عن منافسه اليميني الذي حل في المرتبة الثانية بنسبة 28.83%.

إن الفوز بانتخابات أكتوبر 2020 يعيد انتخابات نونبر 2019 إلى الواجهة، حيث أشار الرئيس المنتخب إلى أن فوز إيفو مورالیس في نونبر 2019 كان حقيقيا بدون أي تزوير، وأن المعارضة كان لديها خيار واحد آنذاك هو تدبير انقلاب للوصول للسلطة. كما وجه لويس أرس الاتهام لمنظمة الدول الأمريكية التي أشرفت على مراقبة انتخابات سنة 2019 بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للبلاد واختيارها دعم المعارضة بالتشكيك في نتائج الانتخابات.

وفي الإكوادور خرق آلاف المحتجون حالة الحجز الصحي بالنزول إلى الشوارع رافضين التدابير الاقتصادية القاسية التي اتخذتها حكومة الرئيس لينين مورينو. وقد شكلت التدابير التقشفية مثل تخفيض الأجور وإلغاء التوظيف في القطاع الحكومي إلى جانب إغلاق الشركات العمومية وتقليص ميزانية الجامعات، أهم محاور المخطط الحكومي لمواجهة انهيار الاقتصاد في البلاد بسبب تداعيات كوفيد- 19.

ولم تهدئ احتجاجات العمال والأساتذة والطلبة في الإكوادور رغم توالي الشهور بل توسعت قاعدة المحتجين لتشمل الأطباء والسكان الأصليين، مما أدى إلى حدوث اشتباكات متكررة مع القوات العمومية أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين.

يواجه الرئيس لينين مورينو الذي يمضي سنته الأخيرة في الحكم تحديا سياسيا نوعيا، حيث يتهمه الرئيس السابق للبلاد رافاييل كوريا المتواجد في بلجيكا منذ سنة 2017 بتسخير القضاء لمحاكمته سياسيا، فقد تم الحكم على كوريا بالسجن 8 سنوات بتهمة الفساد وتم تجريده من حق المشاركة في الحياة السياسية لمدة 25 سنة.

ويلغي هذا الحكم بشكل مباشر ترشح رافاييل كوريا لمنصب نائب رئيس البلاد في الانتخابات الرئاسية المقررة بداية شهر فبراير 2021، ورغم تعويض كوريا بمرشح آخر مازال تحالف اتحاد من أجل الأمل الذي يضم حزب الحركة من أجل المشاركة الاجتماعية وحزب الوسط الديمقراطي يشتكي من مضايقات ممنهجة للترشح في انتخابات 2021 [1].

وفي نفس السياق علق المجلس الوطني الانتخابي في يوليوز 2020 المشاركة السياسية لأربع أحزاب سياسية بما فيها حزب رافاييل كوريا[2] الحركة من أجل المشاركة الاجتماعية[3] بسبب ملاحظة مخالفات مرتبطة بتسجيل الحزب، لكن القضاء ألغى في الشهر الموالي هذا التعليق بدعوى أن قرار المجلس الانتخابي لم يكن واضحا وكاملا ومشروعا ومنطقيا.

إن الوضع السياسي الذي عرفت دول المنطقة خلال سنة 2020، كشف بشكلي جلي مدى محاولة رؤساء الدول استغلال الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد- 19 لتحقيق تقدم على المنافسين السياسيين والدخول في مواجهات مؤسساتية لتحقيق أهداف سياسية ضاربين بعرض الحائط الممارسة الديمقراطية واستقرار البلاد والهيئات الدستورية.

1- Consejo Electoral de Ecuador suspende a partido que apoya a Correa, Julio 2020, www.noticiaselectorales.com

2- Fuerza Compromiso Social

3- Christophe Ventura, Covid-19 en Amérique Latine : au-delà d'une crise sanitaire, Note de conjoncture , septembre 2020, l'Agence française de Développement, p3.

2) -قطاع الصحة وأزمة السياسة العمومية في أمريكا اللاتينية

لقد أدت جائحة كوفيد- 19 إلى تزايد الضغط على المرافق العمومية بشكل عام وقطاع الصحة بشكل خاص، وتعتبر منظمة الصحة للدول الأمريكية أن قطاع الصحة يتطلب استثمارا يقدر بـــ 6% سنويا من الناتج الداخلي الخام من أجل توفير تغطية صحية تدريجية شاملة وتقليص عدم التكافؤ في الولوج للتطبيب في أمريكا اللاتينية، لكن الإحصائيات تشير إلى أن دول المنطقة لم تتمكن على أرض الواقع سوى من استثمار 2.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2018 مما يعني أن القطاع لن يتمكن من تلبية حاجيات المواطنين[1].

كما تعتبر الأنظمة الصحية في المنطقة مزدوجة ومتفاوتة بين نظام عمومي بإمكانيات وخدمات محدودة لا تلج إليه سوى الفئات الفقيرة من المجتمع، في مقابل مؤسسات خاصة توفر خدمات صحية واسعة ومكلفة تستفيد منها الطبقات الميسورة.

وتشير المعطيات إلى أن 62% من النظام الصحي في غواتيمالا يعتبر خاصا، ويصل إلى نسبة 79 % في هايتي و 71% في فنزويلا[2]. وتشكل كل من كوبا وكوستاريكا استثناءا في هذا المجال بسبب توفرهما على نظام صحي عمومي موحد وقوي حسب معايير منظمة الصحة للدول الأمريكية[3].

ويعتبر العدد القليل للأطباء في دول المنطقة من المشاكل الإضافية التي عمقت الأزمة الصحية لكوفيد- 19، حيث أن عدة دول في أمريكا اللاتينية تصل بالكاد إلى معدل طبيبان لكل 1.000 نسمة، كما هو الحال في كبريات الدول مثل البرازيل والمكسيك وكولومبيا والبيرو، ويسجل عدد 8 أطباء لكل ألف نسمة في كوبا و5 في الأوروغواي و4 في الأرجنتين، بينما في دول مثل الهندوراس وغواتيمالا ونيكاراغوا وهايتي فإنه يسجل للأسف أقل من طبيب واحد لكل 1.000 نسمة.

ولا تسمح حالة الفقر التي يعيشها أكثر من 231 مليون شخص في دول المنطقة بتطبيق إجراءات السلامة الصحية مثل التباعد الجسدي والتنظيف المستمر لليدين بسبب الاكتظاظ السكاني الذي تعرفه الأحياء الهامشية، والتي لا تتوفر فيها خدمات الماء والكهرباء بشكل مستمر[4].

1- Boletín Observatorio Gasto Publico, GASTO DE Salud en América Latina, https://cedice.org.ve/

2- Mayoría de sistemas de salud de América Latina son segmentados, desarticulados y con serios problemas de cobertura, declaración de Carissa Etienne, directora de la Organización Panamericana de la Salud (OPS), https://semanariouniversidad.com/

3- Luis Carlos Pérez, Sin agua ni luz : como enfrentar el coronavirus, Banco Interamericano de Desarrollo (BID), https://www.iadb.org/

4-Adolfo Flores Bermúdez, Nicaragua se resiste a la cuarentena y empiezan a hacerse entierros a medianoche, The New York Times, Junio de 2020, https://www.nytimes.com/

كل هذه الظروف خلفت في ظل أزمة كوفيد- 19 مشاهد مأساوية لمرضى يتم معالجتهم فوق الكراسي بدل الأسِرّة بسبب تجاوز الطاقة الاستيعابية القصوى للمستشفيات العمومية، كما أن صور جثث الضحايا في شوارع مدينة غواياكيل في الإكوادور على الخصوص عجلت بصدور نداءات منظمة الصحة الأمريكية حول الحصول على تبرعات استعجالية لإنعاش الخدمات الصحية في المنطقة.

وكانت نيكاراغوا البلد الوحيد الذي لم يعتمد إجراءات الطوارئ الصحية، حيث لم يتم إقرار الحجر الصحي ولا إغلاق الحدود والمحلات التجارية بل شجعت الحكومة على التجمعات الشعبية، وهي تدابير اعتبرتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للدول الأمريكية غير مسؤولة خاصة وأن رئيس البلاد قد قلص في أواخر 2018 من ميزانية قطاعي الصحة والتعليم للتصدي للأزمة الاقتصادية التي تمر منها نيكاراغوا[1].

وقد كشفت تدبير جائحة كوفيد- 19 عن حالات جديدة من الغش والمحسوبية في قطاع الصحة، فقد تم الكشف عن صفقات مشبوهة من شراء اللوازم الطبية لمواجهة الخصاص في المستشفيات. ففي بوليفيا يخضع وزير الصحة لمتابعة قضائية بسبب اقتناء أجهزة طبية من إسبانيا بثمن يفوق سعرها العادي بأربع مرات حسب البنك الأمريكية للتنمية الذي مول العملية وكشف عن هذه الحقيقة. وفي بانما استقال كل من نائب رئيس الجمهورية ومستشار الرئيس بسبب صفقة مشبوهة حول شراء المروحات الهوائية. ويتابع في كولومبيا وزير الفلاحة و14 من حكام المدن في قضايا غش مرتبطة بتدبير الجائحة، وحسب مجلس مكافحة الغش في الهندوراس اختفى مبلغ بقيمة مليون دولار من المساعدات الموجهة لأزمة كوفيد- 19، وفي الأرجنتين تم اقتناء كمامات بعشر أضعاف سعر السوق، وكشفت محكمة الحسابات في الإكوادور عن شراء المستشفيات لأكياس لدفن الموتى بمبلغ يتجاوز سعرها الحقيقي 13 مرة[2].

لقد ساهم الجو العام الذي حملته الجائحة داخل أمريكا اللاتينية في فضح وتتبع حالات الغش من طرف وسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني، وقد أدى تزايد الضغط والاهتمام العمومي إلى فرض المزيد من الشفافية وتقليص هامش التسامح مع الممارسات المشبوهة.

1- América Latina: con la pandemia, disminuye la tolerancia a la corrupción, 02/06/2020, www.dw.com/

2- Alicia Bárcena, Los efectos del Covid-19 sobre el comercio internacional y la logística, Informe de la Comisión Económica para América Latina y el Caribe (CEPAL), Agosto de 2020. Santiago, Chile

ثانيا: مؤشرات العشرية الضائعة الثانية في أمريكا اللاتينية

لقد خلفت جائحة كوفيد- 19 أرقاما اقتصادية صادمة عصفت باقتصادات المنطقة، مما دفع عددا من الدول إلى اللجوء إلى الديون الخارجية رغم الانعكاسات السلبية المباشرة لهذا الاجراء والمتمثلة أساسا في إقرار إجراءات التقشف الاقتصادي في حالة استمرار التداعيات الاقتصادية السلبية لكوفيد- 19 وتأخر إيجاد لقاح فعال على المدى القريب.

1 - بوادر عقد ضائع جديد في أمريكا اللاتينية

لقد تسببت أزمة كوفيد- 19 في حدوث انكماش اقتصادات دول أمريكا اللاتينية، حيث من المرتقب أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة نسبة 9,1%- في المتوسط خلال سنة 2020، بمعدل 9,4%- بالنسبة لأمريكا الجنوبية، و8,4%- بالنسبة لمنطقة أمريكا الوسطى والمكسيك حسب توقعات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي كما هو مبين في الجدول أسفله[1].

جدول رقم 1: توقعات الناتج الداخلي الإجمالي في دول أمريكا اللاتينية لسنة 2020

البلد	الناتج المحلي الإجمالي	البلد	الناتج المحلي الإجمالي
البرازيل	-9.2%	السلفادور	-8.6%
المكسيك	-9%	نيكاراغوا	-8.3%
الأرجنتين	-10.2%	كوبا	-8%
البيرو	-13%	بانما	-6.5%
الإكوادور	-9%	الهندوراس	-6.1%
الشيلي	-7.9%	كوستاريكا	-5.5%
كولومبيا	-5.6%	جمهورية الدومينيك	-5.3%
الأوروغواي	-5%	بوليفيا	-5.2%
الباراغواي	-2.3%	غواتيمالا	-4.1%

المصدر : إنجاز خاص بناء على توقعات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (CEPAL)

كما ستعيد هذه الأزمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المنطقة إلى المستويات التي كان عليها سنة 2010، وهو ما ينذر بحدوث عقد ضائع (Década Perdida)، شبيه بعقد الثمانينيات الذي عانت منه دول المنطقة على إثر الأزمة الاقتصادية آنذاك.

وتختلف تداعيات هذه الأزمة على النشاط الاقتصادي لدول المنطقة، حيث ستتضرر بشكل أساسي الدول الكبرى وعلى رأسها الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، وسيتراجع القطاع

1- Alicia Bárcena, Op. Cit..

التجاري في المنطقة بنسبة 23% على إثر ركود التجارة العالمية وهي نسبة تفوق تلك التي سجلت خلال الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، وتوقعت المنظمة العالمية للتجارة أن يصل التراجع إلى 32% عند متم سنة 2020 .

وقد تراجع الطلب الخارجي على المواد الأولية التي تمثل الركيزة الأساسية للصادرات بأمريكا اللاتينية، حيث تعد الصادرات الموجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تضررا بنسبة بلغت -32%، ولم تراجعت الصادرات نحو الصين سوى بنسبة -4% بسبب التحسن المبكر للاقتصاد الصيني، كما تراجعت واردات دول أمريكا اللاتينية بشكل كبير مع أبرز شركائها الدوليين كما يبين ذلك الجدول أسفله[1].

جدول رقم 2 : تراجع المبادلات بين أمريكا اللاتينية وأهم شركائها التجاريين

البلد	نسبة تراجع الصادرات اللاتينية	نسبة تراجع الواردات اللاتينية
الولايات المتحدة الأمريكية	-32%	-32%
الاتحاد الأوروبي	-16%	-24%
الصين	-4%	-27%
أمريكا اللاتينية فيما بينها	-28%	-29%

المصدر : إنجاز خاص بناء على معطيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكارايب (CEPAL)

تضرر كذلك تجمع السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية المعروف بالميركوسور، والذي يضم البرازيل والأرجنتين والباراغواي والأوروغواي، حيث تراجعت صادراته خلال الفصل الأول من عام 2020 بنسبة 12,4%، على إثر تراجع صادرات البرازيل والأجنتين من الصناعات التحويلية[2].

وفي مقابل هذه الانخفاضات، عرفت صادرات المنطقة من المنتجات الفلاحية ارتفاعا مفاجئا خلال هذه الجائحة، حيث سجلت نسبة إيجابية في حدود 8,5%، وذلك بسبب تزايد الطلب على هذه المنتجات خلال فترة الأزمة[3].

1- Marta Ruiz-Arranz y Francesca Castellani, Op. Cit. pp3-4. p6.

2- Joaquín Arias, Exportaciones agrícolas de América Latina se expanden 8,5% mientras ventas externas totales caen 30%, Instituto Interamericano de Cooperación para la Agricultura, julio de 2020.

3- Germán Ríos, El impacto económico de la crisis del coronavirus en América Latina: canales de transmisión, mitigantes, y respuestas de políticas públicas, Real Instituto el Cano, mayo de 2020.

جدول رقم 3: صادرات بعض دول أمريكا اللاتينية من المنتجات الفلاحية خلال فترة جائحة كوفيد- 19

البلد	الصادرات من المنتجات الفلاحية
البرازيل	28,9%
كوستريكا	8,2%
الأرجنتين	4.95%
بوليفيا	4,9%
غواتيمالا	4,7%

المصدر : إنجاز خاص بناء على معطيات معهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة (IICA)

وبالنسبة لاقتصاد دول أمريكا الوسطى القائم بشكل مهم على قطاع السياحة والخدمات، فقد تسببت الجائحة في تسجيل تراجع ملحوظ في السياحة خاصة في دول جمهورية الدومينيكان وبانما حيث يساهم هذا القطاع بما يقارب 10% من الناتج المحلي لكلا البلدين[1].

كما كان لتراجع النشاط الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، الشريك التجاري الأول لدول أمريكا الوسطى، أثر سلبي على اقتصاد هذه المنطقة2. وبالموازاة مع هذه الأزمة يسجل استفادة دول المنطقة من تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية خاصة بالنسبة لكل من نيكاراغوا والهندوراس وهايتي التي تمثل وارداتها من البترول 10% من ناتجها المحلي[3].

كما تسبب تراجع الاقتصاد في ارتفاع نسبة البطالة، حيث وصلت إلى نسبة 13% بما يقارب 44 مليون عاطل في أمريكا اللاتينية[4]. وقد عرفت أمريكا الجنوبية تسجيل أعلى نسب البطالة، حيث قفز معدل البطالة في البرازيل بحلول شهر غشت إلى 14,4% ليبلغ مجموع العاطلين عن العمل في البلاد حوالي 13,8مليون شخص[5].

وارتفع معدل البطالة في الشيلي إلى 11,2%، وهي أعلى نسبة تعرفها البلاد منذ عام 2010، ليبلغ عدد العاطلين في البلاد ما مجموعه 940.000 عاطل[6]. كما بلغت البطالة في كولومبيا نسبة

1- Marta Ruiz-Arranz y Francesca Castellani, El Impacto del Covid-19 en las economías de la región, Banco Interamericano de Desarrollo, abril 2020, pp3-4.

2-CEPAL, Enfrentar los efectos cada vez mayores del COVID-19 para una reactivación con igualdad, Op. Cit. p15.

3-Ibíd. p6.

4- Desempleo en Brasil, https://datosmacro.expansion.com/

5- Instituto Nacional de Estadísticas de Chile (INE), Boletín estadístico: empleo trimestral, Edición nº260/30 de junio de 2020.

6-CEPAL y Organización Internacional de Trabajo, Informe Coyuntura laboral en América Latina y el Caribe, El trabajo en tiempo de pandemia: desafíos frente a la enfermedad por coronavirus (COVID-19), mayo de 2020, p8.

قياسية، حيث انتقلت من 10,5% سنة 2019 إلى 21,4 % سنة 2020، ولم تسلم اليد العاملة في الأرجنتين والمكسيك من تداعيات الأزمة الاقتصادية.

وقد ارتفعت البطالة بشكل عام في الدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية والثروات المعدنية، بينما كانت نسبة البطالة أخف في الدول التي تعتمد على الفلاحة وتربية المواشي مثل غواتيمالا والهندوراس وبوليفيا[1].

وشهدت المنطقة كذلك ارتفاعا ملحوظا في نسبة الفقر والفقر المدقع، حيث قفزت نسبة الفقر إلى 37,3% ونسبة الفقر المدقع إلى 15,5%، مقارنة بسنة 2019 حيث كانت تسجل 30% و 11%على التوالي، وهو ما يمثل حاليا 231 مليون شخص يعيشون حالة الفقر و96 مليونا في حالة فقر مدقع[2]. والملاحظ أن أقوى اقتصادات المنطقة وهي البرازيل والأرجنتين والبيرو والمكسيك شهدت ارتفاعا مهما في نسبة الفقر.

وفي المقابل عرفت المنطقة خلال الجائحة تزايدا ملحوظا في عدد الأثرياء الذين تفوق ثروتهم الألف مليون دولار، حيث أصبح أمريكا اللاتينية تضمن 73 من كبار الأثرياء، وهو ما يجعل من المنطقة الفضاء الأكثر تفاوتا في العالم[3].

وتعتبر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبيب أنه من الضروري القيام بخطوات إضافية لتخفيف انعكاسات الفقر في المنطقة كتخصيص دخل أساسي ومساعدات غذائية للأسر المتضررة، أو إمداد مساعدات مادية للمقاولات الكبرى والصغرى، أو حتى التفكير في إقرار ضريبة على الثروات العليا[4].

لقد فتح التفاوت الاجتماعي مؤخرا باب النقاش حول تخصيص ضريبة على الثروات العليا في المنطقة، خصوصا في ظل الظرفية القائمة التي فقدت فيها المنطقة 113.391 مليون دولار من مداخيل الضرائب[5]. إن تخصيص ضريبة على الثروات العليا (ابتداء من ثروة تقدر بـــ1 مليون دولار) من شأنه أن يذر على المنطقة ما مجموعه 50.000 مليون دولار سنويا،

1- CEPAL, Enfrentar los efectos cada vez mayores del COVID-19 para una reactivación con igualdad: nuevas proyecciones, Informe Especial, 15 de julio de 2020, p15.

2- CEPAL, Enfrentar los efectos cada vez mayores del COVID-19 para una reactivación con igualdad: nuevas proyecciones, Op. Cit, p3.

3- Ibid. p26.

4-CEPAL, Enfrentar los efectos cada vez mayores del COVID-19 para una reactivación con igualdad, Op. Cit. P4.

5- Después de ocho meses Perú reabre Machu Picchu, Agencia Télam y Voy de Viaje, 2 de noviembre de 2020, www.voydeviaje.com.ar/

حيث يتواجد بين دول المنطقة وخصوصا في أمريكا الجنوبية 673.000 شخص من أصحاب الثروات العليا كما يبين ذلك الجدول أسفله.

جدول رقم 4: توزيع أصحاب الثروات العليا في أمريكا اللاتينية خلال سنة 2019

البلد	عدد أصحاب الثروات العليا (أكثر من 1 مليون دولار)
البرازيل	259.000
المكسيك	173.000
الشيلي	64.000
الأرجنتين	30.000
كولومبيا	27.000
البيرو	21.000
الإكوادور	11.000
بانما	8.000
بوليفيا	7.000

المصدر: إنجاز خاص بناء على معطيات - Credit Suisse 2019- Word Wealth databook

2 - المديونية والتقشف لإنعاش الاقتصاد

بهدف تخفيف التبعات الاقتصادية السلبية لإجراءات الحجر الصحي، قررت دول أمريكا اللاتينية إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية، آخذة بعين الاعتبار مخاوف حدوث موجة جديدة من حالات العدوى والوفيات بسبب كوفيد- 19.

فقد قررت الحكومة البيروفية مثلا، فتح الموقع الأثري لمدينة ماتشو بيتشو أمام الزوار بعد ثمانية أشهر من الإغلاق، ذلك أن هذه المدينة السياحية كانت تجلب ما بين 2.000 و3.000 سائح يومي قبل بداية الجائحة، وتشكل السياحة في هذا الموقع مصدر دخل لحوالي 70% من سكان المنطقة[1].

كما قررت الحكومة الأرجنتينية خلال شهر أكتوبر إعادة فتح أجوائها الجوية أمام دول الجوار بعد إغلاقها منذ منتصف شهر مارس، وقد تعرضت حكومة الرئيس الارجنتيني ألبيرتو فيرناندیز لاحتجاجات مستمرة دامت عدة أشهر، فقد كانت الأرجنتين إلى جانب البيرو الدولتان

1- Economías latinoamericanas : los difíciles caminos de reactivación, 30 de octubre de 2020, www.cesla.com/

الأكثر تطبيقا للحجر الصحي الصارم لأكثر من 100 يوم، متبوعا بحجر جزئي ظل ساريا إلى حدود شهر نونبر[1].

دول كالمكسيك والبرازيل والشيلي وكولومبيا، قررت إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي قبل الصحي، وخففت مبكرا من الإجراءات الصحية الاحترازية، بل منها من لم يطبق الحجر الصحي الشامل بالشكل الضروري، مثل البرازيل والمكسيك، وهي الآن ضمن قائمة البلدان التي أحصت أكبر عدد من الوفيات من جراء الجائحة.

وقد شكل خرق قواعد التباعد الاجتماعي وعدم ارتداء الكمامات الواقية والخروج في احتجاجات جماهيرية أبرز العوامل التي أدت إلى ارتفاع نسبة الوفيات في مختلف دول المنطقة بما في ذلك البيرو والأرجنتين رغم تطبيقهما لإجراءات صحية صارمة[2].

وقد قامت حكومات دول أمريكا اللاتينية على غرار باقي دول العالم بإطلاق بعض المبادرات من أجل التخفيف من تداعيات الأزمة الاقتصادية لفائدة الطبقات الهشة كصرف إعانات مالية مباشرة للأسر ذات الدخل الضعيف وتقديم قروض دون فائدة أو بنسب منخفضة جدا للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بالإضافة إلى صرف تعويضات مالية للعاطلين عن العمل في القطاعين النظامي وغير النظامي[3].

فقد أطلقت حكومة البيرو حزمة مالية تفوق 6% من الناتج المحلي الإجمالي، صرفت أكثر من نصفها في تقديم إعانات مباشرة للأسر ذات الدخل الضعيف والأشخاص الذين فقدوا عملهم في القطاعات غير النظامية، فيما صرف الشطر الآخر في إطار ضمانات عمومية لفائدة المقاولات الصغرى قصد حصولها على قروض خاصة[4].

وقامت الشيلي بتعبئة أكثر من 7,7% من الناتج المحلي لتدبير الأزمة الاقتصادية، صرفت كإعانات مالية مباشرة للطبقات المعوزة من المجتمع وتعويضات عن فقدان الشغل في القطاع النظامي وغير النظامي[5].

1-Economías latinoamericanas, Op. Cit..

2-CEPAL, Informe Especial Covid-19, 15 de octubre de 2020. pp 6-7.

3-Economías latinoamericanas : los difíciles caminos de reactivación, 30 de octubre de 2020, www.cesla.com/

4-Economías latinoamericanas : los difíciles caminos de reactivación, Op. Cit

5-Procedimiento de Atención Social para personas Adultas Mayores en soledad o impedimento de salud, Secretaria De Inclusión Y Bienestar Social, Gobierno de México, https://covid19.cdmx.gob.mx/

ورصدت البرازيل كذلك حزمة مالية تفوق 6% من الناتج المحلي الإجمالي، تم صرف معظمها كإعانات مباشرة للفئات المعوزة، وقد حذر وزير الاقتصاد البرازيلي من خطورة الاستمرار في سياسة الإعانات المالية المباشرة بسبب اقتراب نسبة ديون البرازيل من 90% من الناتج المحلي الخام، مما قد يدخل البلاد في وضعية مالية أكثر تعقيدا، إلا أن هذه الإعانات قد خدمت كثيرا مصالح الرئيس بولسونارو الذي ارتفعت شعبيته بين الأوساط الفقيرة.

وتعتبر هذه الدول الثلاث (البيرو والشيلي والبرازيل) هي الوحيدة في المنطقة التي رصدت ميزانيات مهمة لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، بينما تميزت السياسة المالية لباقي الدول بنوع من التقشف المبالغ فيه في بعض الحالات، كما هو حال بالنسبة للمكسيك التي رصدت مبلغا ماليا لا يتجاوز 0,7% من الناتج المحلي تم عن طريقها تخصيص برامج مجانية للمواطنين البالغين أكثر من 68 سنة مثل الاستشارات الطبية والأدوية والمواد الغذائية الأساسية، وتوفير رخص للحصول على الوقود مجانا للمواصلات العمومية وتأجيل تسديد القروض البنكية للمواطنين[1].

ورغم مطالب قطاع الأعمال والتجارة بضرورة ضخ ميزانية أكثر من أجل تحفيز الاستثمار وإعانة الشركات المتوسطة والصغيرة، فإن رئيس المكسيك لوبيز أوبرادور يعتبر أن زيادة حجم الدعم الحكومي لمكافحة الجائحة من شأنه أن يفاقم حجم الديون السيادية للمكسيك[2].

وبلغت الميزانية التي رصدتها الأرجنتين نسبة 2,8% من الناتج المحلي الإجمالي، خصصت في مجملها لضخ إعانات مباشرة للفئات المتضررة من المجتمع، وتقديم تعويضات مالية للشركات الصغيرة حتى تتمكن من دفع أجور موظفيها تجنبا لتسريح العمال، كما قامت حكومة الأرجنتينية بتقديم ضمانات للمؤسسات البنكية بغية توفير قروض للشركات. كما خصصت الحكومة الكولومبية ميزانية بلغت 0,7% للإعانات المباشرة للطبقات المعوزة في البلاد و1,4% لقطاع الصحة.

ويعتبر مشكل الديون السيادية من أهم العوائق التي واجهت دول المنطقة خلال محاولاتها لإنعاش الاقتصاد الوطني، وجعلت الحكومات ترصد الميزانيات بكثير من الاحتراز، إذ أوشكت مديونية بعض الدول مثل المكسيك والبرازيل على بلوغ 90% من الناتج المحلي الخام للبلد مما يعقد كثيرا فرص الحصول على قروض جديدة.

1-El presidente de México se rehúsa a gastar en grande para amortiguar el impacto del coronavirus, The New York Times, Agosto 2020, www.nytimes.com

2-Argentina cayó en default por novena vez y acelera la renegociación de su deuda, El Observador, 22 de mayo de 2020, www.elobservador.com.uy

وفي نفس الإطار، حيث بلغت مديونية الأرجنتين نسبة 90% من الناتج المحلي الخام، يتعامل رئيس الدولة بتقشف كبير في الميزانية التي خصصها لمكافحة انعكاسات كوفيد- 19. فقد سبق للأرجنتين أن أعلنت عن عدم قدرتها على سداد 500 مليون دولار من نسبة الفائدة على ديونها الخارجية التي وصلت إلى 324.000 مليون دولار، وهو ما دفعها إلى إعادة هيكلة 9%9 من ديونها بعد أربعة أشهر من المفاوضات[1].

وقد لجأت مجموعة من دول أمريكا اللاتينية إلى طلب قروض من صندوق النقد الدولي خلال هذه السنة كما هو مبين في الجدول أسفله[2].

جدول رقم 5: القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي لدول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2020

البلد	نسبة القرض
هايتي	112 مليون دولار
الهندوراس	200 مليون دولار
بوليفيا	327 مليون دولار
كوسطاريكا	508 مليون دولار
جمهورية الدومينيك	660 مليون دولار
الإكوادور	643 مليون دولار
السلفادور	389 مليون دولار
بانما	515 مليون دولار
الباراغواي	274 مليون دولار

المصدر: إنجاز خاص بناء على معطيات صندوق النقد الدولي

ومن المرتقب حسب صندوق النقد الدولي أن تواصل مديونية دول أمريكا اللاتينية في الارتفاع خلال نهاية سنة 2020 لتبلغ 81,6% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، وذلك بعد أن طلبت الدول الكبرى قروضا جديدة من بينها كولومبيا التي طلبت 10.8 مليون دولار والمكسيك التي طلبت 61 مليون دولار، بالإضافة إلى البرازيل التي قد تتجاوز مديونيتها 101,4% من الناتج الداخلي خلال نهاية السنة[3].

1-FMI aprueba fondos para 11 países de América Latina y el Caribe, mayo de 2020, www.dw.com/

2-Deuda de América Latina sería 81,6% del PIB según Fondo Monetario Internacional, octubre de 2020, www.larepublica.co/

3-América Latina lucha contra el covid-19 mientras se avecina una recesión gigantesca, julio de 2020, https://cnnespanol.cnn.com/

وقد كانت ولازالت ديون صندوق النقد الدولي تشكل محط استياء من طرف المواطنين وموضوع نقاش كبير بين السلطات التنفيذية والمعارضة داخل برلمانات الدول، ويرجع ذلك أساسا للإجراءات التقشفية التي يفرضها الصندوق على حكومات الدول والمتمثلة في خفض العجز المالي وإلغاء الدعم العمومي على المنتجات والمحروقات وخفض قيمة العملة.

وسرعان ما تتحول هذه الإجراءات إلى فتيل لاحتجاجات شعبية مجهولة النتائج، ويشكل إجبار صندوق النقد الدولي حكومة لينين مورينو في الإكوادور على سحب الدعم عن المحروقات نهاية سنة 2019 نموذجا لهذه الإجراءات، فقد ارتفعت أسعار المحروقات بشكل كبير مما دفع أرباب المواصلات للرفع من تسعيرة النقل ليتحول القرار الاقتصادي إلى فتيل حراك شعبي واسع لم يخمد إلا بإلغائه من طرف الحكومة.

من شأن هذه القروض أن تخفف على المدى القريب من تداعيات أزمة كوفيد- 19 لكن نتائجها ستكون عكسية على المدى المتوسط والبعيد، إذ أن ارتفاع الديون خلال الأشهر المقبلة حسب توقعات صندوق النقد الدولي سيكون كارثيا على حكومات المنطقة التي ستجد نفسها مجبرة على إقرار إجراءات التقشف الاقتصادي في حالة استمرار التداعيات الاقتصادية لكوفيد- 19 وتأخر إيجاد لقاح فعال على المدى القريب.

خاتمة

في وقت مازالت تواجه فيه المنطقة مجموعة من التحديات الأساسية كاستقرار الحياة السياسية وتعزيز الديمقراطية، جاءت جائحة كوفيد- 19 لتعمق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد التوجه البارز للساحة السياسية اللاتينية نحو اليمين سنة 2019، على إثر حالات الفساد والاستنزاف التي شهدتها حكومات اليسار في العديد من بلدان المنطقة، يبدو أن جائحة كوفيد- 19 ستفسح المجال أمام اليسار ليعود إلى الحكم من جديد، بعد أن عجزت حكومات اليمين عن التصدي لتداعيات الفيروس سواء الصحية أو الاجتماعية مما أفقدها الكثير من شعبيتها.

الأكيد أن أحزاب اليسار ستستغل هذه الجائحة من أجل استمالة الناخبين من جديد، خصوصا في ظل النجاح النسبي لتجربة كوبا في تدبير الأزمة مقارنة بدول مثل البرازيل والشيلي والبيرو. إذ أن التوفر على نظام صحي عمومي قوي، وخدمات اجتماعية تصل إلى الشرائح الهشة من المجتمع، ونظام سياسي تكون فيه الدولة ضامنة لحقوق الأفراد كلها قيم اشتراكية طالب بها المواطن اللاتيني خلال هذه الأزمة.

ومن المتوقع أن تنطلق خلال سنة 2021 موجة من الإجراءات التقشفية الصارمة لإيقاف المنحى التصاعدي للديون، وهو ما ينذر بحدوث موجة من الاحتجاجات واسعة النطاق في أغلب دول المنطقة وبشكل خاص في هايتي وبوليفيا والسلفادور وجمهورية الدومينيكان والهندوراس التي تعتبر من الاقتصادات الضعيفة في المنطقة، وقد تتجاوز هذه الاحتجاجات في حجمها الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة نهاية عام 2019 [1].

1 América Latina lucha contra el covid-19 mientras se avecina una recesión gigantesca, julio de 2020, https://cnnespanol.cnn.com

الموجة الاحتجاجية الجديدة في أمريكا اللاتينية

د. محمد نعيمي
باحث بمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية/المغرب

مقدمة

من نافل القول، أن الحركات الاجتماعية وأدوارها الجديدة ما برَحت أهميتها تزداد راهنًا، ليس في العالم العربي فقط، وإنما في كل مناطق العالم. وذلك ابتداءً من عام 2011 على ما يبدو، حيث انطلقت الموجة الأولى من ثورات وانتفاضات الربيع العربي. أما الذي يسوّغ حاليا الاهتمام العربي المتنامي بالحركات الاجتماعية وبمكانتها وأدوارها في الحياة السياسية لبلدان أمريكا اللاتينية، فهو السياق الذي يكتنف عالمنا العربي اليوم. فمن جهة، هناك ما يعيشه السودان من انتقال ديمقراطي رغم الصعوبات الداخلية والتحديات الإقليمية والدولية؛ أما من جهة أخرى، فهناك ما يعتري الحَراك الشعبي في الجزائر من انحصار من جراء تفشي جائحة كورونا. ناهيك عن الحراك الاجتماعي الذي يتأرجح بين مد وجزر في كل من العراق ولبنان.

وللنظر في الدروس والعبر الممكن استفادتها عربيا من تجارب بلدان أخرى، تقدم هذه الورقة، دراسة من منظور سوسيولوجيا التعبئة حول الموجة الاحتجاجية الجديدة التي غمرت أمريكا اللاتينية سنة 2019. بَادِئَ ذِي بَدْء، يمكن القول إن 2019 هي سنة الاحتجاج بامتياز، ليس في أمريكا اللاتينية فحسب، وإنما في سائر بلدان العالم بما فيها البلدان العربية. ولولا حالة الطوارئ والإجراءات الاحترازية المفروضة لمنع انتشار جائحة كورونا، لاستمرت جل هذه الاحتجاجات حتى سنة 2020 وربما أبعد من ذلك. ونظرًا لكون المجال لا يتسع في هذا المقام للتطرق لهذه الموجة الاحتجاجية في أبعادها الكونية، ستقتصر الورقة على دراسة حالة أمريكا اللاتينية.

إلى وقت قريب، كانت أمريكا اللاتينية تُنعَت ب «القارة المنسية». فهي ليست فقيرة بالقدر الذي يجعلها تثير الشفقة وتجلب المساعدات الدولية. ولم تكن، فيما سلف، خطيرة إلى

حد إثارة الحسابات الإستراتيجية. ناهيك عن كونها لم تعرف نموا اقتصاديا سريعا إلى حد ما إلا مؤخرا[1]. إن هذه المنطقة، التي كانت منسية، أصبحت أخبارها راهنًا تتصدر المشهد الإعلامي الدولي نظرًا لزخمها الاجتماعي والسياسي المتواصل. وبعيدًا عما هو محلي وخاص، نتساءل ما هي خصائص الاحتجاجات التي عمّت أرجاء أمريكا اللاتينية سنة 2019؟ وما هي العوامل الأساسية التي يمكن أن تفسر مختلف هذه الاحتجاجات؟

من البديهي أن الموجة الاحتجاجية التي همّت جل بلدان أمريكا اللاتينية سنة 2019 تختلف خصائصها وأسبابها من بلد إلى آخر. لكن الرهان المعرفي في هذا المجال يتمثل في مدى القدرة على كشف ما هو مشترك أو متشابه إلى حد ما من مميزات وعوامل تفسيرية. لذلك، سيجري في مرحلة أولى تناول الخصائص المشتركة بين مختلف تجليات تلك الموجة الاحتجاجية كالبعد الزمني، والامتداد الجغرافي، ودور الشباب ومنصات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى بعدها الكوني. أما في مرحلة ثانية، فسيتم النظر في العوامل الأساسية التي من شأنها أن تفسر تلك الاحتجاجات، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

أولا: خصائص احتجاجات أمريكا اللاتينية سنة 2019

مما لا ريب فيه أن الاحتجاجات التي كانت أمريكا اللاتينية مسرحًا لها سنة 2019، تختلف من بلد إلى آخر باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل منها. وانطلاقا من الوعي بالأبعاد المحلية والخاصة لتلك الاحتجاجات، تهدف الدراسة الحالية إلى بيان خصائصها المشتركة. وهي تتراوح من وحدتها الزمنية وامتدادها الجغرافي إلى أبعادها الكونية مرورًا بدور الشباب ومنصات التواصل الاجتماعي.

1 -البعد الزمني

من حيث الزمن، غطت هذه الاحتجاجات كافة شهور سنة 2019. ومن ثمّ، فإن أولى خصائصها تتمثل في وقوعها في نفس السنة. وهذا أمر يثير التساؤل ويحض على البحث في الأسباب المفسرة لهذه الظاهرة. ففي يناير، أعلن زعيم المعارضة الفنزويلية خوان غوايدو Juan Guaidó، بدعم من الولايات المتحدة، نفسه رئيسا مؤقتا. مما تسبّبَ في اضطرابات سياسية حادة نتيجة للاحتجاجات والاحتجاجات المضادة. فالصراع ما فتئ يتواصل بين الحركة التشافيزية التي

1-Michael Reid, Forgotten Continent: The Battle for Latin America›s Soul, Yale University Press, 2007, p.2.

يتزعمها نيكولاس مادوروNicolás Maduro، وبين الحركة المضادة لها والتي يقودها غوايدو[1].

وفي فبراير، احتج الهايتيون تنديدا بتفشي الفساد على نطاق واسع وسط النخبة الحاكمة، وطالبوا الرئيس جوفينال مويزJovenel Moïse بالتنحي. وفي مارس، اندلعت احتجاجات حاشدة في نيكاراغوا ضد إصلاحات نظام التقاعد، وطالب المحتجون الرئيس دانيال أورتيغا Daniel Ortega ، وزوجته التي هي نائبه روزاريو موريو Rosario Murillo بالتنحي عن السلطة. وفي أبريل من العام ذاته، اندلعت عدة احتجاجات في باراغواي مطالبة بمكافحة الفساد. وفي ماي، انطلقت مظاهرات في هندوراس ضد خطط الحكومة لخوصصة الصحة والتعليم. أما في يونيو، فقد نُظِّم إضراب وطني في البرازيل، احتجاجًا على إصلاحات نظام التقاعد. وفي يوليوز، أطلقت المعارضة الفنزويلية جولة جديدة من الاحتجاجات. وفي أغسطس، اندلعت مظاهرات حاشدة في العاصمة المكسيكية مكسيكو احتجاجا على الجرائم المتعلقة بالتمييز ضد المرأة. وفي نفس الشهر، تفجرت احتجاجات ضد الفساد السياسي في هندوراس[2].

وفي سبتمبر، أعلن الرئيس البيروفي مارتن فيزكارا Martin Fizcarraحل الكونغرس، في حين أعلن البرلمان الذي تسيطر عليه المعارضة تعليق الرئاسة. وبلغ الصراع بين الجهازين التشريعي والتنفيذي مستويات غير مسبوقة في تاريخ بيرو. وفي نفس الشهر، شُنّ إضراب وطني في الأرجنتين احتجاجا على خفض الميزانية الحكومية. وفي أوائل أكتوبر، انطلقت احتجاجات حاشدة في الإكوادور ضد إلغاء دعم الوقود. وسرعان ما تصاعدت إلى اضطراب اجتماعي خطير، اضطرت معه الحكومة إلى نقل الرئيس وأعضاء حكومته خارج العاصمة لتسيير شؤون البلاد مؤقتا في انتظار تهدئة الاحتجاجات. وفي منتصف الشهر نفسه، اندلعت احتجاجات واسعة النطاق بسبب ارتفاع أسعار مترو الأنفاق في الشيلي، تطورت فيما بعد إلى اشتباكات عنيفة ودامية مع قوات الأمن. وقد اضطر الرئيس سيباستيان بنييرا Sebastián Piñera إلى التخلي عن استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بتغير المناخ[3].

هكذا امتدت الموجة الاحتجاجية سنة 2019 لتَعُمّ بلدانا أخرى في المنطقة. ففي شهر أكتوبر من نفس العام، اتهمت المعارضة البوليفية الرئيس إيفو مورالسIvo Morales بالسعي لإعادة انتخابه باستعمال الغش في الانتخابات، وأطلقت احتجاجات واسعة النطاق.

1-للتوسع أكثر في فهم الأزمة الفنزويلية الحالية، يُنظر: محمد نعيمي، الحركة التشافيزية والحركة المضادة لها في ضوء الأزمة الفنزويلية الراهنة، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2019، مكتبة قرطبة-وجدة، 2020.

2-Wu Hongying, On Latina America Protests in 2019, Contemporary International Relations, Vol. 30, No.2, March/April 2020, p.89.

3- Los países latinoamericanos que son escenarios de protestas sociales, 12/11/2019, eltiempo.com.

في وقت لاحق تطورت هذه الاحتجاجات إلى اضطرابات اجتماعية خطيرة. ثم تدخل الجيش فأجبر الرئيس موراليس على الاستقالة، والذهاب إلى منفاه في المكسيك والأرجنتين فيما بعد. وفي أواخر نوفمبر من ذات العام، اندلعت مظاهرات حاشدة في كولومبيا احتجاجا على خوصصة الحكومة للمؤسسات المملوكة للدولة وعلى خطط تخفيض معاشات التقاعد. وقد تحولت هذه الاحتجاجات بسرعة إلى اشتباكات عنيفة. وفي أكتوبر، اندلعت احتجاجات كبيرة بالتزامن في ثمانية بلدان (هايتي، الهندوراس، الأرجنتين، البيرو، الإكوادور، الشيلي، بوليفيا، كولومبيا)، الأمر الذي كان له صدى قوي أدى إلى بلوغ اضطرابات أمريكا اللاتينية ذروتها[1].

2 -الامتداد الجغرافي

أما من حيث خاصية الامتداد الجغرافي للموجة الاحتجاجية لعام 2019، فقد اتسع مداها لتشمل خمسة عشر بلدًا من أمريكا اللاتينية. ولا تقل هذه الخاصية أهمية عن سابقتها، لا سيما أنها نادرة الوقوع. وحري ذكره، أن المنطقة كانت مسرحا لحدوث موجتين احتجاجيتين متشابهتين فيما مضى: خلال فترة التقشف الشديد في الثمانينيات، وخلال الأزمات الاقتصادية والسياسية التي وقعت ما بين 1998 إلى 2002. لكن الموجة الاحتجاجية الجديدة لعام 2019 كانت أكثر انتشارا من الناحية الجغرافية وكانت بأبعاد كونية. لقد شهد خمسة عشر بلدا من أصل ثلاثة وثلاثين في أمريكا اللاتينية موجات كبيرة من الاحتجاجات الجماهيرية. ويمثل هذا الرقم نحو نصف بلدان المنطقة وأكثر من 85 % من مساحتها وسكانها. وفي الوقت عينه، لم تندلع موجة الاحتجاجات هذه فقط في البرازيل والمكسيك والأرجنتين وكولومبيا كأكبر أربعة اقتصادات في أمريكا اللاتينية، ولكن أيضًا في بعض البلدان الصغيرة مثل الباراغواي والهندوراس؛ ناهيك عن هايتي، الدولة الأقل نموًا في العالم. إلى جانب ذلك، اندلعت احتجاجات شعبية، ليس فقط في البلدان التي يحكمها اليمين مثل البرازيل والشيلي وكولومبيا، وإنما كذلك في البلدان التي يسيرها اليسار مثل المكسيك وفنزويلا وبوليفيا. وباختصار، اجتاحت هذه الموجة الاحتجاجية العارمة منطقة أمريكا اللاتينية، من أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الوسطى ومنطقة بحر الكاراييب والمكسيك في أمريكا الشمالية[2].

1-Los países latinoamericanos que son escenarios de protestas sociales, Op. Cit..

2-Wu Hongying, op. cit.

3 -الشباب وأهمية منصات التواصل الاجتماعي

علاوة على خاصيتي التزامن والامتداد الجغرافي المشار إليهما آنفًا، تلتقي مختلف احتجاجات عام 2019 في أمريكا اللاتينية في كون الشباب يشكلون القوة الرئيسة فيها. فلئن كان المتظاهرون في الماضي يمثلون شريحة من الفئات الاجتماعية ذات الاهتمامات المختلفة، فإن الموجة الحالية من الاحتجاجات تميزت بمشاركة الشباب سواء كمبادرين أو كمشاركين. ففي الشيلي مثلا، بدأ الشباب الاحتجاجات وتلقت فيما بعد استجابة واسعة من مختلف الشرائح الاجتماعية. ثم تطورت إلى احتجاجات جماهيرية شارك فيها أكثر من مليون ومائتي ألف شخص. نفس الأمر وقع في كولومبيا، حيث أطلق الطلاب الشباب الاحتجاجات، ثم تصاعدت في وقت لاحق إلى إضراب على المستوى الوطني. كما كان منظمو احتجاجات السلفادور طلابًا جامعيين شبابًا قاموا بفضح التزوير في انتخاب رؤساء الجامعات. وعموما، يتضح أن الشباب المتراوحة أعمارهم بين 18 و35 عاما، والذين يتمتعون بقدرة على التفكير وبجرأة في التصرف وبالاستفادة من الهواتف الذكية، ليسوا فحسب القوة الرئيسة في هذه الموجة الاحتجاجية، بل القوة المنظِّمة كذلك[1].

في سياق متصل بهذه الخاصية الأساسية، عرفت وسائل التعبئة الشعبية والحشد الاجتماعي تحولا جذريا غير مسبوق في كل بقاع العالم. ففيما مضى، كانت الاحتجاجات في أمريكا اللاتينية مثلًا تُعبئ بشكل أساسي بواسطة الأحزاب السياسية أو النقابات ومن خلال وسائل تقليدية كالتجمعات واللقاءات المباشرة أو عبر المناشير والصحف وغيرها. أما راهنًا، فيتم تنظيم الاحتجاجات بشكل رئيس عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وبخصوص الموجة الاحتجاجية موضوع الدراسة، يلاحَظ استخدام جميع المشاركين فيها تقريبا وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وإنستغرام وفيسبوك على هواتفهم الذكية قصد الاتصال والتبادل والتواصل. ففي عصر أصبح فيه كل شخص يمتلك هاتفا محمولا، أصبحت منصات التواصل الاجتماعي الأداة الأكثر ملاءمة للاتصال. لقد سهلت وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الهاتف المحمول تنظيم احتجاجات فعالة، مما سمح للشباب بالتغلب على الرقابة والسيطرة الحكوميتين[2].

1- Wu Hongying, Op. Cit..

2- Jorge Ramos, Latin Americans are furious, 13/11/2019,jorgeramos.com.

فضلا عن ذلك، أصبح التنظيم الأفقي واللاقيادة أكثر السمات المميزة للحركات الاجتماعية المؤطرة لهذه الاحتجاجات. ناهيك عما سبق ذكره بشأن الدور المركزي الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة في التعبئة والتنظيم غير المرئيين. وعلى عكس النصف الثاني من القرن العشرين، استخدمت الشعوب اللاتينو-أمريكية ولا سيما الشباب، الوسائل التكنولوجية الحديثة للتعبئة للاحتجاجات وتنظيمها[1].

4 -الإِندراج في موجة احتجاجية كونية

يمكن القول إن الخصائص السابقة، من تزامن وامتداد جغرافي وفاعلين شباب وشبكات التواصل الاجتماعي، قد ساهمت إلى حد كبير في إضفاء طابع كوني على هذه الموجة الاحتجاجية. في هذا الإطار، يرى برتران باديBertrand Badie أن الاحتجاجات التي هزت العالم سنة 2019 كانت لها دينامية مشتركة، رغم اختلاف أسبابها وخصائصها. فمع انطلاق هذه الموجة الاحتجاجية التي غمرت كل أرجاء الكون، بدأ ما يسميه بادي بالفصل الثاني من العولمة الذي تطغى عليه ثلاث علامات كبرى تؤثر جدا في هذه الحركات الاجتماعية. أولى هذه العلامات، الشمول: فقليلة هي الشعوب التي توجد اليوم خارج المشهد العالمي. ثاني هذه العلامات، الاعتماد المتبادل بين هذه الحركات على نقيض ما كانت تفرضه السيادة الوطنية، وهو الأمر الذي يسهل الانتشار والتقوية المتبادلة للتعبيرات الجمعية. أما ثالث هذه العلامات، فهي إمكانية التنقل التي تضمن سلاسة العلاقات بين المجتمعات[2].

وهذا يمنح الحركات الاجتماعية أهمية جديدة كل الجدة، تجعل من التبادل المجتمعي دينامية كبرى أصبحت تتفوق على اللعب الدولي الكلاسيكي المتعلق بالعلاقات بين الدول. إن التلاقي بين المجتمعات دخل في طور كتابة التاريخ بدلًا عن أوجه التعاون والتنافس بين الدول-الأمم التي صارت قاب قوسين أو أدنى من التفكك من جراء العولمة. يتعلق الأمر إذًا بتغيرات كثيرة لها تأثير كبير أيضا في تعديل العلاقة بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي. ففيما مضى كان ما هو سياسي هو «الصّلب» وما هو اجتماعي هو «الناعم». أما اليوم فقد صار ما هو سياسي غير ثابت وغير يقيني أكثر فأكثر، وأصبح لما هو اجتماعي قدرات أكثر قوة. ففي المواجهة الجديدة بين السياسي والاجتماعي، فالغلبة تكون لهذا الاخير بشكل كبير[3].

1-Wu Hongying, op. cit.

2- Marc Semo, Bertrand Badie: « L'acte II de la mondialisation a commencé », 08/11/2019, lemonde.fr.

3- Marc Semo, Bertrand Badie: L'acte II de la mondialisation a commencé, Op. Cit.

تلك كانت إذًا، أهم الخصائص التي تجعل فعلًا من مختلف الاحتجاجات التي عرفتها أمريكا اللاتينية عام 2019 موجة يتداخل فيها ما هو موضوعي كالأبعاد الزمنية التاريخية والاجتماعية والكونية مع ما هو ذاتي كأدوار الفاعلين وقدرتهم الفائقة على استعمال وسائل تكنولوجيا المعلومات المتطورة للاتصال والتواصل والتبادل والتعبئة. ومن أجل توضيح الصورة أكثر، ستقوم الورقة بفحص وتحليل العوامل الأساسية للاحتجاج والوقوف عند المشترك بينها على وجه الخصوص.

ثانيا: العوامل الأساسية للاحتجاجات في أمريكا اللاتينية

يمكن القول إن هناك ثلاث عوامل مهمة تفسر إلى حد بعيد الموجة الاحتجاجية التي اجتاحت بلدان أمريكا اللاتينية سنة 2019. وتتمثل في الاستياء الاقتصادي للطبقة المتوسطة الناشئة، وفساد النخب السياسية واستعلائها، ثم، الإحساس بالظلم الاجتماعي من جراء انعدام العدالة الاجتماعية. وبعبارة أخرى، فإن هذه الظاهرة الاحتجاجية الشبه كونية قابلة للفهم والتفسير من خلال محاولة إرجاعها إلى عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية متشابكة.

1 -العوامل الاقتصادية

إذا كان الركود الاقتصادي عاملا رئيسا في اندلاع احتجاجات أمريكا اللاتينية سنة 2019، فإن ثمّةَ عوامل تبدو صغرى هي التي اشتغلت كقادح لهذه الاحتجاجات. فبسبب عوامل محلية ودولية، استمر اقتصاد أمريكا اللاتينية في التدهور خلال السنوات الست الماضية. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة (CEPAL) أنه بين 2014 و2019 عرفت أمريكا اللاتينية فترتها الأكثر ضعفا على مستوى النمو الاقتصادي منذ الأربعين عامًا الماضية 2018 [1].

لذلك، كانت أضعف نسبة نمو خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. ومن باب المقارنة، لم يصل النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية عام 2019 إلى متوسط البلدان النامية (3.9%)، ولا المتوسط العالمي (3%)؛ ولم يصل إلى مستوى البلدان المتقدمة (1.7%)، وكان أقل بكثير من معدل النمو في البلدان الآسيوية (5.9%). في هذا الإطار، لم تحقق 23 دولة من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي البالغ عددها 33 دولة نموًا بالسرعة التي حققتها في عام 2018.

1-Christophe Ventura, L 'Amérique Latine en 2020, Février 2020, IRIS, p.2.

ناهيك عن انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بنسبة 4.0% بين عامي 2014 و2019. أضف إلى ذلك، ارتفاع البطالة من 8.0% في عام 2018 إلى 8.2% في عام 2019، وارتفاع عدد السكان العاطلين عن العمل إلى 25.2 مليون[1].

وكنتيجة للانكماش الاقتصادي، انخفضت الإيرادات المالية لجميع الحكومات تقريبًا، واضطر العديد من البلدان إلى خفض إعانات الخدمات العامة ومزايا الرعاية الاجتماعية. أدى ذلك إلى تدهور مستويات معيشة الناس الذين أصبحوا غير راضين للغاية عن سياسات التقشف الحكومية. وكانت الطبقات الوسطى الناشئة على وجه الخصوص، والمعرضة لخطر العودة إلى الفقر، هي الأكثر استياءً من الوضع الراهن. ينضاف إليها الشباب، الذين يواجهون ضغوطَ وإكراهات التعليم العالي والعمل وتكاليف العيش. لذلك، أصبح كل هؤلاء من المبادرين للاحتجاج ومن القوى الفاعلة الرئيسة في الدينامية الاجتماعية والسياسية التي تعرفها أمريكا اللاتينية. هكذا يتضح أن العامل الأساسي للاستياء والتدمر والاحتجاج هو التباطؤ الاقتصادي والركود الذي عانت منه معظم اقتصادات المنطقة اعتبارًا من عام 2014، أي مع نهاية الطفرة التي عرفتها المواد الخام[2].

أما العوامل التي تبدو صغرى ولكنها تُشعل احتجاجات كبرى، فتتفرع من العامل الرئيس المتعلق بالتدهور الاقتصادي المشار إليه آنفًا. وتاليًا، جرد لأبرز تلك العوامل التي اشتغلت كقوادح محلية للمظاهرات. ففي الشيلي أطلق تلاميذ ثانوية المعهد الوطني في السابع من أكتوبر 2019 بسنتياغو شرارة انتفاضة غير مسبوقة باقتحامهم قطارات الأنفاق، احتجاجًا على رفع أسعار التذاكر في ساعات الذروة ب 30 بيسو ($0,039). وهو الحراك الاجتماعي الذي انضمت إليه فيما بعد مؤسسات تعليمية وجامعية أخرى وقطاعات عريضة من الطبقة المتوسطة[3] .تطورت مطالب المحتجين لتسائل تجربة الانتقال الديمقراطي في الشيلي والسعي نحو إحداث قطيعة مع الإرث السياسي والدستوري للجنرال أوغستو بينوشيه (Augusto Pinochet 1973-1990). فرغم خضوع الدستور، الساري منذ العام 1980، لأكثر من مائتي تعديل شملت أكثر من أربعين بندا من بنوده منذ فترة الحكم الديكتاتوري لبينوشيه، إلا أنه لا يُقر بمسؤولية الدولة في توفير التعليم والخدمات الصحية[4].لذلك، يُعتبر تغيير الدستور وضرورة توفير الدولة لخدمات الصحة والتعليم مطالب أساسية لملايين المحتجين الذين خرجوا إلى شوارع الشيلي في أواخر سنة 2019. لقد

1-ECLAC, Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean 2019 , United Nations publication, 2019, p.11.

2- Gerardo Lissardy, « Por qué Ia idea de que America Latina gira hacia la derecha o izquierda perdió sentido en 2019 », 30/12/2019, bbc.com.

3-« Las evasiones masivas en el metro de Santiago partieron por un meme », 18/10/2019, ellibero.cl.

4-« Para intentar sobrevivir, Piñera lanza proyecto de reforma constitucional », 09/11/2019, Urgente24.com.

تمكنت هذه الموجة الاحتجاجية الجديدة من انتزاع مطلب سياسي مهم يتمثل في فرض إجراء استفتاء لتغيير الدستور الموروث عن عهد بينوشيه. وهو الاستفتاء الذي كان مزمَعًا إجراؤه في 26 أبريل 2020، لكن تم تأجيله إلى 25 أكتوبر من نفس العام بسبب انتشار جائحة كورونا في كافة أنحاء العالم[1].

أما في الإكوادور، فبعد إثني عشر يوما من التعبئة التي شلت البلاد، تمكن المحتجون من تحقيق مطلبهم في شهر أكتوبر 2019. فقد قبل الرئيس لينين مورينو Lenín Moreno سحب «المرسوم 883» الذي ألغى الدعم العمومي للمحروقات[2]. لقد أدى تطبيق المرسوم إلى رفع سعر الديزل في محطات الوقود بأكثر من 100%. وهو أمر غير مقبول ولا يطاق لا سيما بالنسبة للهنود الحمر الذين يعيشون في الوسط القروي ويستعملون وسائل النقل العمومي في تنقلهم ووسائل النقل الطرقي لبيع منتجاتهم. ويرجع الفضل في تحقيق هذا المطلب إلى دور الوساطة الذي قامت به المجموعات المحلية ذات التأثير القوي في البلاد، والتي تمكنت من ثَنْي الحكومة عن ذلك المرسوم. بيد أن تكلفة هذا الانتصار كانت باهضة من جراء ما شاب المظَاهرات من عنف وتخريب غير مسبوقين: بلغت الحصيلة ثمانية ضحايا و1340 جريحا، فضلا عن خسائر اقتصادية قدرت بمليار ونصف مليار دولار على الأقل[3].

وفي سياق متصل، اندلعت احتجاجات عارمة في البرازيل مساء يوم 15 ماي 2019 في كبريات المدن، حيث شارك فيها مئات الآلاف من الأساتذة والطلاب من أجل حماية الجامعات الفيدرالية المهددة بتقليص مهم في الميزانية يُقدّر ب 30%. كما تميزت هذه الاحتجاجات الحاشدة بمقاطعة الدروس في مئات المؤسسات العمومية والخاصة. ويتعلق الأمر بأول حركة احتجاجية تجري على الصعيد الوطني ضد الرئيس اليميني المتطرف جايير بولسونارو Jair Bolsonaro منذ توليه هذا المنصب في فاتح يناير 2019. وحري تسجيله، أن الاحتجاجات لم تقتصر فقط على المسألة التربوية، بل امتدت لتنتقد أسس السياسة المنتهجة برمتها كتسهيل حمل السلاح وإصلاح أنظمة التقاعد[4].

1- جاءت نتائج الاستفتاء كما يأتي: 78 % صوتوا لصالح دستور جديد، في مقابل 22 % فقط ضد هذا الخيار. أما نسبة المشاركة، فبلغت 51 % حسب السلطة الانتخابية. كما أن 79% من الأصوات مع «مجلس تأسيسي» مكون من المواطنين فقط، مقابل 21% مع «مجلس مختلط» مكون من مواطنين وبرلمانيين. لوحظ أن أغلب المصوتين لصالح دستور جديد، ينتمون إلى المعارضة المكونة من الوسط واليسار. أما الفئة الأخرى، فتجمع الأحزاب الأكثر محافظة. وقد كان طُلِب من 14.7 مليون الشيلي مسجل، الإجابة عن سؤالين: «هل تريدون دستورا جديدا؟»، «وما هي الهيئة التي ينبغي أن تصوغ الدستور؟»

2-جرى هذا الإلغاء لدعم المحروقات في إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي مقابل شيك بقيمة 4.2 مليار دولار.

3-Nicolas Bourcier et al., Du déclencheur local à la révolte globale : la convergence des luttes dans le monde, 08/11/2019, lemonde.fr.

4-Manifestations nationales au Brésil contre les coupes budgétaires dans l'éducation, 15/5/2019, lemonde.fr.

أما في هندوراس، فقد تظاهر الآلاف في السادس من غشت 2019 في العاصمة غداة مواجهات بين قوات الأمن والطلبة. طالب المحتجون برحيل الرئيس خوان أورلندو هرنانديز Juan Orlando Hernandez بعد اشتباه محكمة أمريكية في صلته بمهربي المخدرات الذين مولوا حملاته الانتخابية كنائب برلماني سنة 2009 وكرئيس سنة 2017. جرت المظاهرات بمبادرة من موظفي قطاعات الصحة والتعليم بمعية أحزاب من المعارضة عبر دعوات مصورة بالفيديو ومنتشرة في منصات التواصل الاجتماعي. وتؤكد بعض هذه الأحزاب أن الرئيس الحالي انتخب في 17 نوفمبر 2017 بمناسبة انتخابات مزورة ومدعمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سبق للأطباء والأساتذة مدعومين بكل من الطلبة ومن سكان كثيرين أن احتجوا في يونيو 2019 ضد مرسومين حكوميين يرومان خوصصة الصحة والتعليم[1].

الأرجنتين بدورها، لم تسلم من هذه الموجة الاحتجاجية. فقد شهدت البلاد أواخر أبريل 2019 مظاهرات عِدّة ودعوة إلى إضراب عام من أجل التنديد بالسياسة الاقتصادية للحكومة. وهي السياسة المتأثرة بتوجيهات صندوق النقد الدولي الذي قدم قرضا للدولة بمبلغ 56 مليار دولار. ويتعرض الرئيس ماوريسيو ماكري Mauricio Macri من وسط اليمين، الذي يسعى لولاية ثانية في ظل أزمة اقتصادية، لانتقادات شديدة. وقد بلغ التضخم في الإثني عشر شهرا الماضية نسبة 55%، الأمر الذي أضعف القدرة الشرائية للأرجنتينيين. كما ارتفعت نسب البطالة والفقر مس 32% من السكان2. من التداعيات السياسية لهذه الاحتجاجات، فوز مرشح اليسار البيروني ألبرتو فرنانديزAlberto Fernández بالانتخابات الرئاسية التي نظمت في 27 أكتوبر 2019.

2 -العوامل الاجتماعية

رغم اختلاف الظروف والسياقات الوطنية الخاصة، فإن الحركات الاحتجاجية المكثفة التي اجتاحت العالم من قارة إلى أخرى سنة 2019 كان لها قاسم مشترك. فبحسب رئيس المركز الدولي للنزاعات غير العنيفة بواشنطن[3]، توجد دوما عوامل محلية؛ بيد أن ثمة عنصرا مشتركا بين هذه الحركات الاجتماعية. يتعلق الأمر بانزعاج عميق تجاه السلطات ينتج أحيانا عن المظالم المتراكمة طوال سنوات. فالناس يشعرون أن كرامتهم أهدرت، ويتبيّن لهم أنه إذا لم يضعوا حدًّا

1-Honduras : nouvelle journée de contestation contre le président Hernandez, le 07/08/ 2019, lemonde.fr.

2-Mobilisation en Argentine pour dénoncer la perte de pouvoir d'achat, 01/05/2019, capital.fr.

3- Hardy Merriman.

لسطوة الحكام وطغيانهم، فإن تعسفاتهم ستستمر لا محالة. وفي نفس الاتجاه تشير باحثة في مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group[1]، أنه لا ينبغي قراءة هذه الحركات في سياق بلد خاص فقط؛ بل يجب فهمها كتعبير عن حالة نهاية الوهم إزاء نسق بأكمله، هو الاقتصاد النيوليبرالي الذي ما بَرَح يُحدِث أضرارا كبرى خاصة في أوساط الشباب[2].

لذلك، يعد الظلم الاجتماعي الكبير سببًا رئيسًا في الاحتجاجات التي ميزت عام 2019. فعلى الرغم من أن معظم بلدان أمريكا اللاتينية نالت استقلالها الوطني في ثلاثينيات القرن التاسع عشر واستفادت السياسة والاقتصاد في كل بلد من نحو مائتي عام من التنمية، فإن الناس العاديين لم يتمتعوا حقًا بالمزايا التي يجلبها النمو الاقتصادي. ففي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع الارتفاع الذي عرفته أسعار المواد الأولية، تبنت حكومات أمريكا اللاتينية اليسارية عمومًا بعض سياسات الدعم الاجتماعي وإجراءات الحد من الفقر. فقد قدمت البرازيل، على سبيل المثال، «برنامج القضاء على الجوع» و «خطة دعم الأسرة»، مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر[3].

لكن، منذ عام 2014، ومع استمرار تدهور الاقتصاد، تم خفض الإيرادات الحكومية والإعانات والخدمات العامة. مما أدى إلى انخفاض مستوى معيشة الناس البسطاء، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتفاقم الظلم الاجتماعي. وحري تسجيله، أن أمريكا اللاتينية لا تزال تمثل المنطقة الأكثر تفاوتًا في العالم بين الأثرياء والفقراء. فإذا أخذنا مثلا الشيلي، فهي التي تتمتع بحريات اقتصادية أكثر، وبأعلى دخل فردي، وبأدنى معدل للفقر، وبأعلى نصيب من الإنفاق الاجتماعي للفرد في أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، لم تنجو من الاحتجاجات بسبب خوصصة التعليم والرعاية الصحية وصناعات النقل. وفي الواقع، إن التفاوت الاجتماعي ليس مشكلة عميقة الجذور في الشيلي فحسب، بل في المنطقة ككل أيضًا. إجمالًا، تُظهر الموجة الاحتجاجية التي ضربت أمريكا اللاتينية طوال عام 2019 أن عدم المساواة في الدخل قد عمّق الإحساس بانعدام الأمن الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى الغضب والاحتجاجات[4].

1-Maria Fantappie.

2-Nicolas Bourcier et al., op. cit.

3- Wu Hongying, op. cit.

4- Wu Hongying, op. cit.

وفي سياق متصل، ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE أن الطبقات المتوسطة، المعوّل عليها في إنعاش الإقتصاد نظرا لطبيعتها الاستهلاكية، قد أصبحت تعاني هي الأخرى من الفقر والبطالة. وإذ تمثل هذه الأخيرة بدءاً من نهاية الألفية الثانية، 70% من مجتمعات المنطقة لأول مرة في تاريخها، فإن 37,6% من المنتمين إليها ما زالوا يعانون من الهشاشة[1].

3 -العوامل السياسية

يعد نقص الحكامة وعدم كفاءتها في أنظمة الحكم السائدة من الأسباب المهمة أيضًا في تفسير هذه الموجة الاحتجاجية. فبعد الاستقلال، اتبعت معظم دول أمريكا اللاتينية عمومًا نظاما سياسيا ديمقراطيا غربيا. فقد صاغت دساتير ديمقراطية، وطبقت الفصل بين السلطات، وشجعت التعددية الحزبية، والاقتراع العام. وفي الثمانينيات، بعد انبعاث الحركة الديمقراطية من جديد في بلدان أمريكا اللاتينية، أصبحت المنطقة بمثابة قارة ديمقراطية. ومع ذلك، فإن الاحتجاجات الكبيرة التي اندلعت فيها عام 2019، كشفت تمامًا عن نقص أو عدم نضج أنظمة وقدرات الحكامة الوطنية في المنطقة.

ومن منظور النظام القانوني، فإن النظام الدستوري لبلدان أمريكا اللاتينية مكتمل إلى حد كبير، والنظام القانوني ناضج تمامًا؛ لكن معظم ذلك يظل حبرًا على ورق. فعلى سبيل المثال لا الحصر، صاغت معظم الدول قوانين وأنظمة وسياسات جد صارمة للحماية من الفساد، لكن بدون جدوى في غالب الأحيان[2].

من ذلك مثلا، أن البيرو شهدت عدة مظاهرات في الأشهر الأخيرة من عام 2019 بسبب تفشي الفساد وعجز الأحزاب السياسية عن إيصال مطالبهم إلى المؤسسات. وحري ذكره، أن الرؤساء البيروفيين الأخيرين قد تورطوا في قضايا فساد صارخ. فألبيرتو فوجيمورو (Alberto Fujimori 1900-2000) يوجد رهن الاعتقال رغم شدة مرضه بسبب انتهاك حقوق الإنسان والشطط في استعمال السلطة وجرائم أخرى خطيرة. كما أن ألخندرو توليدو (AlejandroToledo 2001-2006) على وشك ترحيله من الولايات المتحدة بعد اتهامه بتلقي رشاوى من الشركة البرازيلية أودبريشت Odebrecht. أما ألن غارسيا Alán García، فقد انتحر بكيفية دراماتيكية لما أوشكت الشرطة على القبض عليه في مكتبه بسبب تهمة الفساد.

1-OCDE, Latin American Economic Outlook 2019. Development in Transition, 27/9/2019, oecd-ilibrary.org.

2-Wu Hongying, op. cit.

ناهيك عن أولانطا أومالا Ollanta Humala (2011-2016) الذي وُضِع رهن الاعتقال بعد تورطه في فضيحة فساد أخرى مع زوجته. وأخيرا، فالرئيس المنتخب الأسبق بابلو كوسينسكي Pablo Kuczynski (2016-2018)، قد أعفي واعتقل بعد اتهامه بغسيل الأموال والانتماء إلى منظمة إجرامية[1].

أما في هايتي، فبعد سنة من الاحتجاجات على فترات متقطعة، تفجرت مظاهرات ضخمة في فبراير 2019 ضد الرئيس مويز وضد الوزير الأول جان هنري سيان Jean-Henry Ceant. لقد نزل مئات الآلاف من الناس إلى شوارع العاصمة بورت أو برانس للمطالبة باستقالة الرئيس والوزير الأول وللاحتجاج ضد الفساد ولوضع حد لإجراءات التقشف ولارتفاع أسعار المواد الأساسية. فبحسب البنك الدولي، كان الناتج الداخلي الخام في هايتي سنة 2018 لا يتجاوز 879 دولارا لكل فرد، ومن بين 10 ملايين نسمة، ستة ملايين منهم يعيشون في حالة فقر مدقع (60%). طالب المحتجون أيضا بمعرفة مآل ملايين الدولارات التي استفادت منها البلاد كمساعدات من فنزويلا والتي اختفت ولم تترك أثرا بسبب الفساد المستشري وسط الحكومة. لا يمكن فهم ما يحدث راهنا في هايتي بدون فهم الماضي العنيف والاستعماري أيضا، ناهيك عن عدم كفاية المساعدات المستعجلة التي قدمها المجتمع الدولي لإخراج البلاد من الدمار الناتج عن الزلزال المدمر لسنة 2010 والتي ما زالت مخلفاته تُلمس حتى اليوم[2].

وفي كولومبيا، انطلقت في أواخر سبتمبر 2019، مسيرات طلابية عقب تفجر فضيحة فساد في جامعة ديستريتالUniversidad Distrital ، فجرى قمعها. وإزاء استعمال العنف المفرط من قبل قوات جهاز مكافحة الشغبEsmad ، نظم طلاب جامعة خابريانا Jave-riana مظاهرات في الشارع الرئيسي للعاصمة بوغوتا. أضيف إلى هذه الاحتجاجات عنصر آخر مؤجّج تمثّل في المصادقة على الفصل 44 من ميزانية 2020. وهو الفصل الذي يتيح للدولة استخدام الموارد المخصصة لها من أجل أداء مصاريف «الأحكام الصادرة ضد الأمة». وجدير بالتسجيل، أنه بخلاف البلدان الأخرى في المنطقة، لم تعرف كولومبيا نظاما ديكتاتوريا. ولكنها، أخضعت حكومتها للإملاءات الاقتصادية الدولية ولمصلحة الرأسمال الخاص على حساب الصالح العام. وبما أن النسيج الاجتماعي للسكان غير متماسك، وبما أن الكفاح

1-Ricardo Angoso, ¿Llegó la 'primavera latinoamericana'?,28/10/2019, diario16.com.

2- 2019: Protests and disruptive changes in Latin America I, 02/01/2020, opendemocracy.net.

ضد السياسات اللاشعبية يبقى قطاعيا ومشتتا، فإن السلطة لم تكن في حاجة إلى إعلان حالة الاستثناء. بيد أنه يلاحظ راهنًا بروز سيرورة استقلالية وإعادة شرعية للحركة الطلابية التي أصبح لها بعد وطني يتجاوز ما هو محلي. ومن ثمّ يجري التساؤل عن يقظة وشيكة للشعب الكولومبي من أجل وحدته[1].

وفي سياق متصل، أدت انتخابات 20 أكتوبر 2019 الرئاسية في بوليفيا إلى مظاهرات عنيفة في عدة مدن بعد ما تأكد انتخاب موراليس لعهدة رئاسية رابعة. فقد اتهمت المعارضة الحكومة بالتزوير وبحرمان مرشحها كارلوس ميسا Carlos Mesa من دور ثان كانت تأمل الفوز من خلاله[2]. وقد تعرض فوز الرئيس موراليس منذ الجولة الأولى إلى انقلاب حقيقي قادته تيارات وسط الجيش بمعية اليمين المسيحي وبدعم قوي من الولايات المتحدة الأمريكية. وانتهى الأمر بتنصيب النائبة الثانية لرئيس مجلس النواب جنين أنييس Jeanine Áñez رئيسة مؤقتة للبلاد ولجوء موراليس إلى المكسيك ثم الأرجنتين. وبعد سنة من المواجهات والمناورات، جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 18 أكتوبر 2020 بمشاركة بلغت 87% (أعلى نسبة مشاركة في العالم)، وانتهت بفوز الحركة من أجل الاشتراكية بالرئاسة ممثلة في لويس آرسيLuis Arce في الجولة الأولى وبمجلسي النواب والشيوخ[3].

ويؤكد المحللون السياسيون في أمريكا اللاتينية أن هذا الفوز يؤكد شرعية فوز موراليس بالانتخابات الرئاسية لعام 2019 وعدم وقوع تزوير للانتخابات، بينما كان الانقلاب على الشرعية مخططا له من طرف هيئات وطنية ودولية وعلى رأسها منظمة الدول الأمريكية التي شككت في الانتخابات وشرعنت للانقلاب، وتبين لاحقا أن تقريرها كان مزيفا وتلاعبت بالحقائق. ويوجد عاملان وراء فوز الحركة من أجل الاشتراكية بالرئاسة ومجلسي الشيوخ والنواب. يتجلى الأول في أن تصويت الناخب البوليفي على آرسي هو تصويت على النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي شيده الرئيس الاشتراكي موراليس. بينما العامل الثاني يكمن في وعي الشعب بضرورة عودة الاشتراكيين لمنع خوصصة ثروات البلاد، سواء الخدمات الاجتماعية مثل الماء والكهرباء، أو الموارد الطبيعية مثل الغاز والمعادن النفيسة[4].

1-Omar Antonio Diaz Botiva, Colombia y la primavera latinoamericana, Las2Orillas 21/10/2019Las2Orillas.co.

2-Ricardo Angoso, ibid.

3- حسين مجدوبي، انتخابات بوليفيا تؤكد عودة اليسار إلى أمريكا اللاتينية وتعاظم النفوذ الصيني على حساب الأمريكي، القدس العربي، 20/10/2020، alquds.co.uk

4- نفس المصدر.

خاتمة

يمكن الخلوص في نهاية هذه الورقة إلى مجموعة من النتائج القابلة للتساؤل والمناقشة كما هو دأب أي بحث في العلوم الاجتماعية. وتاليًا، أبرز ما جرى التوصل إليه من حصيلة في الدراسة الحالية. تتجلى أولى النتائج في كون الموجة الاحتجاجية لعام 2019 في أمريكا اللاتينية، تتميز بمجموعة من الخصائص والعوامل المشتركة التي تتجاوز ما هو محلي وخاص بكل بلد على حدة. وعسى أن يساهم إدراك ما هو مشترك في فهم هذه الظاهرة الاحتجاجية ذات الأبعاد الكونية.

وعلى صعيد آخر، توصلت الدراسة إلى أن معظم احتجاجات 2019 في أمريكا اللاتينية استطاعت أن تثبت فعاليتها وتؤتي أكلها، كثني الحكومات عن بعض القرارات التي تمس القدرة الشرائية للمواطنين. نذكر مثلا وليس حصرًا، التراجع عن قرار إلغاء الدعم العمومي للمحروقات في الإكوادور؛ والتراجع عن رفع أسعار تذاكر قطارات الأنفاق في الشيلي.

كما لم يقتصر تأثير الاحتجاجات على المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بل تعداهما من خلال تداعياته البالغة الأهمية على المستوى السياسي. فكم من حركة اجتماعية ساهمت في ترجيح كفة أحد المترشحين في الانتخابات الرئاسية كما هو الشأن في كل من الأرجنتين وبوليفيا مثلا؛ أو التأثير حتى في القرار السياسي السيادي كما حصل في انتزاع مطلب تغيير دستور بينوشيه عبر استفتاء جرى في الشيلي.

علاوة على ذلك، لم تستثني الموجة الاحتجاجية لعام 2019 أي حكومة في المنطقة مهما كان توجهها السياسي، يمينيا أم يساريا. لقد همّت الاحتجاجات الاجتماعية، ليس فقط البلدان التي يحكمها اليمين مثل البرازيل والشيلي وكولومبيا، وإنما كذلك البلدان التي يسيرها اليسار مثل المكسيك وفنزويلا وبوليفيا.

إفريقيا في السياسة الخارجية الأرجنتينية ما بين 1983 و2019

د. سعيد بنبوكر
باحث متخصص في الشؤون الإيبيروأمريكية

قد يبدو القول بأن الدول الإفريقية أو المنطقة برمتها، لم تكن أبدا من أولويات السياسة الخارجية الأرجنتينية، أمرا ينطوي على الكثير من المبالغة لأول وهلة. غير أن الواقع يثبت ذلك، بحيث إن هذه الأخيرة لطالما كان توجهها يقتصر دائما على الدول النامية وفي بعض المناسبات على دول أمريكا اللاتينية. غير أن تنبه الأرجنتين وإدراكها للدور المهم لدول القارة الإفريقية لاسيما بالنسبة إلى أصواتها في المنظمات الدولية، وخصوصا فيما يتعلق بقضية جزر المالوين، حتم عليها إعادة النظر في توجهات سياستها الخارجية نحو إفريقيا من خلال الحضور والتواجد فيها، وذلك نظرا لما تزخر به أسواقها من مؤهلات تفتح شهية التجارة الخارجية الأرجنتينية بحيث يمكن أن تصبح مستقبلا وجهة مفضلة للصادرات الأرجنتينية، باعتبارها القوة الثالثة في أمريكا اللاتينية بعد البرازيل والمكسيك، والثانية في أمريكا الجنوبية.

ومن أجل تقوية علاقاتها مع الدول الإفريقية وإعطائها بعدا جيواستراتيجيا، بدأت العاصمة بوينس آيرس تستخدم الزيارات الرسمية كأداة دبلوماسية لربط جسور الاتصالات والتفاوض بشأن مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وذلك بهدف ربط المصالح المشتركة بين الجانبين بشكل تدريجي.

فقد ميزت الأرجنتين في علاقاتها مع القارة الإفريقية بين ثلاث مناطق، منطقة شمال إفريقيا، ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب إفريقيا وما لها من خصوصيات بالنسبة للسياسة الخارجية الأرجنتينية. وقد تم ذلك خلال إدارة الرئيس ألفونسين، حيث تم تغيير تركيبة وزارة الخارجية من جديد، وذلك بتقسيم مديرية إفريقيا والشرق الأوسط إلى مديريتين، مديرية إفريقيا جنوب الصحراء ومديرية شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وتسلط هذه الورقة الضوء على السياسة الخارجية الأرجنتينية نحو الدول الإفريقية على المستوى السياسي والدبلوماسي والتجاري. وقد تم اختيار الفترة الممتدة ما بين 1983 و2019

لهذه الورقة، لما لسنة 1982 من رمزية تاريخية تتمثل في عودة الديموقراطية إلى الأرجنتين بعد معاناة من سنوات الحكم الديكتاتوري، وقد سمح الإصلاح الديمقراطي للأرجنتين من إعادة بناء تصور جديد لسياستها الخارجية وإحداث قطيعة مع عزلتها الدولية.

التوجه نحو شمال إفريقيا خلال فترة حكم الرئيس راوول ألفونسين ما بين 1982 و1989

لقد كان لعودة الديمقراطية إلى الأرجنتين سنة 1983 تأثير كبير في العلاقات مع إفريقيا، حيث ساندت حكومة الرئيس راوول ألفونسين مختلف أشكال ومخططات التعاون والاندماج مع الدول السائرة في طريق النمو، وإعادة صياغة نضالها في دول عدم الانحياز، وهي تحاول بذلك استرجاع المبادئ الأساسية لهذه الحركة من منظور سياسي محض، يتجلى في تطوير وتقوية العلاقات المتعددة الأطراف مع الدول الإفريقية.

في هذا السياق، احتلت الجزائر من بين دول شمال إفريقيا مكانة مهمة في السياسة الخارجية الأرجنتينية، حيث قام الرئيس الأرجنتيني الأسبق راوول ألفونسين بزيارة رسمية للجزائر سنة 1986، هذه الزيارة التي تعتبر الأولى من نوعها لزعيم أرجنتيني للقارة الإفريقية. وقد قابلها الرئيس الجزائري آنذاك الشاذلي بن جديد بزيارة مماثلة للأرجنتين في نفس السنة من 8 إلى 10 من أكتوبر. وفي إطار هذا التقارب، تم تكوين لجنة مختلطة لتوسيع التعاون الاقتصادي الثنائي بين البلدين، وبالتالي توقيع مجموعة من الاتفاقيات التي تهم مجالات البحث والتكوين، وإنتاج واستعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية. وبعد ذلك توالت الزيارات لكل من وزير الخارجية الأرجنتيني ومجموعة من السياسيين والموظفين الحكوميين للجمهورية الجزائرية.

المغرب بدوره كان موضوع ومحط اهتمام من طرف الدبلوماسية الأرجنتينية، حيث قام وزير الخارجية دانتي كابوتو بزيارة للمغرب في مارس 1985، تم من خلالها الاتفاق مع الوزير الأول المغربي آنذاك محمد كريم العمراني على تحديد واستئناف الروابط الاقتصادية والسياسية بين البلدين. كما عاد الدبلوماسي الأرجنتيني إلى المغرب في يوليوز من نفس السنة للاجتماع مع عاهل المملكة المغربية الملك الراحل الحسن الثاني، والذي ناقش وعالج معه مجموعة من المواضيع ذات الاهتمام المشترك وإمكانية إقامة مشاريع تجارية مشتركة بين البلدين.

جدير بالذكر، أنه خلال هذه السنوات كان نزاع الصحراء المغربية قد دخل بتكتم إلى المشهد الأمريكي اللاتيني عندما كان فيليبي كونزاليث مرشحا لرئاسة الحكومة الإسبانية حيث قام بحملة واسعة بين دول أمريكا اللاتينية لفائدة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية المزعومة، حيث كانت الأرجنتين على وشك الاعتراف بهذا الكيان الوهمي[1].

إفريقيا في أجندة السياسة الخارجية للرئيس كارلوس منعم من 1989 إلى 1995

خلال زيارة الرئيس الأسبق كارلوس منعم ووزير خارجيته كافايو إلى كوَلا لامبور لحضور اجتماع مجموعة 15، قاما بتوقف غير رسمي في كينيا أواخر سنة 1990، تم في إطاره التباحث مع مجموعة من المسؤولين حول إمكانية الرفع من مستوى العلاقات التجارية الثنائية. وقد أعلنا أن القارة الإفريقية تمثل سوقا مهما بالنسبة للمنتجات الأرجنتينية كالصناعات والزراعة والصحة والصيدلة ونقل التكنولوجيا[2].

وتستحق دول هذه المنطقة (إفريقيا جنوب الصحراء) حسب كافايو كثيرا من الاهتمام، طالما أنها تشكل مجالا سياسيا وجغرافيا يفتح آفاقا جديدة وروابطا أفضل. أما بخصوص المجالات الاقتصادية فقد تم إعطاء أهمية قصوى لإمكانية الرفع من المبادلات التجارية الثنائية، حيث سيتم من خلال هذا المعطى تحديد الخطوات الجديدة والقنوات المناسبة لفسح المجال للتدابير الدبلوماسية في المنطقة بهدف الرفع من الصادرات الأرجنتينية، ومشاركة الشركات الوطنية في بدء تنفيذ مشاريع تخص البنية التحتية[3].

ويرى البعض على أن تدبير كارلوس منعم للسياسة الخارجية الأرجنتينية تجاه إفريقيا خلال فترة حكمه افتقرت إلى رسم استراتيجيات واضحة المعالم تجاه القارة الإفريقية كمنطقة[4]. لقد تم الاعتماد على نهج أكثر برغماتية والذي أعطى الأولوية للجوانب التجارية رأس على جدول الأعمال، ولهذا السبب تم التخلي عن الهيئات السياسية المتعددة الأطراف مع إفريقيا، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى انسحاب الأرجنتين من حركة دول عدم الانحياز في سنة

1- Juan José VAGNI, Argentina-Marruecos, de los impulsos a la convergencia político-comercial (1989-2007), tesis doctoral, Universidad Nacional del Rosario, 2008, p32.

2- Diario la Nación, buenos aires, 30 de mayo de 1990.

3- Discurso pronunciado por el Ministro Domingo F. Cavallo al Consejo Argentino de Relaciones Internacionales (CARI), Síntesis de 19 meses de gestión, (07-08-91 al 31-01-91), Centro de Economía Internacional, Buenos Aires, primera quincena de mayo de 1993, Numero 43, página 27.

4-Gladys LECHINI, La política exterior argentina hacia África. In la política exterior del gobierno de Menem: Seguimiento y reflexiones al promediar su mandato. Primera edición, Edición C.E.R.I.R. Rosario, Argentina, 1994, p314.

1991. ولعل من الأسباب التي أدت إلى انسحابها من هذه الحركة[1] هو اقتناعها بأنها لم تعد أداة فعالة ومفيدة في السياق الدولي الجديد مما يعوق التغيير والتحديث، فلم تقبل الأرجنتين مثلا اقتراحات حركة عدم الانحياز لإخضاع احترام حقوق الإنسان للمعتقدات الدينية وأنظمة القيم في كل بلد.

لقد قررت الأرجنتين في إطار إعادة هيكلة تمثيلياتها في الخارج النظر في سفارتها في القارة الإفريقية لأسباب مالية، وبالتالي إغلاق البعض منها، وذلك بهدف إعادة تنظيم وترتيب الأولويات للسياسة الخارجية الأرجنتينية. وفي 10يناير 1991 تم إغلاق سفارتيها بكل من تنزانيا وإثيوبيا، وبعد ذلك بثلاثة أشهر جاء الدور على سفارة ساحل العاج. وحسب معطيات صادرة عن الصحافة الرسمية الأرجنتينية خلال الستة أشهر الأولى من سنة 1992، ناقشت سلطات وزارة الخارجية الأرجنتينية مسألة إغلاق 25 تمثيلية في الخارج قبل نهاية نفس السنة من بينها 8 سفارات و16 قنصلية. وعلى المستوى الإفريقي كانت كل من سفارة الغابون وليبيا والسينغال وتونس والزايير وزيمبابوي قيد النظر[2]. بينما لم يتم إغلاق سوى سفارتي الزايير سنة 1992والغابون سنة 1993.

وبتاريخ 8 غشت 1991 قررت الحكومة الأرجنتينية، من خلال المرسوم رقم 1514 الصادر عن السلطة التنفيذية الوطنية، إصلاح وتوطيد العلاقات مع حكومة جنوب إفريقيا وإعادة فتح السفارة الأرجنتينية في بريتوريا، باعتبار أن جنوب إفريقيا عرفت تحولات وتغيرات مهمة على المستوى الداخلي ترمي إلى القضاء على نظام الميز العنصري.

1- تجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين عادت إلى حركة عدم الانحياز بعد 15 سنة من الغياب، وذلك من خلال القمة XIV لدول عدم الانحياز التي انعقدت في العاصمة الكوبية لهافانا سنة 2016.

2-Diario la Nación, Buenos Aires, 22 de mayo de 1992.

جدول رقم 6: تبادل التمثيليات الدبلوماسية بين الأرجنتين والدول الإفريقية

التمثيليات الدبلوماسية	الدول	عدد التمثيليات
السفارات والقنصليات الأرجنتينية في إفريقيا	المغرب -الجزائر-تونس -جيبوتي -إريتيريا -مصر -أنغولا -جنوب إفريقيا -موزمبيق -الغابون -غامبيا -البنين -بوتسوانا -بوروندي -بوركينا فاسو -الرأس الأخضر -الكاميرون -التشاد -جزر القمر -ساحل العاج -الكونغو -رواندا -ساو تومي وبرينسيبي -السودان -تيرانيا -التوغو -أوغندا -زامبيا -زيمبابوي -غانا -كينيا -غينيا الاستوائية -غينيا بيساو -ملاوي -مالي -موريس -ناميبيا -النيجر -نيجيريا -جمهورية إفريقيا الوسطى -إثيوبيا.	42 تمثيلية
السفارات والقنصليات الإفريقية في الأرجنتين	المغرب -الجزائر-تونس -ليبيا -مصر -أنغولا -جنوب إفريقيا -موزمبيق -الرأس الأخضر -الكاميرون -الكونغو -أوغندا -ليبريا -غينيا بيساو -نيجيريا.	15 تمثيلية

وتعد إثيوبيا واحدة من أكثر البلدان الصاعدة في القارة الإفريقية، حيث يتعين على الأرجنتين الاستمرار في بناء سياستها الخارجية بطريقة فعالة لتقوية تجارتها واقتصادها، وذلك بالاعتماد على الدول التي لديها أكبر تمثيل دبلوماسي.

غير أن المغرب بحكم موقعه الجيوستراتيجي يشكل، دون أدنى شك، نقطة انطلاق ليس فقط نحو الدول العربية والإفريقية، ولكن أيضًا تجاه بقية الدول الأوروبية ودول الخليج والشرق الأوسط، على الرغم من أن جنوب إفريقيا وأنغولا تقعان في مواقع جغرافية أقرب من الأرجنتين. وفي هذا السياق، يمكن للمغرب أن يأخذ بعين الاعتبار مركزه كشريك أول لهذا البلد الجنوب الأمريكي، متجاوزا بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء وبعض الدول الواقعة شرق إفريقيا، فقد سجلت إثيوبيا على سبيل المثال ارتفاعا في معدل نمو اقتصادها وقوة شرائية مماثلة لتلك الموجودة في البلدان الصاعدة.

لقد بدأت الأرجنتين منذ سنة 2003 عملية تقارب تجاه منطقة جنوب الصحراء الكبرى، حيث تم تسليط الضوء على الروابط مع دول جنوب المحيط الأطلسي، كجنوب

إفريقيا وأنغولا والموزمبيق، والمشاركة في منتدى أسا-ASA[1] (أمريكا الجنوبية إفريقيا)، وإجراء بعض المحادثات مع دول أخرى مثل ساحل العاج والكاميرون وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال. لكن الاختلافات الدقيقة التي تميز المبادرات الأرجنتينية الحالية عن السياسات التي تم اعتمادها في العقود السابقة، تتجلى في تعميم التعاون بين بلدان الجنوب،هذا التعاون الذي يعتبر بمثابة علاقة سياسية تحدث بين دول الهامش التي تسعى إلى تعميق علاقاتها، عكس سنوات الثمانينيات، حيث كان البعد السياسي للعلاقة يمثل أولوية في إطار عملية إعادة إرساء الديمقراطية في الأرجنتين، أو التسعينات عندما وجهت القضايا الاقتصادية الروابط انطلاقا من تحديد خطة عمل تتضمن المصالح الأرجنتينية على المستوى العالمي والتجارة والتعاون التقني والعلمي و التكنولوجي.

لقد شاركت الأرجنتين في عدد من عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة بالقارة الإفريقية، ويدخل هذا العمل التطوعي في إطار اهتمام دولي جديد إلى جانب الدول المتقدمة، إذ تعتبر في حد ذاتها إحدى استراتيجياتها للتواجد في إفريقيا. ومن خلال هذه المشاركات بمختلف المعدات اللوجستيكية والموارد البشرية المتمثلة في الموظفين المدنيين والعسكريين المبعوثين إلى إفريقيا. ويظهر من خلال هذه المبادرات مدى اهتمام الأرجنتين في إطار سياستها الخارجية بالمشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية في القارة الإفريقية من أجل مواكبة التطورات الدولية البالغة الأهمية بشكل فعال.

1- اختصار لمنتدى أمريكا الجنوبية-إفريقيا: América del Sur -África.

جدول رقم 7: مشاركة الأرجنتين في عمليات حفظ السلام الأممية بالقارة الإفريقية[1-2]

نوع المشاركة	العدد	الدولة	التاريخ
ملاحظون	أربعة	أنغولا	1991
ملاحظين عسكريين	خمسة عشر	المغرب	1991
شرطيين مدنيين	خمسة عشر		
ملاحظين عسكريين	ثمانية	الموزمبيق	1991
وحدة طبية			
ملاحظين عسكريين	ستة	الصومال	1993
قوات عسكرية		رواندا	1995
قوات عسكرية		إثيوبيا وإريتيريا	2001
قوات عسكرية		جمهورية إفريقيا الوسطى	2017

الأرجنتين وإفريقيا خلال الولاية الثانية للرئيس كارلوس منعم ما بين 1995 و1999

تميزت العلاقات الأرجنتينية الإفريقية خلال الولاية الثانية من حكم الرئيس الأسبق كارلوس منعم بنوع من الفتور على المستوى السياسي والدبلوماسي، مع الحفاظ على بعض العلاقات الثنائية ذات الطابع التجاري مع بلدان شمال إفريقيا ودولة جنوب إفريقيا، وذلك باعتبار أن الأرجنتين لديها فائض في الميزان التجاري، وأن جل المواضيع التي كانت مطروحة للنقاش من خلال الزيارات المتبادلة بين الموظفين الحكوميين، المنعقدة أواخر سنة 1993 في المغرب وتونس والجزائر ومصر كانت تهم بالدرجة الأولى التبادل التجاري والتعاون الأفقي.

أما دول إفريقيا جنوب الصحراء، فإن العلاقات معها تبدو جد منعزلة ومتفرقة، مع ملاحظة غياب تخطيط سياسي يمكن تفسيره من منظور تجاري انتقائي بأنه يدعم أعمال تجارية مربحة مع دول قليلة في المنطقة. وفي هذا الإطار يمكن ذِكر العلاقات مع السينغال وكينيا وغينيا الاستوائية ونيجيريا، بالإضافة إلى اعتراف الأرجنتين في ماي 1993 باستقلال إريتيريا بعد حرب تحرير طويلة الأمد.

1-VV.AA., la Política Exterior del Gobierno de Menem: seguimiento y reflexiones al promediar su mandato; 1era edición, CERIR, Rosario, Argentina, 1994, p317.

2- Participación de las FF. AA. en misiones de paz de la ONU, https://www.argentina.gob.ar/ejercito/proyeccion/misiones-onu

وتعتبر جنوب إفريقيا الدولة الأكثر أهمية في هذه المنطقة نظرا لاستعادة العلاقات مع بريتوريا من جهة، وكذا زيارة الرئيس كارلوس منعم مما أعطى دفعة قوية للتقارب الأرجنتيني مع دول المنطقة من جهة أخرى، خصوصا وأن المسؤولين في جنوب إفريقيا يقدمون بلدهم كبوابة للقارة الإفريقية بأكملها.

لم تطل لحسن الحظ سياسة إغلاق السفارات التي قلصت من الحضور الأرجنتيني في إفريقيا جنوب الصحراء جمهورية السينغال، وذلك لما لهذا البلد من أهمية على مستوى منظمة الأمم المتحدة ودول العالم الثالث، حيث يعتبر المجال المتعدد الأطراف للخارجية السينغالية بالنسبة للأرجنتين أكثر أهمية من المجال الثنائي.

لقد استحقت منطقة شمال إفريقيا اهتماما أكبر مقارنة مع المناطق الأخرى من القارة الإفريقية، ومردّ ذلك إلى الأهمية الدولية التي يحظى بها الصراع في الشرق الأوسط، وانحياز بعض الدول في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وعرفت فترة كارلوس منعم تجاه شمال إفريقيا زيارات متبادلة على أعلى مستوى رسمية أو خاصة، حيث شهدت التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات واجتماع بعض اللجان الثنائية المختلطة. فقد قام الرئيس كارلوس منعم بجولتين إلى الشرق الأوسط، خصص الأولى منهما لزيارة انطلقت من تونس سنة1992، وقادته إلى مصر بدعوة من الرئيس الراحل حسني مبارك، وخلال الجولة الثانية توجه إلى الدول التي شاركت في تحالفات حرب الخليج بما في ذلك مصر خلال نفس السنة (1992).

ويرجع اختيار الأرجنتين لبعض دول شمال إفريقيا التي كانت موضوع الجولات آنفة الذكر إلى عاملين أساسيين: يتمثل أولهما في كون هذه الدول من أهم مستوردي المنتجات الأرجنتينية، بينما يتجلى العامل الثاني في العلاقات الجيدة لهذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية. والدليل على ذلك أن العلاقات مع مصر والمغرب وتونس حظيت بالأولوية، وذلك خلافا لعلاقاتها مع الجزائر التي عرفت نوعا من الفتور، علما أن الجزائر لعبت دورا حيويا في حركة دول عدم الانحياز.

فحسب تقرير لوزير الخارجية الأرجنتيني الأسبق كافايو، كان للأرجنتين حضور دائم في المنطقة من خلال مواكبة المفاوضات مع المنظمات الدولية لإرساء السلام في إفريقيا، لذلك قررت حكومة بلاده تعميق العلاقات الثنائية مع هذه البلدان عبر التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع كل من مصر والجزائر والمغرب[1].

1-Discurso pronunciado por el Ministro Domingo F. Cavallo, Óp. Cit. p26.

السياسة الإفريقية خلال فترة الرئيس دي لا روا من 1999 إلى 2001

تميزت السياسة الخارجية الأرجنتينية نحو إفريقيا بالاستمرارية خلال فترة حكم الرئيس دي لا روا، بمعنى أنه نهج نفس السياسة التي اتبعها سلفه كارلوس منعم، وهي غياب استراتيجية عملية في سياسته نحو إفريقيا، بحيث أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، إذ ظلت مجرد تدابير وإجراءات محدودة الأهداف ذات طابع تجاري، علاوة على اقتصارها على علاقات سياسية مواكِبة للعلاقات التجارية، بالإضافة إلى عدم استغلال العديد من الفرص التي تتيحها القارة الإفريقية.

ويظهر أن الدول الإفريقية لا تحظى تاريخيا باهتمام كبير من طرف الخارجية الأرجنتينية، باستثناء بعض المبادرات التي كانت متقطعة ومتفرقة، وهو ما يدفع للقول أن هذه الدول تحتل مكانة شكلية وهامشية في خريطة السياسة الخارجية الأرجنتينية في عهد الرئيس كارلوس منعم، وكذلك الرئيس دي لا روا، ولعل ذلك ما يمكن ملاحظته من خلال بعض القرارات التي تم اتخاذها بشأن دول شمال إفريقيا، والتي انعكست على هذه العلاقات بنوع من الفتور الذي تمت ترجمته على أرض الواقع، وذلك من خلال استثماره على واجهة أخرى تمثلت في إعطاء الأولوية لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وهكذا عرفت العلاقات، لاسيما مع الجزائر نوعا من الفتور، أما مع المغرب ومصر فقد عرفت تطورا وتحسنا ملموسا[1].

السياسة الخارجية الأرجنتينية نحو إفريقيا في عهد نستور كيرشنرما بين 2003 و2007

لم تحظى دول القارة الإفريقية بالأهمية التي تستحقها في السياسة الخارجية الأرجنتينية خلال سنوات حكم الرئيس الأسبق نستور كيرشنر التي امتدت من سنة 2003 إلى غاية سنة 2007. فرغم التحسن الملحوظ على مستوى العلاقات التجارية مع بعض البلدان الإفريقية كمصر وجنوب إفريقيا، إلا أن هذا المؤشر يظل غير كاف لتدبير استراتيجي لجسور التواصل والتقارب مع دول الجنوب.

1-Gladys LECHINI, África desde Menem a de la Rúa: Continuidad de la política por impulsos. In la Política Exterior Argentina 1998-2001. El cambio de gobierno ¿Impacto o irrelevancia?, Primera Edición, C.E.R.I.R. Rosario – Argentina, 2001, p228.

وقد حظيت منطقة شمال إفريقيا باهتمام أكبر من طرف القطاعات الحكومية والخاصة في الأرجنتين، مقارنة مع باقي دول القارة الإفريقية، وذلك راجع بالأساس الى أهداف تجارية. فقد عرفت العلاقات مع المغرب ومصر والجزائر تحسنا ملموسا بفضل اجتماعات اللجان المشتركة والزيارات المتبادلة. فعلى مستوى العلاقات ما بين الأرجنتين والمملكة المغربية مثلا، نذكر الاهتمام الخاص الذي حظيت به زيارة عاهل المملكة المغربية الملك محمد السادس في 6 دجنبر 2004 الى الأرجنتين في إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي على منطقة أمريكا اللاتينية. فقد عبر الملك محمد السادس عن دعمه لقضية جزر المالوين، فيما اكد الرئيس نستور كيرشنر عن دعم بلاده لجهود الأمم المتحدة للوصول إلى حل سياسي نهائي ومقبول من قبل الأطراف المعنية حول قضية الصحراء المغربية.

كما توجه وفدان من الأرجنتين في زيارات رسمية إلى شمال إفريقيا خلال سنة 2004، كان على رأس الوفد الأول كاتب الدولة آنذاك خورخي تايانا، الذي زار كلا من المغرب وتونس والجزائر، بينما كان الوفد الثاني يضم كل من وزير الخارجية الأرجنتيني رفاييل بييلسا وكاتب الدولة خورخي تايانا ومجموعة من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال، وقد قام هذا الوفد بزيارة لجمهورية مصر العربية في شتنبر 2004، أجرى خلالها وزير الخارجية الأرجنتيني مباحثات مع الرئيس الأسبق الراحل محمد حسني مبارك ، بالإضافة إلى ترأسه، في القاهرة، لاجتماع السفراء الأرجنتينيين المعتمدين في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

أما بخصوص العلاقات التجارية الإفريقية الأرجنتينية، فقد أرست الأرجنتين جسور التواصل مع دول شمال إفريقيا ودولة جنوب إفريقيا لأهداف تجارية محضة، وذلك من أجل تشجيع استيراد المنتوجات الأرجنتينية. إذ تحولت أسواق هذه الدول إلى وجهة تجارية أكثر أهمية، حيث ارتفعت نسبة المبيعات الأرجنتينية لإفريقيا من 4 % سنة 2000 إلى 7,5 % تقريبا سنة 2004 من مجموع الصادرات نحو العالم[1].

وتعتبر مصر وجنوب إفريقيا من بين أهم المستوردين الرئيسيين للبضائع الأرجنتينية خلال هذه الفترة، وذلك بالإضافة إلى ما حققته الصناعة الأرجنتينية من تطور جعلها تصدر منتوجاتها المصنعة نحو هذه الأسواق، لما لها من مؤهلات جعلت الأرجنتين تحقق فائضا تجاريا فيها. وقد

1-Gladys LECHINI, Argentina-África: de la política por impulsos a la no política. In La Política Exterior del Gobierno de Kirchner. Tomo IV, volumen 2, Rosario: Ediciones CERIR, 2006, p. 305.

دفع كل ذلك بالحكومة الأرجنتينية إلى المزيد من العمل لتوطيد العلاقات مع دول المنطقة، بالرغم من عدم وجود إشارات سياسية متناسقة ومنسجمة، لاسيما مع الخطابات التي يتم الإعلان عنها خلال اللقاءات والاجتماعات والزيارات الرسمية.

ومن جهة أخرى قام سفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الإفريقية المعتمدة في الأرجنتين، للاحتفال بيوم إفريقيا من خلال تنظيم مجموعة من الندوات في دولة الأرجنتين، وعرض بعض التحف الفنية والتقليدية التي يتميز بها تراث القارة الإفريقية. وهي المناسبة التي شُرع في الاحتفال بها سنويا منذ سنة 2004، وذلك بالاعتماد على المشاركة الرسمية لدولة الأرجنتين.

أما بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء، فقد استمرت الأرجنتين في إغلاق السفارات، حيث جاء الدور هذه المرة على سفارتي الأرجنتين في زيمبابوي والسنغال، كما تم تسجيل زيارة وحيدة قام بها الرئيس الأنغولي السابق خوسي ادواردو دوس سانتوس في ماي 2005 لبوينس أيرس. وتتويجا لهذه الزيارة تم التوقيع على برتوكول اتفاق اقتصادي وتجاري. كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون في المجال البترولي، كما تعهد رئيسا البلدان على تعزيز التعاون بين الميركوسور ومجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية «SADC» (Southern African Development Community). وقد أعلن الرئيس «كيرشنر» عن افتتاح سفارة لبلاده في لواندا، حيث تعد ثالث سفارة أمريكية لاتينية بعد سفارتي البرازيل وكوبا في أنغولا. وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2004 وقعت أنغولا مع الأرجنتين على اتفاقية للتعاون الثنائي، من أجل النهوض بتنمية القطاعين الزراعي والصحي وتشجيع اللقاءات والمبادرات المقاولاتية، حيث تم دعم هذا الاتفاق للرفع من صادرات السلع الأرجنتينية لاسيما الزراعية منها والصناعية إلى أنغولا.

ومن بين الاتصالات الثنائية النادرة بين الأرجنتين وإفريقيا، قام وفد من الجمهورية الديمقراطية للكونغو سنة 2003 بزيارة إلى الأرجنتين توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم في المجال السياسي.

أما فيما يخص العلاقات الأرجنتينية مع دولة جنوب إفريقيا، فإنها تستحق تحليلا أكثر مقارنة مع باقي دول إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك نظرا لما يتميز به هذا البلد من خصوصيات،

تترجمها على أرض الواقع اتفاقية التجارة الحرة التي يرجع تاريخ إبرامها مع الميركوسور إلى سنة 2000، هذا بالإضافة الى عدد كبير من الزيارات الرسمية من الجانب الجنوب إفريقي إلى العاصمة بوينوس آيرس، نذكر من بينها الزيارة التي قام بها الوزير في مكتب الرئاسة الجنوب إفريقية آنذاك إسوب باهاد في مارس 2004، حيث تباحث مع كاتب الدولة في التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية مارتن ريدرادون، وقد تبادل المسؤولان وجهات النظر حول تطور المفاوضات بين الميركوسور والاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية «Southern African Custom Union- SACU»، والملاحظ أن المكانة التي يحظى بها إسوب باهاد في دواليب السلطة الجنوب إفريقية، جعلته يُستقبل كذلك من طرف مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى.

ومن جهة أخرى عرف التعاون العسكري تطورا مهما بين البلدين في عهد الرئيس نستور كيرشنر، فقد ازداد هذا التعاون عمقا منذ أن زار رئيس القيادة العليا للجيش الأرجنتيني اللواء روبيرتو بينديني جنوب إفريقيا في نونبر 2003، كما قامت القوات المسلحة في البلدين بتداريب ومناورات عسكرية مشتركة خلال سنة 2005.

وقد تحولت جنوب إفريقيا إلى شريك تجاري واقتصادي مهم بالنسبة للأرجنتين، ففي سنة 2004 تجاوزت الصادرات الأرجنتينية نحو جنوب إفريقيا تلك الموجهة نحو مصر، مسجلة بذلك ارتفاعا مستمرا بفضل التوقيع على اتفاقية التعريفات الثابتة بين الميركوسور والاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية.

السياسة الخارجية الأرجنتينية نحو إفريقيا في عهد كريستينا كيرشنر ما بين 2007 و2015

في المرحلة الأولى من رئاستها للأرجنتين في الفترة ما بين 2007 و2011، قامت كريستينا فرناندیز دي كيرشنر بعدة زيارات رسمية إلى الخارج، كما أظهرت حضورًا أكبر في المنتديات الدولية المتعددة الأطراف. فعلى الرغم من قيامها بعدد من التعديلات الوزارية لاسيما تغيير وزير الخارجية خورخي تايانا وتعويضه بهيكتور تيرمان، كما علاوة قامت بتعديلات في الأسلوب والتواصل وتكرار الاجتماعات بين مجلس الوزراء كما كان متوقعا، فقد ظل الحال على ما كان عليه، حيث لاحظنا وجود استمرارية أكثر في مستقبل السياسة الخارجية الأرجنتينية حسب البعض[1].

1-Gladys LECHINI, Argentina y África en el Siglo XXI. Bajo la sombra de Brasil, In África: Revista do Centro de Estudios Africanos,. USP, São Paulo, número especial 2012, p187.

لقد كان الحدث الأبرز خلال فترة حكم الرئيسة كريستينا كيرشنر تلك الجولة التي قامت بها ما بين 16 و22 نونبر 2008 إلى كل من الجزائر وتونس ومصر وليبيا، وذلك على الرغم من أنها كانت قد أثارت بعض التعليقات التي انتقدت الجدوى منها، على اعتبار أنها جاءت في وقت غير ملائم للوضع الداخلي الأرجنتيني آنذاك.

وبحسب وزير الخارجية الأسبق خورخي تايانا، فقد جاءت تلك الزيارة في سياق الأزمة المالية الدولية التي كان يجب أن تواجه بتعزيز العلاقات جنوب -جنوب بين الدول في طريق النمو، لأنها ستلعب دورًا رئيسيًا في مستقبل التبادل الاقتصادي والتجاري[1]. وعلى العكس من ذلك هناك من رأى أن هذه الجولة تأطرها استراتيجية تجارية متعددة الأقطاب[2]، تسعى إلى تنويع العرض وعدم تركيز وجهات الصادرات، وترى بأنها تمكنت من بلورت الأهمية التي تتمتع بها المنطقة بالنسبة للأرجنتين. وبهذا الخصوص، تمكن الوفد الأرجنتيني في كل البلدان التي قام بزيارتها، من عقد اجتماعات تشاورية ثنائية وتم توقيع 18 اتفاقية تعاون.

وتعد جنوب إفريقيا وأنغولا حالتان شاهدتان على تطور التقارب مع إفريقيا والذي سمح للأرجنتين ببدء عملية تقارب تدريجي مع منطقة جنوب الصحراء. فبالنسبة لجنوب إفريقيا، أدى إنشاء اللجنة الثنائية جنوب إفريقيا -الأرجنتين (BICSAA[3]) سنة 2005 إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على فضاء المشاورات، والعمل المشترك الناتج عن أنشطة التعاون المتراكمة على امتداد العلاقات التي أعيد إطلاقها منذ سنة 1994. كما أجريت ثلاثة اجتماعات للجنة الثنائية في 2007 و2008 و2012 [4].

هذا الاجتماع الأخير الذي كان من المفروض أن ينعقد في بريتوريا سنة 2010، تم تأجيله لأسباب داخلية في جنوب إفريقيا، وقد ترأسه وزيرا خارجية البلدان حيث قاما بتحليل السيناريوهات الداخلية والإقليمية، واستعرضا النقاط الرئيسية في جدول الأعمال الدولي، وسلطا الضوء على عدد من القضايا التي تهم كلا من حقوق الإنسان وتغير المناخ والتنمية والركود الاقتصادي الدولي. كما تم التركيز على الالتزام بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لاسيما في القطاعات التي يتمتع فيها البلدين بنقاط قوة ومصالح تكميلية كالزراعة والسياحة والتعدين والاستثمار والتجارة والدفاع والنقل والبيئة.

1-MRECIC, Información para la Prensa n° 397/08, 7 de noviembre de 2008.

2-Gladys LECHINI, Argentina y África en el Siglo XXI, Óp. Cit. 2012, p190.

3-Por sus siglas en inglés: Comisión Binacional Argentino-Sudafricana.

4- في 28 أبريل أجريت في بريتوريا الدورة الافتتاحية للجنة الثنائية جنوب إفريقيا -الأرجنتين (BICSAA) وما بين 2 و3 دجنبر2008 انعقد الاجتماع الثاني لهذه اللجنة في بوينوس أيرس، وقد ترأسهما وزيرا الخارجية، خورخي طايانا ونكوسزانا كلاريس دلميني زوما.

لقد ساهمت اللجنة الثنائية منذ إنشائها سنة 2005 في تعزيز العديد من الأنشطة المشتركة بين البلدين وتبادل زيارات المسؤولين على مختلف المستويات في مجالات الدفاع والعلوم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان والزراعة والحكامة والبعثات التجارية والتبادل الأكاديمي والرياضي، وقد انعكس ذلك على توقيع تسع اتفاقيات ثنائية في مجالات مختلفة[1]، وهو رقم مهم إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أنه منذ القرن الماضي إلى سنة 2007، تم التوصل إلى ثمانية عشر اتفاقية. وبهذه الطريقة، يكون الحوار السياسي قد ملأ محتوى العلاقات التي كانت تتمحور بشكل أساسي حول المجال التجاري، ويظهر أن هذا الوضع في تطور من خلال المفاوضات بين الميركوسور والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي منذ سنة 2003 [2].

أما فيما يخص أنغولا، فقد قامت الرئيسة كريستينا كيرشنر بزيارة رفيعة المستوى إلى هذا البلد الإفريقي، تحولت إلى نقطة رئيسية تهدف إلى توضيح أهمية الروابط الأرجنتينية-الإفريقية، وفتحت هذه الزيارة المجال لوفد رسمي ترأسه وزير الخارجية هيكتور تيمرمان للسفر إلى أنغولا في مارس 2012، حيث تم استقباله من طرف الرئيس الأنغولي إدوارد دوس سانتوس.

وقد كان الهدف من هذه الجولة هو توطيد العلاقات بين البلدين التي تم توضيحها في اتفاقية المشاورات ذات الاهتمام المشترك، الموقعة في بوينوس آيرس بتاريخ 15 يونيو 2011. وقد كانت جزر المالوين موضوعا مركزيا في المحادثات التي أعربت الحكومة الأنغولية عن دعمها لموقف الأرجنتين. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم التوقيع خلال هذه الزيارة على مجموعة من اتفاقيات التعاون مع أنغولا والتي دخلت حيز التنفيذ بمجرد توقيعها، كاتفاقية إلغاء التأشيرات لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية أو الرسمية بين الطرفين، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين معهد السلك الدبلوماسي الأرجنتيني ومعهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الشؤون الخارجية الأنغولية، وبروتوكول التعاون بين الإدارة الوطنية للأدوية والأغذية والتكنولوجيا الطبية، والمديرية الوطنية للأدوية والمعدات التابعة لوزارة الصحة الأنغولية، وقد كان من ثمار هذا التعاون التحفيز على مشاركة أكثر من 300 رجل أعمال في البعثة التجارية الأولى التي عقدت بين الجانبين.

1-تشمل هذه الاتفاقيات مجالات التعاون الجنائي والنووي والرياضي والزراعي والتكنولوجي والدفاع.
2-يضم الاتحاد الجمركي للجنوب أفريقي كلا من جنوب إفريقيا وليسوتو وناميبيا وبوتسوانا وسوازيلندا.

أما بالنسبة لحكومة الأرجنتين، فإن التصدير إلى البلدان الإفريقية يعني زيادة العرض من المنتجات الصناعية، كما يعني المساهمة في عولمة الشركات الأرجنتينية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويمكن قراءة هذا الأمر على أنه رسالة موجهة من الحكومة الأرجنتينية لإظهار أن مسار تنويع صادراتها نحو البلدان النامية لصالح منتوجات الشركات الصغيرة والمتوسطة الأرجنتينية، له نتائج ملموسة تتجاوز الانتقادات التي تنشأ من القطاعات التي تشير إلى عدم جدوى التجارة مع البلدان الفقيرة.

ويمكن القول عموما أن منطقة جنوب الصحراء كانت محور اهتمام الحكومة الأرجنتينية في إفريقيا في إطار سياسة التعاون جنوب -جنوب، والتي تستجيب للمصالح المتزايدة والأزمة التي مرت بها منطقة شمال إفريقيا. ففي فترة حكم الرئيسة كريستينا كيرشنر، لم تتم ملاحظة أي تبادلات سياسية ومؤسساتية مهمة في هذا الإطار، كما لم تكن هناك تصريحات رفيعة المستوى حول الانتفاضات في العالم العربي، حيث حافظت الحكومة الأرجنتينية بشكل أساسي على نهج إنساني وركزت اهتمامها على حقوق الإنسان واستمرت في السياسة التجارية التي ميزت أعمالها في السنوات الأخيرة.

لقد شكّلت إفريقيا جنوب الصحراء مركز اهتمام الرأي العام الأرجنتيني خلال فترة حكم الرئيسة كريستينا ديكيرشنر، ويتجلى ذلك من خلال حدثين بارزين تركا العديد من الدروس المستفادة للحكومة الأرجنتينية، ويتعلق الحدث الأول بالزيارة التي قام بها رئيس غينيا الاستوائية تيودورو أوبيانغ نغيما في فبراير 2007، هذه الزيارة التي تدخل في إطار الأهمية التي توليها الأرجنتين لجدول أعمال الطاقة بتحفيز من وزارة التخطيط. بينما يتعلق الحدث الثاني بالاحتفاظ بالفرقاطة المسماة ليبرتاد في غانا.

غير أن العلاقات مع كلا البلدين ظلت رغم ذلك سطحية، بحيث لم تعرف نفس العمق في العلاقات على غرار ما حدث مع أنغولا، بل على العكس من ذلك، فقد كان يطبعها النقد الذي تلقته من خلال أداء الإدارة الغينية في مجال حقوق الإنسان. أما على المستوى الداخلي فقد جاء الاستهداف الرئيسي من خارج الحكومة، حيث أشار إلى التناقض بين مبادئ الرئيسة كيرشنر بشأن الدفاع عن هذه الحقوق، والشكاوى ضد رئيس غينيا الاستوائية. حيث ترددت هذه الانتقادات خلال استقباله، ومن أجل تعزيز موقف الأرجنتين فيما

يتعلق باحترام حقوق الإنسان، أعربت الرئيسة كيرشنر عن قلقها للرئيس أوبيانغ بشأن التنديد في الأمم المتحدة حول انتهاكات هذه الأخيرة، ولاحظت أن من بين أهم سبع مذكرات تفاهم الموقعة بالنسبة للأرجنتين، مذكرة التعاون في الحكامة الرشيدة وحقوق الإنسان. وقد كان النقاش البارز في كل الاجتماعات الثنائية يتمحور حول النمو المستدام للمبادلات التجارية وتحليل ومعالجة مواضيع مختلفة حول التعاون التقني والتأكيد على مساندة إفريقيا للأرجنتين في قضية جزر المالوين.

خلال هذه الفترة تمت المشاركة في مجموعة من المبادرات المتعددة الأطراف البين جهوية ذات طابع سياسي، كقمة أمريكا الجنوبية-إفريقيا ASA وقمة أمريكا الجنوبية والدول العربية ASPA، ومواصلة المفاوضات التجارية بين الميركوسور والاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية المعروف اختصارا بـ SACU. وبالموازاة مع ذلك، يتضح أن هناك خطابا رسميا واضحا يتضمن فكرة التنفيذ العملي للتعاون جنوب -جنوب في المجال العلمي والتكنولوجي. على أية حال، يمكن القول فإن هذه المبادرات لا تزال عبارة عن منتديات سياسية ضعيفة، تتطلب تكوين وتوطيد شبكة من الميكرو-علاقات التي تدعم الماكرو-علاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي إطار سياسات التعاون جنوب-جنوب التي تروّج لها الحكومة الأرجنتينية، اكتسبت العلاقات مع البلدان الإفريقية طابع الاستمرارية، مما يسّر إمكانية ملاحظة توطيد الخطاب السياسي لإعادة التقارب نحو القارة الإفريقية، وذلك من خلال الجولات التي قام بها مجموعة من المسؤولين رفيعي المستوى في منطقة جنوب الصحراء، والأجندات السياسية المشتركة وإدارة مشاريع التعاون التقني الأفقي. ويمكن ملاحظة ذلك في اختيار الشركاء بمعيار تجاري واضح. وبتخطيط محدود رافقت العلاقات السياسية خصوصا مع جنوب إفريقيا ودول شمال إفريقيا نجاحات في الميزان التجاري الذي حقق فائضا لفائدة الأرجنتين[1].

إن التغيير في نموذج السياسة الخارجية في سياق دولي ملائم للعلاقات جنوب-جنوب أسفر عن تبني نهج أكثر شمولية تجاه البلدان الإفريقية، حيث ساهمت الدبلوماسية في تعزيز الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال خدمات التعاون الأفقي الذي يقدمه صندوق التعاون الأرجنتيني (FO. AR) خلافا لسنوات التسعينيات، عندما كانت توجه المشاريع لتكرار نماذج لإعادة هيكلة الدولة.

1-Gladys LECHINI, Argentina y África en el Siglo XXI, Óp. Cit. pp. 180-181.

يتم حاليا توجيه أجندة التعاون نحو نقل التكنولوجيا والمعرفة على وجه التحديد للإنتاج في المجال الزراعي، ويظهر في هذا السياق ضعف في التفاعل بين القطاع العام والخاص، وذلك على الرغم من أنها ليست خاصية مميزة حصرية للعلاقات مع إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى بعض العراقيل التي تلوح في الأفق في هذه الدوافع والحوافز الجديدة للتعاون جنوب-جنوب المرتبطة بالأوضاع الداخلية لجهتي الأطلسي، والاستمرار القوي للعلاقات العمودية مع مراكز القوى التقليدية عند التفاوض أو الحفاظ على علاقة تجارية.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الجديد بإفريقيا وما يرافق ذلك من خطابات التضامن والتعاطف معها، جعل دول إفريقيا جنوب الصحراء تنضم ببطء وثبات إلى جدول أعمال السياسة الخارجية الأرجنتينية للقرن الواحد والعشرين.

خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين أصبحت إفريقيا تكتسي أهمية اقتصادية عالمية واضحة، وتحولت إلى المنطقة الأكثر نموا، حيث تتكون من 54 دولة بما يفوق ألف (1000) مليون نسمة، وزيادة الطلب على المواد الأولية من طرف الصين، بالإضافة إلى الاستثمارات الخارجية.

ويهدف خطاب السياسة الخارجية الأرجنتينية من خلال التعاون جنوب-جنوب إلى تحقيق هدفين أساسيين: فمن جهة يهدف إلى تحسين موقعها الدولي من خلال علاقاتها مع دول لها أهداف وقيم مشتركة لاسيما في أمريكا اللاتينية، حيث يوجد دعم للاندماج الإقليمي. ومن جهة أخرى، تشجيع التنوع التجاري للوصول إلى أسواق واعدة، كالأسواق الإفريقية كنموذج من أجل تعزيز البنية الإنتاجية الصناعية والحفاظ على الفائض في الميزان التجاري لفائدة الأرجنتين[1].

لذلك، خلال فترة حكم الرئيسة كريستينا دي كيرشنر تم اتخاذ التعاون جنوب-جنوب كمسألة مبدأ وإيديولوجيا، فعلى حد تعبير وزير الخارجية تيرمان، «إنه ظهور وعي لدى بلدان الجنوب بالحاجة إلى تقاسم مصير مشترك، ومساعدتنا على التعاون والعمل معا. يجب أن تُبنى قوة الشعوب من الجنوب، دون الاضطرار إلى الاعتماد على الشمال، ببساطة (...) نعترف بأن لدينا احتياجات مشتركة وأن لدينا قناعة ووعيًا بأننا من خلال العمل معًا سننجح»[2].

1-Carla MORASSO, Argentina- África: una relación en proceso de renovación. Anuario del Instituto de Relaciones Internacionales (IRI). Departamento de África, 2012, p. 3.
Disponible en línea: https://www.academia.edu/3879484/Argentina_%C3%81frica_una_relaci%C3%B3n_en_proceso_de_renovaci%C3%B3n

2-Gladys LECHINI, Carla MORASSO, citado en Mbuyi Kabunda Badi - César Ross (editores). Tránsitos materiales e inmateriales entre África, Latinoamérica y El Caribe, 1era Edición, septiembre, 2018, p136.

إن الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التي نهجتها حكومة كريستينا دي كيرشنر ما بين 2013 و2015، كانت تهدف إلى تعميق الروابط مع دول شمال إفريقيا، وتكثيف العلاقات السياسية مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء من أجل تعزيز المعرفة المتبادلة، وتشجيع تنفيذ الإجراءات المشتركة وتوسيع دخول المنتجات الأرجنتينية إلى هذه الأسواق[1]، لذلك تم اقتراح فتح السفارات والمشاركة في المنتديات المتعددة الأطراف أمريكا الجنوبية - الدول العربية (ASPA)، وأمريكا الجنوبية - إفريقيا (ASA)، ويبقى الترويج للبلاد كملاحظ في الاتحاد الإفريقي مرتبطا بإعادة فتح سفارة في إثيوبيا في سنة 2012، وتقديم الدعم لإعداد وتنفيذ مشاريع التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي.

لقد كان من بين النقاط البارزة في الأجندة السياسية الدبلوماسية مع المنطقة خلال الفترة الأخيرة من ولاية حكم الرئيسة كريستينا دي كيرشنر، ثلاث زيارات بقيادة وزير الخارجية تيميرمان آنذاك. الزيارة الأولى كانت للجزائر بهدف التوقيع على اتفاقية حول نتائج المفاوضات الثنائية المتعلقة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، كما عقد المسؤول الأرجنتيني اجتماعا مع الوزير الأول الجزائري، وفي كلا المناسبتين تمت الموافقة على تعميق العلاقات الثنائية خصوصا في مجال التبادل التجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجزائر هي المستورد الرئيسي للسلع الأرجنتينية في إفريقيا بحوالي 1670 مليون دولار[2]. وكانت الزيارة الثانية إلى مصر، عقد من خلالها وزير الخارجية الأرجنتيني اجتماعات مع الرئيس عبد الفتاح السيسي ونظيره وزير الخارجية المصري، وشكلت إعادة هيكلة الديون جزءًا من جدول الأعمال، إلى جانب المشاركة المحتملة للأرجنتين في إعادة بناء الدولة الفلسطينية، ورفض جميع أشكال الإرهاب والتعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. أما الزيارة الثالثة فقد كانت إلى كينيا، حيث اكتسبت طابعا تاريخيا بالنسبة للعلاقات الثنائية، باعتبارها الأولى في التاريخ التي يقوم بها وزير خارجية أرجنتيني إلى هذا البلد، حيث تم التباحث خلالها مع نظيره الكيني في مجموعة من القضايا السياسية، وتم في نهاية الاجتماعات التوقيع على مذكرتي تفاهم، خُصّصت الأولى لوضع آليات منتظمة للمشاورات السياسية الثنائية، والثانية تتعلق بإقامة أنشطة للتعاون بين الأكاديميات الدبلوماسية، بالإضافة إلى عدة مواضيع تهم مجالات التعاون التقني والتجاري.

وكان نائب وزير الخارجية الأرجنتيني إدواردو زواين قد قام زيارات شملت الجزائر

1-MRECIC, Lineamientos de Política Exterior de la República Argentina 2013-2015, 2015, p33.

2-Carla MORASSO, La política exterior argentina hacia el continente africano (julio 2014- junio 2015), Anuario en Relaciones Internacionales, 2015, p2.

وأنغولا وجيبوتي وإثيوبيا والسنغال وتنزانيا، وكانت قضية جزر المالوين وإنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية للأرجنتين من القضايا المركزية التي حظيت بدعم أفريقي بشأنها.

السياسة الخارجية الأرجنتينية نحو إفريقيا في عهد الرئيس ماوريسيو ماكري من 2015 إلى 2019

منذ بداية إدارة الرئيس ماوريسيو ماكري، كان الهدف المعلن لدبلوماسية الأرجنتين هو تحقيق اندماج دولي ذكي للبلاد، لذلك تم منذ سنة 2015 تحديد سياسة خارجية ذات أبعاد اقتصادية[1] تهدف إلى تعميق العلاقات مع القوى الغربية وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والانفتاح على السوق الدولية تجاريًا وماليًا، والانفتاح على الحوار مع الجميع، وبالتالي الدعوة إلى نوع من البرغماتية في علاقاتها الدولية. وتشير أسس هذه السياسة إلى نموذج الدولة العادية الذي أثاره المؤرخ البرازيلي ثيربو[2]، وذلك لتحديد طبيعة الموافقة على مصالح المركز الرأسمالي، والخضوع للقواعد الاقتصادية النيوليبرالية، حيث تسعى الأرجنتين من خلال هذه السياسة إلى اندماجها اقتصاديا وسياسيا في جميع الجبهات الخارجية الممكنة، على أساس أنها سياسة غير إديولوجية.

في هذا السياق، يبرز الهجوم الدبلوماسي الذي يهدف إلى إعادة بناء الروابط مع المراكز السياسية والاقتصادية الغربية، لاسيما بعض الدول والمنظمات الدولية، مما جعل الأرجنتين تترأس مجموعة العشرين G20 [3] واحتضان المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية OMC [4]، مما شكل ركيزة أساسية لإدارة الرئيس ماوريسيو ماكري في علاقتها مع العالم والتي تجسدت، من بين أمور أخرى، في إجراء عدد كبير من زيارات الدولة، بالإضافة أيضًا إلى اتصالات مع ممثلي المنظمات الإفريقية ومسؤولين آخرين.

1-María Cecilia MIGUEZ, La política exterior 2002-2015: nuevos aliados y el dilema de la autonomía. In Rapoport, Mario: contribuciones de Noemí Brenta... [et al.], Historial oral de la política exterior argentina 1966-2016, 1era ed., Ciudad Autónoma de Buenos Aires: Editorial Octubre , 2016, p112.

2- Amado Luiz CERVO, Relações Internacionais da América Latina: Velhos e Novos Paradigmas, 2ª ed. São Paulo, Saraiva, 2007, p183.

3- انعقد الاجتماع الثالث عشر لقمة مجموعة 20 ما بين 30 نونبر و1 دجنبر 2018 في العاصمة الأرجنتينية بوينوس ايريس.

4- انعقد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الحادي عشرما بين 10 و13 دجنبر 2017 في بوينوس ايرس، وترأسته وزيرة الخارجية السابقة سوسانا مالكورا.

على الرغم من أن اهتمام الأرجنتين منصب على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وجنوب شرق أسيا، إلا أن الدول الإفريقية اكتسبت أهمية غير مألوفة بالنسبة للبلد الجنوب أمريكي في السنوات الأخيرة، ليس فقط لطلبها المتزايد على بضائع الصناعات الزراعية، وإنما أيضا لكونها المنطقة التي يمكن تعزيز التعاون جنوب-جنوب معها، حيث بإمكان الأرجنتين أن تساهم بمعارفها ومؤهلاتها في تطوير القطاع الزراعي والصناعي في القارة السمراء.

على نفس المنوال، واصلت حكومة ماوريسيو ماكري زخما قويا في العلاقات خصوصا مع دول شمال إفريقيا، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار التعاون جنوب-جنوب، إذ تدخل في هذا الاتجاه زيارات الدولة التي قامت بها الأرجنتين إلى شمال القارة السمراء، كمحاولة للحفاظ على المناخ الجيد للتعاون السياسي والاقتصادي، كالزيارة التي قام بها الرئيس الأرجنتيني لمصرفي شتنبر 2016 ووزيرة خارجيته سوسانا مالكورا [1] إلى الجزائر في فبراير 2017، والتي دعت إلى أن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز وبناء جسور جديدة مع القارة الإفريقية، يسجل معها فائض تجاري.

بما لم يكن لدى أي وزير خارجية نفس القدر من الخبرة مع إفريقيا مثل الوزيرة سوزانا مالكورا، هذه الأخيرة التي أعربت في وقت مبكر من ولايتها عن الحاجة إلى بناء جسور جديدة في إفريقيا. هذه الجسور الجديدة التي أضحت ضرورية اليوم لاسيما من الناحية الاقتصادية، فعلى الرغم من وجود فائض في التجارة مع إفريقيا، فإن ذلك لم ينعكس على الصادرات التي انخفضت في السنوات الخمس الماضية.

لقد جاءت جولات نائبة الرئيس غابرييلا ميكيتي ووزير الخارجية خورخي فاوري متماشية مع تطور مفاوضات الميركوسور مع دول شمال إفريقيا، حيث تم تركيز الاهتمام خلال سنة 2016 حول عملية الاندماج التي تهدف إلى تنفيذ الاتفاقية مع الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي، وفي سنة 2017 حول المبادلات التجارية مع شمال إفريقيا. ويمكن ملاحظة أنه في شتنبر 2017 صادقت الأرجنتين على اتفاقية التجارة الحرة بين الميكوسور ومصر، هذه الأخيرة التي تم توقيعها سنة 2010 ودخلت حيز التنفيذ. وفي نونبر الموالي في برازيليا، عقدت اجتماعات بين ممثلي هذا التكتل الجهوي ونظرائهم من المغرب وتونس[2].

1- اسندت لها حقيبة وزارة الخارجية من 10 دجنبر 2015 إلى غاية 12 يونيو 2017 في عهد الرئيس ماوريسيو ماكري.

2-Carla MORASSO, Por la senda comercial. Una revisión de la política exterior argentina hacia África (julio 2017 – junio 2018), Anuario 2018 de Relaciones Internacionales, Instituto de Relaciones Internacionales de La Plata (IRI), 2018, p3. Disponible en línea://bdp.academia.edu/carlamorasso.

وفي نفس الاتجاه الذي سارت فيه السياسة الخارجية للرئيس الأسبق كارلوس منعم، تم الاستقرار من جديد على دول شمال إفريقيا الذين تم الحفاظ معهم على الروابط التجارية والاقتصادية على أساس تصدير المنتوجات الفلاحية. ويتضح ذلك جليا من خلال الجولات التي قامت بها كل من نائبة الرئيس ماوريسيو ماكري السيدة غابرييلا ميكتي ووزير الخارجية خورخي فاوري لبعض الدول المغاربية. علاوة على الأعمال والإجراءات التي قامت بها بعض الوزارات، ومنها بالخصوص وزارة الصناعة الغذائية تجاه بلدان هذه المنطقة، الشيء الذي يدرك من خلاله السياسة الانتقائية للأرجنتين.

كما يلاحظ الاهتمام الكبير لسياسة الأرجنتين الخارجية نحو الدول الإفريقية، ويتعلق الأمر بإعطاء الأولوية للمعاملات والمبادلات التجارية، باعتبار إفريقيا سوقا واعدا بالنسبة للمنتوجات والصادرات الأرجنتينية، وبالخصوص دول شمال إفريقيا كفضاء له مؤهلات ومميزات كبيرة، بإمكانها استقبال التنوع التجاري للبلد الجنوب الأمريكي، بحيث يعتبر المغرب بوابة نحو الدول الإفريقية وكذا أوربا، وهو ما أصبح مؤكدا بالنسبة للسياسيين والفاعلين الاقتصاديين ورجال الأعمال الأرجنتينيين، وتكونت لديهم القناعة بمستقبل واعد بأن المغرب أصبح منصة للولوج إلى الأسواق الإفريقية والأوروبية. ولعل ذلك ما سبق أن عبر عنه العاهل المغربي الملك الراحل الحسن الثاني من خلال قوله بأن المغرب يشبه شجرة تمتد جذورها المغذية امتدادا عميقا في التراب الإفريقي وتتنفس بفضل أوراقها التي يقويها النسيم الأوربي. وهذا تظهره مجموعة من المؤشرات نذكر من بينها، الزيارات الرسمية للبرلمانيين والسياسيين، واللقاءات الخاصة باللجان المختلطة، والاتفاقيات الثنائية، والمهمات التجارية لرجال الأعمال، ومحاضرات الدبلوماسيين والأكاديميين.

وفي هذا السياق، يمكن التذكير بالندوة التي نظمتها الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية في 23 نونبر 2016، تحت عنوان دبلوماسيو القرن الحادي والعشرين والسياسة الخارجية لدولة الأرجنتين[1]، التي قام بتنشيطها مدير وحدة التحليل والتخطيط بوزارة الشؤون الخارجية والعبادة الأرجنتينية، واستعرض فيها السياسة الخارجية للأرجنتين واصفا إياها بأنها سياسة متعددة الاتجاهات، وتعمل على خلق روح التآزر والتقارب بين دول المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، كما تسهر على تعزيز العلاقات مع دول الجوار والتجمعات الإقليمية وكذلك التعاون مع جهات أخرى من العالم مثل إفريقيا.

1- راجع موقع مرصد أمريكا اللاتينية، http://www.marsadamericalatina.com

كما أن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017 توضح الأهمية والوزن الذي يحظى به كقوة اقتصادية جهوية تتمتع بالأمن والاستقرار، مما سيساعد الأرجنتين على التوجه نحو إفريقيا، فحسب نائبة الرئيس غابرييلا ميكيتي تعد عودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الإفريقي خطوة تكتسي أهمية بالغة لأننا نسعى إلى أن يحملنا المغرب إلى العالم الإفريقي، مشيرة إلى أن الأرجنتين التي انخرطت في مسلسل انفتاح جديد، يمكن أن تمنح إفريقيا والمغرب تحديدا، بوابة نحو أمريكا اللاتينية ومن ثم تحقيق مزيد من التقارب بين القارتين، خاصة وأننا في أمريكا اللاتينية نجهل الكثير عن القارة السمراء[1].

وتعتبر القارة الإفريقية فضاءً محوريا في السياسة الخارجية المغربية، الشيء الذي يزيد من فرص التعاون والتنسيق مع الأرجنتين، فكلا البلدان ينشطان داخل قمة إفريقيا وأمريكا الجنوبية (أسا-ASA)، ويتطلعان إلى رفع مستويات التعاون جنوب-جنوب، علاوة على أن الحضور الدبلوماسي المكثف للمغرب داخل المنظمات الجهوية والقارية في أمريكا اللاتينية، يساهم في تموقعه كمحاور مميز داخل القارة الإفريقية.

ويعتبر المغرب، بدون شك، نموذجا في الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي، وعاملا أساسيا لجلب الدبلوماسية الأرجنتينية الرامية إلى تنويع شركائها في المنطقة العربية والقارة الإفريقية، وتوفير ظروف أحسن لتحقيق تعاون أشمل بين مناطق جغرافية واعدة[2]. وذلك ما أكدته نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين غابرييلا ميكيتي من خلال قولها بأن المغرب يعتبر بلدا مهما واستراتيجيا في العلاقات الخارجية لبلادها، معربة عن أملها في أن يساهم المغرب في ولوج بلادها لإفريقيا، كما أن الأرجنتين تعتبر المغرب بلدا استراتيجيا وذا أهمية في إطار انفتاحها من جديد على العالم.

يبين الجدول التالي الشخصيات السياسية الأرجنتينية التي قامت بزيارات إلىبعض الدول الإفريقية ما بين 1986و2018

1-نائبة رئيس الأرجنتين: المغرب بلد استراتيجي في علاقاتنا ونرغب في أن يحملنا إلى إفريقيا، 7 يوليو 2017، mapexpress.ma

2- محسن منجيد، المغرب والأرجنتين: شراكة نموذجية لدعم التعاون جنوب – جنوب، بتاريخ 08/07/2017، متوفر على موقع مرصد أمريكا اللاتينية https://www.marsadamericalatina.com/

جدول رقم 8: الزيارات الرسمية للمسؤولين الأرجنتينيين إلى دول إفريقيا منذ سنة 1983

السنة	المسؤول الأرجنتيني	البلد
1986	الرئيس راوول ألفونسين	الجزائر
1990	وزير الخارجية كافايو	المغرب ومصر
1991	الرئيس كارلوس منعم	تونس
1992	الرئيس كارلوس منعم	تونس ومصر
1994	وزير الخارجية ذي تيلا	تونس
1994	وزير الخارجية ذي تيلا	الموزمبيق وجنوب إفريقيا
1995	الرئيس كارلوس منعم	جنوب إفريقيا
1996	الرئيس كارلوس منعم	المغرب
1996	نائب الرئيس كارلوس روكوف	جنوب إفريقيا
1997	نائب الرئيس كارلوس روكوف	تونس
1998	نائب الرئيس كارلوس روكوف	المغرب
1998	الرئيس كارلوس منعم	مصر
2000	وزير الخارجية رودرغيث جافريني	المغرب والجزائر ومصر
2000	الرئيس دي لا روا	مصر
2004	كاتب الدولة خورخي تايانا	المغرب وتونس والجزائر
2004	كاتب الدولة خورخي تايانا ووزير الخارجية بيبلسا	مصر
2008	الرئيسة كريستينا ذي كيرشنر	المغرب والجزائر ومصر وليبيا
2012	الرئيسة كريستينا ذي كيرشنر	أنغولا ولوندا
2012	وزير الخارجية هيكتور تيرمان	أنغولا والموزمبيق
2014	وزير الخارجية هيكتور تيرمان	كينيا ومصر والجزائر
2016	الرئيس ماوريسيو ماكري	مصر
2017	وزيرة الخارجية سوسانا مالكورا	الجزائر
2017	نائبة الرئيس غابريلا ميكتي	المغرب ومصر
2018	وزير الخارجية خورخي فاوري[1]	المغرب وتونس

1- للمزيد من التفصيل حول هذه الزيارة، راجع مقال سعيد بنبوكر، آفاق زيارة وزير الخارجية الأرجنتيني للمغرب، 30 مارس 2018 متوفر على موقع مرصد أمريكا اللاتينية http://www.marsadamericalatina.com

ويمكن القول في الختام أن إفريقيا جنوب الصحراء كانت تخضع في السياسة الخارجية الأرجنتينية للتقلبات والتحولات في التوجهات السياسية الوطنية، وذلك في إطار السياقات الدولية المختلفة. فخلال فترة حكم الرئيس كارلوس منعم كان الاعتقاد السائد هو أن الدول الإفريقية تعتبر هامشية، وابتعدت المنطقة حتى اختفت تقريبًا في التسعينيات من السياسة الخارجية بعد ما كانت ذات أهمية في عهد الرئيس الفونسين، حيث كانت صورة إفريقيا جنوب الصحراء في السياسة الخارجية واضحة، ثم عادت من جديد إلى صلب اهتمام السياسة الخارجية الأرجنتينية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

لم تحظى القارة الإفريقية بالأهمية المطلوبة في برامج واستراتيجيات السياسة الخارجية الأرجنتينية، وبالتالي فحكومة الزوجين نستور وكريستينا كيرشنر لم تشكل أي استثناء يذكر. بل أكثر من ذلك، عمقت التوجه الذي يظهر أن التقارب الثنائي مع دول شمال إفريقيا وجنوب إفريقيا هو ذو دلالة تجارية بالأساس، والذي يتجلى بوضوح في اجتماعات اللجان المختلطة. كما يمكن القول إن حكومة الرئيس ماوريسيو ماكري واصلت تشجيع وتطوير وتقوية علاقات الأرجنتين مع دول شمال إفريقيا، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

التعاون بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية: قراءة في الخلفية السياسية والتحديات

عطيف محمد
باحث بسلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية

د. محسن منجيد
باحث متخصص في شؤون أمريكا اللاتينية

تقديم

يندرج التقارب بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية في سياق تطور الاهتمام بالتعاون جنوب-جنوب بهدف تبادل التجارب والخبرات وتقاسم الحلول حول أهم القضايا التي تعيق مسيرة الرخاء والتنمية لشعوب دول الجنوب، وتعتبر قمة دول أمريكا الجنوبية وإفريقيا التي أنشأت سنة 2006 مبادرة متميزة في هذا الاتجاه.

فقد شكلت قمم رؤساء دول وحكومات الجانبين فرصة لمناقشة القضايا المشتركة والتفكير بشكل جماعي في التحديات الراهنة والمستقبلية، بالإضافة إلى التموقع داخل الساحة الدولية من خلال تعزيز القدرة التفاوضية الجماعية ورفع مستوى الاهتمام بتقوية التعاون والعلاقات الثنائية.

وإلى جانب البرازيل التي لعبت دورا محوريا في تعبأة الجهود الجماعية نحو تكريس هذا التقارب، ظهرت دول أمريكا الجنوبية مدفوعة بأهدافها السياسية كطرف فاعل في تشجيع التعاون بين الجانبين، بينما ظهرت دول القارة الإفريقية كطرف مستعد للتعاون لكنه يفتقر إلى أهداف وسياسة خارجية إزاء أمريكا الجنوبية.

وتهدف هذه الورقة إلى تحليل مسلسل التقارب بين دول أمريكا الجنوبية ودول إفريقيا من وجهة نظر سياسية بغية إبراز أهم الخطوات التي اتبعتها دول كلا الجانبين لتحقيق مصالحها، وتسليط الضوء على وضعية علاقات التعاون بين الجانبين سواء على مستوى العلاقات المتعددة الأطراف أو العلاقات الثنائية مع إبراز أهم التحديات التي تواجه هذا التقارب الجامعي بين الطرفين.

أولا: دوافع التوجه السياسي لدول أمريكا الجنوبية نحو إفريقيا

1) الأهداف الجيوسياسية لدول أمريكا الجنوبية في إفريقيا

لقد ساهمت المتغيرات السياسية والظرفية الاقتصادية الدولية مطلع القرن الحادي والعشرين في دعم التقارب بين أمريكا الجنوبية وإفريقيا، وقد كانت دول أمريكا الجنوبية والبرازيل سباقة إلى توجيه سياستها الخارجية نحو المنطقة. وتعتبر البرازيل بالدرجة الأولى ثم فنزويلا في المرتبة الثانية من الداعمين الكبار لهذا التقارب رغم اختلاف أهدافهما الجيوسياسية.

أ- التوجه الجيوسياسي للبرازيل نحو إفريقيا

إن ارتباط البرازيل بإفريقيا ليس وليد القرن الحادي والعشرين بل هو ارتباط تاريخي واجتماعي وثقافي، حيث تضم البرازيل جالية من أصول إفريقية تقارب 48% من ساكنة البلاد، كما تعتبر من الدول التي يتواجد فيها أعداد كبيرة من السكان من ذوي البشرة السوداء.

لقد طورت البرازيل سياسة خاصة نحو إفريقيا منذ ستينات القرن الماضي وأنشأت غرفة التجارة الإفريقية البرازيلية سنة 1968، ونظمت آنذاك بعثات تجارية ووقعت على اتفاقيات ثنائية لتطوير التعاون الثنائي مع دول القارة، وزاد وصول الرئيس لولا داسيلفا سنة 2003 إلى رئاسة البرازيل في تعميق التقارب بين الجانبين[1].

وقد تمكنت البرازيل من خلال دبلوماسية نشيطة من دعم تنظيم قمة أمريكا الجنوبية وإفريقيا سنة 2006 بتنسيق مع الدولة المستضيفة نيجيريا، وهو ما مكن البرازيل من تبوء مركز الريادة في العلاقات مع إفريقيا، وتكرس ذلك من خلال فتح سفارات جديدة ورفع عدد الزيارات الرسمية على أعلى المستويات باتجاه هذه القارة.

ويدخل التوجه البرازيلي الجديد نحو إفريقيا في إطار رغبة استراتيجية طموحة تسعى من خلالها البرازيل إلى تقديم نفسها كقوة صاعدة تستحق مقعد عضو دائم بمجلس الأمن الدولي، وفاعل نشيط في المنتظم الدولي يحاول إعادة التوازن إلى ميزان القوة العالمي لصالح دول الجنوب.

كما تسعى البرازيل من خلال دبلوماسية المؤتمرات وعلى رأسها قمة أمريكا الجنوبية وإفريقيا إلى إبراز القوة الجماعية لدول الجنوب في إصلاح منظمة الأمم المتحدة وتغيير جغرافية التجارة الدولية عبر منظمة التجارة العالمية.

1- Elodie Brun, Las relaciones entre América Latina y África: ¿potenciales o ilusorias?, publicación de las Naciones Unidas (CEPAL), Santiago de Chile, 2009, p24.

وعلى المستوى الاقتصادي، تعتبر البرازيل الشريك الأبرز لدول إفريقيا من أمريكا الجنوبية، ومن خلال انفتاحها على هذه القارة تضمن بشكل أكبر ولوجا سلسا لسوق استهلاكية واعدة ورفع مستوى تدفق صادراتها وتنويع شركائها الاقتصاديين، كما أن فرصا إضافية ستوفرها البرازيل لشركاتها الكبرى للاستثمار في إفريقيا وخصوصاً في قطاعات النفط والتعدين والزراعة. كما تضمن من جهة أخرى التزويد بالطاقة باعتبارها من الدول الأكثر استهلاكا للطاقة.

وفي إطار دعم العلاقات مع دول إفريقيا، قام الرئيس الأسبق لولا داسيلفا بزيارة أكثر من 20 دولة إفريقية خلال عشر زيارات للقارة، وأصبحت التغطية الدبلوماسية البرازيلية تشمل مختلف دول إفريقيا من خلال شبكة دبلوماسية تتجاوز 30 سفارة. وقد توسعت مجالات التعاون البرازيلي مع دول القارة الإفريقية في المجالات التجارية والاقتصادية لتشمل البرامج التعليمية والمساعدات الإنسانية والدفاع[1].

وتستثمر الشركات البرازيلية حاليا في 27 بلدا إفريقيا، وبشكل خاص في قطاعات النفط والتعدين والزراعة والبنية التحتية، وتأتي في مقدمة الشركات البرازيلية العاملة في إفريقيا شركة بتروبراس النفطية المتواجة في نيجيريا وأنغولا[2].

كما تدعم البرازيل العديد من مبادرات التنمية في إفريقيا كمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بوصفها وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة، وقامت كذلك بطرح عدة مبادرات للتعاون مع الدول الإفريقية، وفي مجالات مهمة مثل الصحة والأمن الغذائي ومحاربة الجوع والتنمية الزراعية والقروية[3].

وفي المجال التقني، تقود البرازيل الكثير من برامج المساعدة التقنية وتحويل المعرفة، سواء في القطاع الصحي أو القطاع التربوي، وقد تجاوز عدد مشاريع المساعدة التقنية المقدمة 400 مشروعا، مع الإشارة إلى أن المساعدة البرازيلية التقنية توسعت لتتجاوزت الدول الناطقة بالبرتغالية وتشمل دولا أخرى في القارة[4]. ففي مجال الصحة مثلا وتحديدا حول مكافحة داء فقدان المناعة المكتسبة-الإيدز، عززت البرازيل التعاون مع إفريقيا، وذلك

1- فوزية زراولية، التعاون جنوب جنوب: السياسة البرازيلية في إفريقيا منذ عهد لولا دا سيلفا، مركز دارسات الوحدة العربية، العدد469، السنة2018، ص81.

2-Alejandra Doria Maury, La cooperación Sur-Sur como instrumento para la inserción internacional del Estado en Brasil y Venezuela, XV Encuentro de Latinoamericanistas Españoles, Nov 2012, Madrid, España, p1210.

3-صدفة محمد محمود، الدّور البرازيلي في إفريقيا الدوافع والآليات والتحديات، 18/03/2020، متوفر على الموقع www.qiraatafrican.com

4- فوزية زراولية، مرجع سابق، ص81.

بفضل النجاحات المحلية التي حققتها في هذا المجال، حيث كانت البرازيل أول دولة نامية توفر العلاج المجاني والشامل للإيدز، كما حققت نجاحات واضحة في مجال مكافحة بعض الأمراض المستعصية، مما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض وحدوث العدوى، كما زادت معدلات البقاء على قيد الحياة، وفي هذا الإطار قامت البرازيل من خلال برنامج Fiocruz للرعاية الصحية بإنشاء مصنع للأدوية في موزمبيق عام 2013 تقدر طاقته الإنتاجية بحوالي 21 صنفا دوائيا[1].

ب - الأهداف الجيوسياسية لفنزويلا من التقارب مع إفريقيا

لقد قادت فنزويلا برئاسة الراحل هوغو شافيز سياسة نشيطة غير مسبوقة للتقارب مع دول القارة الإفريقية منذ وصوله للحكم سنة 1998، وشكل قرار إضافة منصب نائب وزير للشؤون الخارجية إلى حكومته دليلا على توجهه المؤسساتي نحو القارة.

في إطار هذا الانفتاح ضاعف الرئيس الفنزويلي عدد السفارات في إفريقيا وعدد الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين، وكانت بلاده أول دولة من أمريكا الجنوبية تنضم بصفة عضو ملاحظ إلى منظمة الاتحاد الإفريقي ثم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

لقد كان توجه فنزويلا نحو إفريقيا مدفوعا بظرفية دولية متغيرة، فقد عبر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في حركة عدم الانحياز خلال قمة كوالالمبور بماليزيا سنة 2003 عن رغبتهم السياسية في تجديد الحركة وتقوية وحدتها، وتزامن هذا التوجه مع تزايد الاهتمام بالتضامن الدولي بين دول الجنوب.

كما شكلت من جهة أخرى السياسة الداخلية في فنزويلا محفزا على الانفتاح على إفريقيا، فقد كانت فنزويلا تبحث عن شرعية دولية لها بعد محاولة الانقلاب الذي استهدف نظام شافيز سنة 2002، ومحاولة عزله سنة 2004 من خلال الاستفتاء الشعبي الذي نظمته المعارضة[2].

كما ركز شافيز في سياسته الخارجية على دعم تشكل نظام دولي متعدد الأقطاب ضد الأحادية القطبية التي تتربع على عرشها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التقرب من المنافسين لواشنطن مثل الصين، ودعم التعاون مع دول الاتحاد السوفياتي سابقا ودول منظمة الدول المصدرة للبترول وتشكيل تكتل قوي لدول أمريكا اللاتينية.

1- صدفة محمد محمود، مرجع سابق.

2- Camille Forite, Chávez et l'Afrique, Dix ans de politique extérieure vénézuélienne, Éditions de l'IHEAL, Paris, 2011.

وفي إطار توجهاته الاشتراكية للقرن الحادي والعشرين، حاول شافيز تصدير ثورته البوليفيارية إلى الخارج وتقديم نفسه كفاعل يساهم في تعدد الأقطاب على المستوى الدولي، وفي هذا السياق، سعى شافيز إلى إدماج القارة الإفريقية كفضاء جيوسياسي هام في الساحة الدولية من خلال تقوية التعاون جنوب-جنوب.

واستعمل شافيز خطابه الراديكالي ضد الاستعمار والرأسمالية والإمبرالية الغربية التي تنهب خيرات القارة الإفريقية، وهو خطاب إديولوجي يستعمله لتعليل التضامن بين أمريكا الجنوبية وإفريقيا وتقوية شوكة دول الجنوب، وتعزيز التحالفات السياسية وتوسيع العلاقات للبحث عن الرفاهية المشتركة[1].

وقد ساعدت الظرفية الاقتصادية الدولية في دعم الأنشطة الدبلوماسية لفنزويلا في القارة الإفريقية، حيث كان لعائدات البترول آنذاك دور في دعم الإشعاع الإفريقي لفنزويلا من خلال تكثيف الزيارات وتقديم المساعدات، ففنزويلا من الدول الكبرى المنتجة للنفط في العالم[2].

ورغم عدم حضور فنزويلا خلال القمة الأول لدول أمريكا الجنوبية وإفريقيا لكنها احتضنت أشغال القمة الثانية، واحتضنت كذلك مهرجانات ثقافية فريدة من نوعها مثل الأسبوع العالمي لإفريقيا بفنزويلا[3]، وفي مجال التعليم تستضيف فنزويلا طلابا من خمسة عشر بلدا إفريقيا يدرسون في مجال الطب بشكل خاص[4].

وحتى بعد وفاة هوغو شافيز، بقيت عدة دول إفريقية وفية لروح التضامن مع فنزويلا، حيث كانت إفريقيا سنة 2019 الفضاء الجغرافي الأكثر تضامنا مع نيكولاس مادورو في صراعه حول السلطة مع المعارضة بقيادة خوان غوايدو، فقد عبرت الدول الأعضاء في مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية[5] عن تضامنها مع الرئيس مادورو وعبرت عن قلقها إزاء محاولات قادة دول أخرى التدخل في الشؤون الداخلية لكراكاس[6].

1-رينالدو خوزي بوليفار، فنزويلا وإفريقيا: العلاقات الجديدة، نماذج من التعاون جنوبا- جنوبا، مجلة مسارات ،مركز للدراسات الفلسفية والإنسانية، العدد 3و4،السنة 2015، ص 297.

2-فنزويلا وجهودها الديبلوماسية مع إفريقيا لمناهضة فكرة القطب الواحد، 19/06/2006، https://www.ssrcaw.org

3- نفس المرجع السابق.

4- رينالدو خوزي بوليفار، مرجع سابق، ص 297.

5-16 países de África manifestaron su apoyo a Nicolás Maduro, 11.02.2019, www.aa.com.tr/

La Unión Africana expresa su apoyo a Nicolás Maduro, 05/02/2019, https://rebelion.org/

6- تضم مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية كلا من أنجولا وبوتسوانا وليسوتو ومدغشقر وملاوى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريس وموزمبيق وناميبيا والسيشيل وجنوب إفريقيا وسوازيلاند وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوى.

2) الأجندة التجارية بين أمريكا الجنوبية وإفريقيا

إلى جانب الأهداف السياسية، تعتبر رغبة دول أمريكا الجنوبية في رفع المبادلات التجارية مع دول القارة الإفريقية دافعا إضافيا في دعم التقارب بين الجانبين.

أ - تحرير التجارة بين دول إفريقيا وأمريكا الجنوبية

يساهم التوجه السياسي والدبلوماسي البرازيلي نحو القارة الإفريقية في تعزيز التجارة البينية، إذ تعد إفريقيا من الأسواق الواعدة بالنسبة للبرازيل، فهي تحقق معها فائضا تجاريا مستمرا منذ سنوات.

وتعتبر البرازيل أهم شريك لدول إفريقيا في أمريكا الجنوبية، فقد صدرت خلال سنة 2019 لدول القارة 7.5 مليار دولار، بينما استوردت 5.5 مليار دولار، وتعتبر مصر وجنوب إفريقيا والجزائر ونيجيريا والمغرب على رأس قائمة شركاء البرازيل في إفريقيا سواء على مستوى الصادرات أو الواردات. وتصدر الدول الإفريقية للبرازيل الزيوت النفطية والسماد والمعادن، بينما تستورد بشكل أساسي السكر والحبوب والمنتجات الغذائية.

جدول رقم 9 :تطور المبادلات التجارية بين البرازيل و إفريقيا ما بين 2010 و2019 (بالمليون دولار)			
	2010	2015	2019
الصادرات البرازيلية	9.258	8.198	7.520
الصادرات الإفريقية	11.279	8.763	5.578
جدول رقم 10 : تطور المبادلات التجارية بين الأرجنتين و إفريقيا ما بين 2010 و2019 (بالمليون دولار)			
	2010	2015	2019
الصادرات الأرجنتينية	3.989	3.943	4.231
الصادرات الإفريقية	0.336	1.197	0.600
المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN Comtrade			

وإلى جانب البرازيل، تطمح الأرجنتين كذلك إلى رفع حجم مبادلاتها التجارية مع دول إفريقيا، ففي إطار رغبتها في البحث عن الأسواق داخل القارة الإفريقية[1]، وجهت الأرجنتين دبلوماسيتها بشكل أكبر نحو هذه المنطقة، حيث قامت بفتح سفارات جديدة وإرسال بعثات دبلوماسية وتجارية متعددة وعملت على تعزيز العلاقات الثنائية والجهوية مع البلدان الإفريقية.

1-Gladys lechini, La Argentina y los impulsos africanos, https://ri.conicet.gov.ar/handle/11336/60825

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان الإفريقية لم تكن تحظى بأولوية في السياسة الخارجية الأرجنتينية، وكانت الاستمرارية في العلاقات الثنائية بين الحكومات المتعاقبة تعرف تذبذبا، غير أن التوجه السياسي للأرجنتين خلال العقود الأخيرة أعطى دفعة جديدة للعلاقات مع المنطقة لتحقيق أهداف اقتصادية مباشرة[1].

وقد تمكنت الأرجنتين في سياق هذه الدينامية الدبلوماسية من تحقيق فائض تجاري مهم في علاقاتها مع مختلف دول القارة الإفريقية، فقد تجاوزت صادراتها 4 مليارات دولار، مقابل 600 مليون دولار كواردات خلال سنة 2019.

وتعتبر الجزائر ومصر والمغرب وجنوب إفريقيا وكينيا أهم الزبناء التجاريين للأرجنتين في القارة الإفريقية حسب إحصائيات سنة 2019، فيما يعد المغرب وجنوب إفريقيا والجزائر والطوغو والكاميرون كأهم مزودي السوق الأرجنتيني. وتستورد الأرجنتين السماد وزيوت النفط وتجهيزات السيارات والمعادن بشكل أساسي من شركائها في إفريقيا بينما تصدر لهم الحبوب ومنتجات الصناعات الغذائية.

وبحكم موقع البرازيل والأرجنتين كشريكين أساسيين لدول القارة الإفريقية، فإن التعاون مع تجمع الميركوسور، يفتح الطريق أمام تحرير التجارة بين الجانبين، حيث يعتبر الميركوسور أو السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية أهم اندماج اقتصادي جهوي في أمريكا الجنوبية، وهو فضاء استهلاكيا يقدر بحوالي من 295 مليون نسمة، وقد أسس بموجب اتفاقية أسونسيون عام 1991 الموقعة بين كل من الأرجنتين والبرازيل والباراغواي والأوروغواي.

وقد عرفت صادرات الميركوسور نحو القارة الإفريقية تطورا مهما منذ عدة سنوات، فقد كانت صادراته تقدير بـ 3.1 مليار دولار سنة 2001 لتنتقل إلى أعلى مستوى لها سنة 2012 حيث سجلت أكثر من 22 مليار دولار لتستقر منذ سنة 2015 في حدود 15 مليار دولار.

ومقارنة بنفس الفترة كانت صادرات الدول الإفريقية نحو الميركوسور تقدر بـ 3.2 مليار دولار وسجلت أعلى حجم في المبادلات سنة 2012 بما قيمته 18.7 مليار دولار ثم تعود للانخفاض لتسجل سنة 2019 حوالي 6.1 مليار دولار كما يبين ذلك الجدول أسفله، وهو ما يعني عجزا إفريقيا مستمرا في الميزان التجاري لفائدة الميركوسور.

1- يمكن الرجوع إلى الدراسة الموجودة في هذا التقرير حول إفريقيا في السياسة الخارجية الأرجنتينية ما بين 1983 و2019 من إنجاز سعيد بنبوكر.

جدول رقم 11 :تطور المبادلات التجارية بين دول إفريقيا والميركوسور ما بين 2010 و2019 (بالمليون دولار)			
	2010	2015	2019
الصادرات الإفريقية	29212	8477	1506
الواردات من الميركوسور	58914	41314	83114
المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN Comtrade			

وتعد الجزائر ومصر وجنوب إفريقيا والمغرب أهم شركاء الميركوسور في القارة الإفريقية سواء على مستوى الصادرات أو الواردات. وتتشكل صادرات الدول الإفريقية حسب إحصائيات سنة 2019 من الزيوت النفطية بقيمة 3.2 مليار دولار ثم الأسمدة بقيمة 1.5 مليار دولار والمواد المعدنية كالألومنيوم والنحاس والحديد. فيما تتكون المواد المستوردة أساسا من الحبوب التي تأتي على رأس الواردات بقيمة 3.2 مليار دولار متبوعة بالسكر بحوالي 2.3 مليار دولار ثم اللحوم والزيوت والفواكه والمنتجات الحليبية وهي بشكل عام المواد الغذائية.

جدول رقم 12 :أهم الدول الإفريقية الشريكة للميركوسور خلال سنة 2019 (القيمة بالمليون دولار)					
أهم مزودي الميركوسور من دول إفريقيا					
الدول	الجزائر	نيجيريا	المغرب	جنوب إفريقيا	أنغولا
قيمة الصادرات	1828	1114	1109	587	518
أهم زبناء الميركوسور من دول إفريقيا					
الدول	مصر	الجزائر	جنوب إفريقيا	المغرب	نيجيريا
قيمة الواردات	4012	2759	1815	1328	840
المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN Comtrade					

وقد اهتمت بعض الدول الإفريقية بالتوقيع على اتفاقيات للتبادل الحر مع الميركوسور كمصر والمغرب، ويرجع مسلسل التقارب بين مصر والميركوسور إلى مطلع سنة 2004 عندما قدمت مصر طلبا من أجل التفاوض حول اتفاقية للتجارة الحرة مع الميركوسور، ولهذا الغرض وقع الطرفان منتصف نفس السنة على اتفاق إطار يهدف إلى تقوية العلاقات وتحرير التجارة بشكل مشترك. وقد أجرى الجانبان عدة جولات من المفاوضات استمرت لمدة 6 سنوات وانتهت بالتوقيع في غشت سنة 2010 على اتفاقية للتجارة الحرة ستساهم في رفع حجم المبادلات التجارية بين مصر والميركوسور من خلال منح تفضيلات جمركية أمام حوالي 9800 منتوج.

وستستفيد هذه المنتجات من تفضيلات على مدة 10 سنوات وخلال أربع مراحل، فبعض المنتجات ستستفيد من تفضيلات مباشرة حال دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومنها من سيدخل في السنة الرابعة ثم السنة الثامنة فالسنة العاشرة. وبالنسبة لمصر فإن 26% من المنتجات المسجلة في الاتفاقية ستستفيد من التفضيلات الجمركية في نفس تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

وترجع علاقة المغرب مع هذا التجمع الاقتصادي إلى سنة 2004، وذلك خلال الزيارة التي قام بها ملك المغرب للبرازيل، حيث تم التوقيع مع الرئيس البرازيلي آنذاك على اتفاق إطار للتعاون التجاري مع المركوسور. ويعد هذا الاتفاق خطوة أولية نحو إبرام اتفاق تفضيلي ثابت قبل الوصول إلى التوقيع على اتفاقيات للتبادل الحر بين كلا الجانبين، وتفسر هذه الرغبة المشتركة بالموقع التجاري المهم الذي يحتله المغرب كشريك أساسي لكل من البرازيل والأرجنتين في القارة الإفريقية.

وقد أجريت أول جولة من المفاوضات المشتركة بين المغرب والميركوسور بالرباط سنة 2008، لكنها توقفت بعد ذلك، لتستأنف في نونبر 2017 بالعاصمة برازيليا من خلال تنظيم لقاء تواصلي على مستوى التقنيين بين ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات من الجانب المغربي وممثلين عن الدول الأربعة الأعضاء في الميركوسور، ورغم أن المفاوضات لم تأخذ طريقها بالشكل المنتظر لكن كلا الطرفان عازمان على تحرير التجارة بينهما.

ب - التقارب بين الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية والميركوسور

ترجع بداية العلاقة بين الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية إلى سنة 2000 عندما وقعت دول الميركوسور على اتفاقية إطار لإنشاء منطقة تجارة حرة مع جنوب إفريقيا، لتتطور هذه المبادرة خلال سنة 2004 حيث دخلت دول الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية، الذي يضم بالإضافة إلى جنوب إفريقيا كلا من بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند، في مفاوضات مع الميركوسور للتوقيع على اتفاقية التجارة التفضيلية.

وبعد 9 اجتماعات للجنة المفاوضات تم التوقيع في 15 دجنبر 2008 بالبرازيل ثم في 3 أبريل 2009 في ليسوتو على اتفاقية التجارة التفضيلية بين الجانبين، وبموجب هذه الاتفاقية

التي دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2016، يمنح للميركوسور أفضلية تجارية على 1064 تعريفة جمركية، تصل إلى حد إلغاء الرسوم الجمركية بالكامل على ما يقرب من نصف هذه التعريفات (470). وتغطي الاتفاقية قطاعات كالنسيج والتصنيع والآلات والكيماويات والمعادن. وفي المقابل تقدم دول الميركوسور أفضلية تجارية على 1052 تعريفة جمركية، وتعتبر البرازيل الدولة التي قدمت أكبر عدد من التعريفات المعفاة كليا من حقوق الجمارك[1].

وقد بلغت صادرات الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية نحو الميركوسور حوالي 600 مليون دولار حسب إحصائيات سنة 2019 تتكون أساسا من المعادن والمنتجات الكيماوية، بينما استوردت 1 مليار و843 مليون دولار خلال نفس السنة من مواد غذائية كاللحوم والحبوب والمعادن. ورغم انخفاض صادرات الميركوسور مقارنة بسنة 2018 حيث كانت تصل إلى 2 مليار دولار فإن الميزان التجاري يسجل فائضا بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية[2].

ج- التجمع الاقتصادي لغرب إفريقيا وأمريكا الجنوبية

يعتبر التجمع الاقتصادي لغرب إفريقيا المعروف اختصارا بسيدياو من بين أولى المبادرات الداعية للتكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية، حيث تم توقيع اتفاقية تأسيسه في لاغوس عام 1975، ويضم هذا التجمع حاليا 15 دولة من بينها دولتان ناطقتان بالبرتغالية (اللغة الرسمية في البرازيل) وهما الرأس الأخضر وغينيا بيساو.

وتعتبر البرازيل من الدول المتقدمة في علاقاتها مع سيدياو، فقد عقدت قمة خاصة بين سيدياو والبرازيل بالرأس الأخضر في يوليوز 2010، التقى خلالها الرئيس البرازيلي الأسبق لولا داسيلفا بعشر رؤساء دول من غرب إفريقيا، وتم خلالها الاتفاق على تعزيز الحوار السياسي والتعاون الأمني، وبناء الشراكات بين القطاع الخاص، وتحسين البنية التحتية، وبناء القدرات، والتبادل الثقافي[3]. كما اتفق الجانبان على تعزيز التجارة الثنائية وتشجيع الاستثمارات المشتركة، وخصوصاً في مجالات الوقود الحيوي والتجهيز الصناعي للمحاصيل الزراعية والسياحة إلى جانب الطاقة النظيفة من خلال دعم أنشطة مركز الطاقة المتجددة التابع لسيدياو[4].

1-Carlos D´Elía, Pablo Ducros y Carlos Galperín, Negociación MERCOSUR-SACU: análisis de las ofertas e impacto sobre el comercio argentino, pp73-74. www.cei.gob.ar/

2- إحصائيات بناء على قاعدة معطيات- Centro de Comercio Internacional (ITC) www.intracen.org

3-La CEDEAO et le Brésil décident de renforcer leur coopération, 5 juillet 2010, www.temoignages.re

4- صدفة محمد محمود، مرجع سابق.

ويدخل اهتمام سيدياو بالبرازيل في إطار استراتيجيتها بالانفتاح على القوى الصاعدة والانخراط في الاقتصاد العالمي[1]، وهو ما يتناسب مع توجه البرازيل في تقديم نفسها كشريك بالنسبة لدول إفريقيا الغربية، وتجدر الإشارة إلى أن البرازيل أطلقت مسلسل التعاون مع دول سيدياو قبل عقد القمة المشتركة، فقد أطلقت عدة مبادرات ركزت بشكل خاص على بناء قدرات الموارد البشرية لهذه الدول في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات[2] ودعم الأمن الغذائي[3].

ومن غير المستعبد أن تتطور علاقات سيدياو مع الميركوسور لتصل إلى مستوى إبرام اتفاق تجاري، فقد بلغت صادرات سيدياو إلى الميركوسور خلال سنة 2019 حوالي 1.285 مليار دولار مقابل 2.197 كواردات من الميركوسور، ويشكل السكر والحبوب أهم صادرات البركوسور نحو سيدياو بقيمة تتجاوز 1 مليار دولار بينما تتكون صادرات سيدياو بشكل خاص من النفط ومشتقاته[4].

ثانيا: وضعية التعاون الثنائي بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية

1. محدودية التوجه الإفريقي نحو أمريكا الجنوبية

رغم اختلاف أدوات وآليات دول القارة الإفريقية في إدارة سياساتها الخارجية، لم تتمكن أغلب هذه الدول منذ استقلالها في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، من تطوير علاقات متميزة مع دول أمريكا الجنوبية، حيث يلاحظ بشكل عام ضعف في التوجه الإفريقي نحو المنطقة، ذلك أن مبادراتها السياسية والدبلوماسية على المستوى الثنائي تكاد تكون معدودة نحو المنطقة ومنحصرة على دولة البرازيل، وحتى الدول الكبرى في القارة الإفريقية مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا تفتقر إلى سياسة خارجية تجاه أمريكا الجنوبية، وفي المقابل يلاحظ نشاط سياسي ودبلوماسي متقدم لدول إفريقيا الشمالية، حيث يطور المغرب ومصر علاقات متقدمة مع دول أمريكا الجنوبية.

1-Commission de la CEDEAO, vers une réponse coordonnée pour la réalisation de la vision 2020 de la CEDEAO, Rapport Annuel 2010, p22.

2-UNODC, Programa Regional para a África Ocidental, 2010 – 2014, p14.

3-Cooperación Española, les processus d'intégration régionale de la CEDEAO et la coopération internationale, GEA-Groupe d'Etudes Africaines, Université Autonome de Madrid, juin 2014, p54.

4- إحصائيات بناء على قاعدة معطيات www.intracen.org Centro de Comercio Internacional (ITC)

أ- ضعف التوجه الإفريقي نحو أمريكا الجنوبية

تنحصر علاقات جنوب إفريقيا مع أمريكا الجنوبية بشكل أساسي حول البرازيل، فقد عرفت علاقاتهما الثنائية تطورا متميزا في إطار مجموعة البريكس للدول الصاعدة التي تضم كلا من روسيا والهند والصين إلى جانب البرازيل وجنوب إفريقيا، وهو تجمع يمثل حوالي 42% من سكان العالم و23% من الناتج المحلي الاجمالي و30% من الأراضي و18% من التجارة العالمية[1].

وتركز كل من جنوب إفريقيا والبرازيل بشكل متزايد على أهمية التجارة بين بلدان الجنوب[2]، وقد سجلت التجارة بين البلدين نموا كبيرا في السنوات الأخيرة، وأصبحت البرازيل الشريك التجاري الأكبر لجنوب إفريقيا في أمريكا اللاتينية، ورغم أن جنوب إفريقيا لا تصدر حاليا سوى نسبة ضئيلة إلى أمريكا الجنوبية مقارنة بمجموع صادراتها نحو العالم إلا أنها تشهد ارتفاعا مع توالي السنين.

وعلى مستوى العلاقات التجارية مع أمريكا الجنوبية، تعتبر كل من البرازيل والأرجنتين والشيلي أهم الشركاء التجاريين لجنوب إفريقيا، كما يبين ذلك الجدول أسفل، فقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين جنوب إفريقيا والبرازيل 1مليار و611 مليون دولار حسب إحصائيات سنة 2019، و742 مليون دولار مع الأرجنتين، مقابل 145 مليون دولار مع الشيلي، ويلاحظ عجز تجاري مستمر من جانب جنوب إفريقيا.

وتشكل السيارات والأجهزة الصناعية والإلكترونية أهم الواردات من أمريكا الجنوبية إلى جانب اللحوم والحبوب، بينما تتكون صادرات جنوب إفريقيا من السيارات وأجزائها والزيوت النفطية والمعادن.

1- Sudáfrica promete fortalecer relaciones al interior de BRICS, 13/11/2019, www.spanish. xinhuanet.com

2-Forum de Comercio Internacional, Sudáfrica y Brasil : fomento del comercio Sur-Sur, No. 2/2010, www.forumdecomercio.org/

جدول رقم 13 :تطور المبادلات التجارية بين جنوب إفريقيا وأهم شركائها في أمريكا الجنوبية ما بين 2010 و2019 (بالألف دولار)				
	السنوات	البرازيل	الأرجنتين	الشيلي
الصادرات من جنوب إفريقيا	2010	711 822	104 729	64 248
	2015	610 878	155 594	62 883
	2019	425 574	142 959	50 641
الواردات إلى جنوب إفريقيا	2010	1 371 642	919 545	79 418
	2015	1 400 577	617 028	132 443
	2019	1 185 512	599 137	94 890
المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN Comtrade				

ومقارنة بدول أخرى في القارة الإفريقية كالمغرب ومصر وأنغولا، تبقى جنوب إفريقيا متأخرة في توجها الخارجي نحو أمريكا الجنوبية، وتحتاج إلى تطوير تصور جديد لهذه العلاقات في إطار سياستها الخارجية لكي تتناسب أكثر مع قدراتها ووزنها الإقليمي.

ومن جهة، أخرى ترتبط نيجيريا بعلاقات ضعيفة مع دول أمريكا الجنوبية تطغى عليها من حين لآخر زيارات بروتوكولية أو مشاركات في التنظيمات الاقليمية والمنتديات التي تصب في التعاون جنوب-جنوب، وبالنظر إلى وضعها الاقتصادي تتوفر نيجيريا على مؤهلات متميزة يمكن أن تجعل منها طرفا فاعلا في العلاقات مع دول أمريكا الجنوبية، فهي سادس أكبر دولة منتجة للنفط على مستوى العالم، حيث تقدر احتياطاتها بنحو 17,1 مليار برميل، فضلا عن احتياطات من الغاز الطبيعي والمعادن كالذهب والمنغنيز والقصدير واليورانيوم، وتتميز بمساحة جغرافية كبير هائلة وسكانة تقدر بـ 110 مليون نسمة[1].

وترتبط نيجيريا باتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني مع دول أمريكا الجنوبية وخاصة الأرجنتين[2]. وعلى مستوى العلاقات التجارية، تعتبر البرازيل أهم شريك تجاري لنيجيريا، كما يبين ذلك الجدول أسفل، فقد بلغ حجم المبادلات التجارية الثنائية 1.5مليار دولار حسب إحصائيات سنة 2019، وهو ما يشكل انخفاضا كبيرا مقارنة بنسبة 2010 حيث بلغ حجم المبادلات 7.4 مليار دولار، كما يلاحظ تغير في الميزان التجاري،

1- Okon Edetuya, La dimensión económica de la política exterior de Nigeria, Revista de Relaciones Internacionales, mai 1992, Vol. 1 N°2, www.iri.edu.ar

2-Okon Edetuya, Op Cit.

حيث انتقل الفائض التجاري النيجيري إلى عجز في السنتين الأخيرتين لفائدة البرازيل. وتتشكل الصادرات النيجيرية من الزيوت النفطية أساسا إلى جانب الأسمدة، بينما يعتبر السكر والتبغ والملح والمنتجات الصناعية أهم الواردات النيجيرية.

جدول رقم 14 :تطور المبادلات التجارية بين جنوب إفريقيا وأهم شركائها في أمريكا الجنوبية ما بين 2010 و2019 (بالألف دولار)

	السنوات	البرازيل	الأوروغواي	البيرو
الصادرات من نيجيريا	2010	6 041 966	73 043	500 174
	2015	3 194 104	283 345	613
	2019	851 701	204 838	153 392
	السنوات	البرازيل	الأرجنتين	الشيلي
الواردات إلى نيجيريا	2010	1 443 472	106 970	88 148
	2015	867 856	104 124	121 814
	2019	705 486	123 875	102 520

المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN Comtrade

وحتى بالنسبة لأنغولا فإنها ترتبط بعلاقات خاصة مع البرازيل أكثر من أي دولة في أمريكا الجنوبية، فهما مرتبطان بشراكة استراتيجية منذ سنة 2010، ويرجع ذلك جزئيا إلى لغتهما المشتركة وماضيهما الاستعماري والثقافي المشترك، حيث كان كلاهما جزءا من الإمبراطورية البرتغالية.

وقد تبادل البلدان الزيارات على أعلى مستوى، حيث قام الرئيس البرازيلي لولا داسيلفا بزيارتين لأنغولا سنة 2003 وسنة 2007 كما قامت الرئيسة ديلما روسيف بزيارة مماثلة سنة 2011، ومن جانب انغولا، قام الرئيس خوسي إدواردو دوس سانتوس للبرزيل في يونيو 2010 للتوقيع على الشراكة الاستراتيجية الثنائية، وفي سنة 2014 قام الرئيس دوس سانتوس بزيارة للبرازيل[1].

1- يمكن الاطلاع على كرونولوجيا العلاقات بين البرازيل وأنغولا على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية البرازيلية عبر الرابط التالي:
https://www.gov.br/mre/pt-br/assuntos/relacoes-bilaterais/todos-os-paises/republica-de-angola

لقد بدأ التبادل التجاري بين البلدين يتطور منذ سنة 2000، لتصبح أنغولا سنة 2008 أول مستورد إفريقي للمنتجات البرازيلية متجاوزة بذلك جنوب إفريقيا ونيجيريا، ورغم تراجع حجم المبادلات التجارية الثنائية لكن أنغولا احتفظت بتموقعها ضمن قائمة أهم شركاء البرازيل في القارة.

كما ارتفعت الهجرة من البرازيل إلى أنغولا بنسبة 70 في المائة خلال السنوات الخمس الماضية بعد تطور الشركات البرازيلية في أنغولا، وذلك للعمل بشكل أساسي في شركات البناء والتعدين والأعمال الزراعية[1]، ويتواجد حاليا ما يقدر بنحو 7000 برازيلي مسجلين في سجل سفارة البرازيل بالعاصمة لواندا[2].

وتجدر الاشارة إلى أن عدة دول في أمريكا الجنوبية فتحت سفاراتها في أنغولا مثل الأوروغواي والإكوادور، كما قامت ميشيل باتشيليت رئيسة الشيلي بزيارة للواندا في غشت من سنة 2014 [3].

ب- تميز علاقات المغرب مع دول أمريكا الجنوبية

تحتل منطقة أمريكا الجنوبية حيزا مهما في العمل الدبلوماسي المغربي، فبعد إفريقيا تشكل هذه المنطقة أهم وجهة لدعم الحضور الدبلوماسي المغربي مقارنة بدول العالم، وذلك بسبب التفاعلات السياسية المستمرة لدول أمريكا الجنوبية مع قضية الصحراء المغربية.

وقد طور المغرب حضوره في أمريكا الجنوبية ليصبح محاورا بارزا لهذه الدول في إفريقيا والعالم العربي، وقد أعطت الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس إلى هذه المنطقة سنة 2004 دفعة مهمة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف[4].

فعلى المستوى الثنائي، ومن خلال تتبع الأنشطة الدبلوماسية المغربية مع أمريكا الجنوبية، يلاحظ تبادل مستمر للزيارات الحكومية وتعزيز قوي للتمثيليات الدبلوماسية بعواصم كلا الجانبين، ودور جديد للدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الثقافية في تطوير التعاون مع دول الضفة الأطلسية المقابلة للمغرب. والملاحظ أن التفاهم السياسي الذي أصبح يطبع علاقات

1-Angola, Brasil: Un choque cultural, 01/09/2008, https://es.globalvoices.org

2-Comunidade brasileira em Angola, http://www.portalconsular.itamaraty.gov.br/seu-destino/angola

3- La Oficina de Información Diplomática del Ministerio de Asuntos Exteriores, Unión Europea y Cooperación pone a disposición de los profesionales de los medios de comunicación y del público en general la presente ficha País, Abril 2019. www.exteriores.gob.es, p12.

4- محسن منجيد، علاقة المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة 2012، الرباط، ص140.

المغرب مع أبرز دول أمريكا الجنوبية ساهم بشكل كبير في المضي نحو تطوير التعاون وفق برامج ثنائية عملية وفق منظور رابح-رابح بين دول الجنوب.

وعلى المستوى المتعدد الأطراف، يرتبط المغرب باتفاق إطار للتعاون التجاري مع الميركوسور في أفق التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه، كما أصبح المغرب يحظى بصفة عضو ملاحظ في تجمع دول الأنديز الذي يضم البيرو وكولومبيا وبوليفيا والإكوادور والشيلي، وفي تجمعات جهوية أكبر تضم دولا من أمريكا الجنوبية وباقي دول أمريكا اللاتينية كتحالف المحيط الهادئ ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الدول الإيبيرو-أمريكية.

ومن المرتقب أن ترقى العلاقات بين المغرب والبرازيل إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، ذلك أن البلدان يجمعهما حوار وتفاهم سياسي متميز، يتم التأكيد عنه بشكل مستمر في مختلف الأنشطة الدبلوماسية الثنائية، كما يعبر كلا المغرب والبرازيل عن رغبتهما في تعميق وسائل تعزيز العلاقات الثنائية والاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي يزخر بها.

ويدعم المغرب تطلع البرازيل في الحصول على مقعد دائم داخل هذا الجهاز الأممي، كما تتخذ البرازيل موقفا سياسيا ثابتا من قضية الصحراء المغربية، فهي لم يسبق لها أن اعترفت بالجمهورية الصحراوية المزعومة كما أنها تدعم مجهودات الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي متوافق عليه.

وقد طبعت العلاقات الثنائية خلال العقدين الأخيرين حركية متميزة من خلال ارتفاع مستوى تبادل الزيارات على أعلى مستوى، فقد شكلت زيارة الملك محمد السادس لبرازيليا في نونبر 2014 محطة بارزة في هذه العلاقات.

كما تتعزز الترسانة القانونية الثنائية بشكل متميز لتشمل مجالات جديدة من التعاون الثقافي والجوي والسياحي. وتعد البرازيل كذلك شريكا تجاريا مهما بالنسبة للمغرب، فهي ضمن لائحة أهم عشر زبناء عالميين للمغرب بفضل صادراته من الفوسفاط، حيث أبرم المغرب عقودا لتزويد البرازيل على المدى البعيد كما أصبح يتوفر على مكتب لتنسيق تسويق الفوسفاط بمدينة ساوباولو ويتوفر على حصص في رأس مال إحدى أكبر شركات الأسمدة في البرازيل[1].

1-- محسن منجيد، علاقة المغرب مع دول أمريكا اللاتينية: الخطوات المرتقبة على المدى القريب والمتوسط، التقرير السياسي لدول أمريكا اللاتينية 2017، مطبعة قرطبة وجدة، ص11.

ورغم تراجع الموقع ضمن لائحة الزبناء للبرازيل إلا أن هذه الأخيرة تعمل على تجاوز العجز في الميزان التجاري الذي يسجل لصالح المغرب من خلال إشراك القطاع الخاص في البرازيل لتطوير العلاقات التجارية مع المغرب.

وعلى مستوى القارة الإفريقية لا ترتبط البرازيل بعلاقات استراتيجية سوى مع دولتين وهما جنوب إفريقيا شريكتها في مجموعة البريكس ودولة أنغولا الناطقة بالبرتغالية، ويعد حاليا المغرب أول بلد من شمال إفريقيا وأول بلد عربي يأسس لإقامة شراكة استراتيجية مع البرازيل.

2.ضعف التأثير السياسي لقمم أمريكا الجنوبية وإفريقيا

تعتبر قمة دول أمريكا الجنوبية وإفريقيا من المبادرات التي تسعى إلى خلق فرصة للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين كلا الجانبين، ذلك أن لأمريكا الجنوبية وإفريقيا مميزات مشتركة كالتاريخ والانتماء الجغرافي لدول الجنوب كما يتوفران على مخزون مهم من المواد الأولية.

وقد جاءت هذه المبادرة، التي تضم 12 دولة من أمريكا الجنوبية ومختلف دول القارة الإفريقية البالغ عددهم 54 دولة، لتشجيع كلا الطرفين على التفكير بشكل مشترك حول الآليات الممكن تطويرها والمبادرات الممكن اتخاذها لتقوية التعاون جنوب-جنوب، حيث يمكن لكل طرف الاستفادة من تجارب الطرف الآخر.

وبالعاصمة النيجيرية أبوجا انعقدت القمة الأولى لدول أمريكا الجنوبية وإفريقيا ما بين 26 و29 نونبر 2006، بمشاركة 17 رئيس دولة من إفريقيا و4 من أمريكا الجنوبية، وتم الاتفاق على دعم مسلسل التعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك وتقوية الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين[1].

وقد صدر عن قمة أبوجا خطة عمل وبيان ختامي، حيث تم الاتفاق على إنشاء لجنة للطاقة وشبكة للجامعات وبنك بين أمريكا الجنوبية وإفريقيا، كما فتحت القمة أمام الدول الأعضاء فرصة لبحث إمكانيات التعاون في مجالات مثل التجارة والزراعة والموارد المائية والسياحة، وشكلت من جهة أخرى أرضية لرفع مستوى العلاقات الثنائية بين الجانبين من خلال حث الطرفين على تقوية الإطار القانوني للتعاون الثنائي.

1-Sistema Económico Latinoamericano y del Caribe (SELA), Relations of Latin America and the Caribbean with Africa: Current status and areas of opportunity, June 2011, p33.

كما اهتم البيان الختامي بتوسيع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليشمل بلدان الجنوب، وإصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتخفيف سياساتهما تجاه البلدان النامية، مع منح القروض على أساس المفاوضات وبأسعار تفضيلية، كما عبرت دول أمريكا الجنوبية وإفريقيا عن اهتمامها بتعديل قواعد منظمة التجارة العالمية لتسهيل وصول منتجاتها إلى السوق الدولية.

وفي أفق تنظيم القمة الثانية، عقد بمدينة مراكش المغربية في 19 يونيو 2008 مؤتمر تحضيري على مستوى الوزراء والخبراء، كما عقد المؤتمر الأول لوزراء التجارة بين أمريكا الجنوبية وإفريقيا. وفي نفس السياق، عقد خلال يومي 20 و21 ماي 2008 في فنزويلا اجتماع تحضيري خلص إلى أهمية إنشاء ثمان لجان عمل موضوعاتية للتنسيق أكثر بين الجانبين[1].

وبمشاركة 29 رئيس دولة وحكومة، موزعة بين 20 من إفريقيا و9 من أمريكا الجنوبية، عقدت القمة الثانية في جزيرة مارغاريتا بفنزويلا يومي 26 و27 شتنبر 2009، وقد تم الاتفاق على جعل القضايا المتعددة الأطراف التي دار النقاش حولها محور التعاون المشترك، ويتعلق الأمر بقضايا كمكافحة والسلم والديمقراطية والحكامة والزراعة والتنمية القروية والمياه والطاقة، إلى جانب التجارة والاستثمار والسياحة وتطوير البنية التحتية والصحة والعمل بالإضافة إلى الشؤون الاجتماعية والرياضية والعلوم والتكنولوجيا والمعلومات وتقنيات الاتصال والتعليم والثقافة.

وفي إطار متابعة قرارات القمة الثانية، عقد في 6 غشت 2010 بفنزويلا الاجتماع الأول لجنة الرئاسة الاستراتيجية، حيث تم الاتفاق على أن تشكل الأجندة الاستراتيجية لأمريكا الجنوبية وإفريقيا 2010-2020 خطوة نحو تفعيل التعاون المشترك جنوب-جنوب.

وبسبب الأوضاع التي كانت تشهدها ليبيا البلد المستضيف لأشغال القمة الثالثة التي كان من المزمع عقدها سنة 2011، تم تأجيل تنظيم القمة إلى غاية سنة 2013 والترحيب باستعداد جمهورية غينيا الاستوائية باحتضان أشغالها.

وقد تحولت جمهورية غينيا الاستوائية إلى أرض للتقارب بين الجانبين، فقد احتضنت العاصمة مالابو اجتماعا وزاريا في 25 نونبر 2011، قبل أن تحتضن أشغال القمة الثالثة ما بين 20 و22 فبراير 2013.

1-Relations of Latin America and the Caribbean with Africa, Op Cit.

وفي إطار القمة الثالثة عقد وزراء الخارجية اجتماعا لمناقشة استراتيجيات وآليات تقوية التعاون جنوب-جنوب، كما عقدت لقاءات لمناقشة مواضيع محددة على شكل طاولات مستديرة، كاللقاء الذي نظم حول البنيات التحية والطاقة والنقل برئاسة نيجيريا والبرازيل ولقاء حول التجارة والاستثمار في أمريكا الجنوبية وإفريقيا برئاسة فنزويلا ولقاء حول الزراعة والتعاون جنوب-جنوب برئاسة المغرب.

وقد تم الاتفاق على عقد القمة الرابعة بين أمريكا الجنوبية وإفريقيا بعاصمة الإكوادور كيتو في ماي 2016 لكنها أجلت إلى السنة الموالية ربما بسبب الزلزال الذي ضرب الإكوادور في شهر أبريل 2016، غير أن الدورة لم تنعقد كذلك خلال سنة 2017 التي عرفت إجراء الانتخابات العامة في الإكوادور والتحضير للاستفتاء الشعبي الذي أجري سنة 2018، وهكذا بقي انعقاد القمة الرابعة معلقا.

وعلى مستوى الجانب التنظيمي تم الاتفاق في البداية على عقد قمة أمريكا الجنوبية وإفريقيا كل سنتين بالتناوب بين كلا الجانبين، ليتم بعد ذلك تعديل وثيرة القمم لتتحول إلى مرة كل ثلاث سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتبر فرصة سنوية لتنسيق المواقف والجهود بين وزراء خارجية الجانبين والتشاور حول انعقاد القمم والمبادرات المشتركة.

وقد أنشأت أمانة دائمة للقمة بالإضافة إلى لجنة الرئاسة الاستراتيجية، وأنيطت بلجنة المتابعة التي تضم كبار الموظفين مهام اقتراح المبادرات الجديدة والقيام بالإجراءات المتعلقة بالبرامج والمشاريع المتفق عليها ومتابعة تطبيقها ونشر معلومات حول ترتيبات التعاون. ومن أجل ضمان التنفيذ الكامل للمشاريع المتفق عليها تم الاتفاق على عقد اجتماع للوزراء مرة في السنة على الأقل، واجتماع لكبار الموظفين مرة في السنة أو كلما دعت الضرورة، وكذا عقد اجتماعات منتظمة لمجموعات العمل.

ولتقييم آلية التعاون تم الاتفاق على عقد اجتماع يضم وزير خارجية الدولة المستضيفة لآخر قمة، ووزير خارجية الدولة المضيفة للقمة المقبلة، إلى جانب البرازيل ونيجيريا كمنسقين إقليميين، ورئيس الاتحاد الإفريقي، ورئيس اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR)، ومفوضية الاتحاد الإفريقي وأمانة اتحاد دول أمريكا الجنوبية.

ومنذ إنشائها سنة 2006 لم تستطع قمة أمريكا الجنوبية وإفريقيا أن تفرض نفسها داخل المنتظم الدولي، وذلك راجع لعدة عوامل مرتبطة بضعف حصيلتها على المستوى العملي وبمحدودية هيكلتها ومواردها المالية والبشرية على المستوى التنظيمي[1].

فعلى المستوى العملي، ورغم العدد الكبير للدول المنخرطة فيها، لم تستطع القمة وضع بصمتها على الأجندة الدولية لتتكرس صورتها كتجمع دبلوماسي للرؤساء وكبار الشخصيات من أمريكا الجنوبية وإفريقيا، كما لم تبلغ القمة أهدافها المنشودة، وظلت البيانات الختامية إعلانا للنوايا الحسنة وبرنامجا طموحا.

وترجع أهم الأسباب في عدم تحقيق المشاريع المشتركة إلى الجانب التنظيمي، حيث تفتقر القمة إلى آلية هيكلية أو مالية لدعم تمويل البرامج المسطرة، ولتدارك هذا الجانب تم اقتراح آلية تمويل من قبل الجانب الإفريقي وتم تكليف مجموعة عمل من كلا الجانبين بدراستها وتقديم تقرير حولها.

يظهر كذلك أن الهيكلة المعتمدة للتقارب المشترك غير ناجعة، إذ يغيب التنسيق بين اللجان التي تسهر على تسيير قمة الرؤساء، ورغم إنشاء ثمانية مجموعات عمل موضوعاتية لكنها تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة للعمل، كما أن الهيئة العليا للرقابة والمحاسبة التي تم إنشائها لدعم التجارة بين الجانبين لم تحقق إنجازات بالحجم المطلوب. وتحتاج الهيكلة التنظيمية كذلك إلى توضيح القضايا المعلقة مثل دور ووظائف اللجنة الرئاسية الاستراتيجية والأمانة الدائمة.

ومن الأسباب الأخرى لخفوت هذه المبادرة هو وثيرة انعقاد القمم، حيث تأثر الظرفية السياسية الداخلية للدول على الأجندة الجماعية ليتعطل بذلك مسلسل التقارب الذي يضم 66 دولة، حيث يتعذر تنظيم قمة كلما دخلت الدولة المستضيفة في أزمة سياسية داخلية مثلما حدث مع دولة ليبيا، حيث تم في البداية تأجيل تاريخ انعقاد القمة ثم تغيير مكان انعقادها كليا.

ورغم هذه الملاحظات فقد استطاعت القمة خلق دينامية قوية للتقارب بين أمريكا الجنوبية وإفريقيا، وانعكست بشكل مباشر على الجانب الدبلوماسي من خلال رفع عدد التمثيليات الدبلوماسية بين الجانبين، وحث قادة الدولة الإفريقية بشكل أساسي على الاهتمام أكثر بتطوير علاقات التعاون مع الضفة الجنوبية المقابلة من المحيط الأطلسي، ويلاحظ

1-Mamadou Lamine Sarr, Coopération Sud-Sud : Quel avenir pour le partenariat Amérique du Sud - Afrique?, Centre d'études interaméricaines, 7 mai 2014, www.cei.ulaval.ca.

كذلك على المستوى التجاري استمرار المنحى التصاعدي لتطور المبادلات رغم عدم تنوعها والمشاكل اللوجستيكية المرتبطة بالنقل.

وعلى مستوى آخر، ساهمت دينامية التقارب بين الجانبين في إطلاق مبادرة موازية لقمة رؤساء الدول والحكومات وقد همت المؤسسات التشريعية في المنطقتين، فقد تم بالمغرب سنة 2019 إطلاق المنتدى البرلماني بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي المعروف اختصارا بأفرولاك، وهو ثمرة لمجهودات دامت أربع سنوات من التشاور بين البرلمانات الوطنية والجهوية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا. ويهدف هذا المنتدى البرلماني إلى مواجهة التحديات التي تعيشها شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية واستكشاف سبل وإمكانيات الاندماج الجهوي وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وفق منظور تنموي تشاركي وتضامني يرتكز على تمتين المصالح الاقتصادية والتجارية والروابط الإنسانية بين المنطقتين الإفريقية وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

خاتمة

لقد ظهرت دول أمريكا الجنوبية كطرف فاعل في دينامية التقارب مع القارة الإفريقية وحريص على خدمة لمصالحه الجيوسياسية، كما ظهرت دول إفريقيا كطرف مستعد لمواكبة المبادرات السياسية الكبرى رغم غياب رؤية واضحة حول العلاقات مع دول أمريكا الجنوبية، وليست جنوب إفريقيا ونيجيريا بمقوماتهما الإقليمية إلا نموذجا لسياسة خارجية غير منفتحة على دول الضفة المقابلة من جنوب المحيط الأطلسي.

وعلى المستوى التجاري، يعتبر التجمع الاقتصادي للميركوسور الآلية الأبرز لتحرير التجارة بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وذلك راجع بشكل أساسي إلى محورية البرازيل التي تعتبر الشريك التجاري الأول لدول إفريقيا من منطقة أمريكا الجنوبية.

وبالإضافة إلى ضرورة عمل الدول الإفريقية على تدارك العجز المسجل من جانبها في الميزان التجاري، إلا أن الجانبان معا مطالبان بتنويع مبادلاتهما التي تقتصر بشكل كبير حاليا على المواد الأولية والمنتجات الغذائية.

ومن الضروري حاليا العمل بشكل مشترك لتدليل صعوبات التصدير والاستيراد ودعم البنيات التحتية واللوجستيكية التجارية.

ومن شأن منطقة التجارة الحرة القارية لإفريقيا التي ستدخل حيز التطبيق، بالنسبة للدول المصادقة على اتفاقياتها، ابتداء من فاتح يناير 2021 أن تفتح آفاقا جديدا للعلاقات التجارية مع دول أمريكا الجنوبية.

ويمكن القول من جهة أخرى أن لقمم رؤساء دول وحكومات أمريكا الجنوبية وإفريقيا دور مهم في خلق دينامية جديدة للتعاون بين الجانبين، لكن تعثر عقد القمم في وقتها وضعف تأثيرها على المستوى الخارجي مقارنة بالطموحات التي ارتبطت بها، يدفع حاليا بشكل أساسي في اتجاه تقوية العلاقات الثنائية والتفكير في تطوير أشكال أخرى من التقارب الجهوي داخل هياكل مصغرة بدل التقارب القاري الموسع.

الاستحقاقات الانتخابية في دول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2021

الدولة	انتخابات رئاسية	انتخابات تشريعية	انتخابات جهوية أو محلية
الإكوادور	7 فبراير		
السلفادور		28 فبراير	
بوليفيا			7 مارس
الشيلي	21 نونبر		11 أبريل (انتخاب أعضاء الهيئة المكلفة بصياغة الدستور الجديد)
البيرو	11 أبريل		
المكسيك			6 يونيو
الباراغواي			10 أكتوبر
الأرجنتين		24 أكتوبر	
نيكاراغوا	7 نونبر		
الهندوراس	28 نونبر		

يمكن الإطلاع على تقارير السنوات الماضية على موقع

مرصد أمريكا اللاتينية

marsadamericalatina.com